رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

موقف الجماعة الإسلامية

من

الحديث النبوي

دراسة نقدية

لـ "مسلك الإعتدال" للشيخ المودودي
ودفاع الشيخ أمين الإصلاحي عنه

للعلامة محمد إسماعيل السلفي
١٣١٤ - ١٣٨٧هـ

تعريب وتقديم وتعليق
صلاح الدين مقبول أحمد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي

دراسة نقدية

لـ "مسلك الإعتدال" للشيخ المودودي
ودفاع الشيخ أمين الإصلاحي عنه

للعلامة محمد إسماعيل السلفي
١٣١٤ - ١٣٨٧هـ

تعريب وتقديم وتعليق
صلاح الدين مقبول أحمد

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الاولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

الدار السلفية

حولي - شارع تونس
مقابل محافظة حولي
تلفون : ٢٦١٧٤٢٠
ص . ب : ٢٠٨٥٧ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٦٩
الكويت

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدا. والصلاة والسلام على خير خلقه الذي ﴿مَا يَنْطِقُ عَنْ الهَوىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحىٰ﴾، وعلى آله، وأزواجه، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، من أئمة الهدى.

* * * *

أما بعد . .

فإن الفِرَق التي أثارت الشبهات حول السنة النبوية المشرَّفة قديماً، وأنكرت بعض أجزائها التي كانت تقضي على نظرياتهم المنحرفة، عفى عليها الزمن، وصارت أكثرها في ذمة التاريخ، ولم تقم لها قائمة تذكر بعد.[1]

ولكن أعادت هذه الفتنة تأريخها حينما قامت الجيوش الصليبية بالهجوم على بلاد الاسلام لاستعمار أراضيها ونهب ثرواتها من جانب، واستعباد شعوبها وإذلال كرامتها من جانب آخر، ومنيت بهزائم متتالية خلال حروب دامت مائتي سنة. ويئست من الاستيلاء عليها عسكرياً، ففكرت في غزوها فكرياً وثقافياً، وجنّدت رجالا لدراسة شئون الأمة الإسلامية، وعلومها، وعقائدها. فاشتغلوا بها بتشجيع حكوماتهم، وعملوا في تشويه حقائق الاسلام ـ متسترين بالدراسة والتحقيق ـ مالم يعمله المسلمون لإمكانياتهم المحدودة، وأوضاعهم الاقتصادية. فاغتر ببحوثهم المُذَيَّلةِ بكثرة المصادر، ودراساتهم المغرضة كثيرٌ من الكتاب المسلمين الذين كانت

---

(١) «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ص ٢٦) ط. ثالثة ١٩٨١م.

ثقافتهم أجنبية عن العلوم الإسلامية، فانساقوا وراء مزاعمهم، وردّدوا في كتبهم وأبحاثهم ما سجله أساتذتهم[٢].

وهكذا نجح المستشرقون في إثارة الشبهات حول مقومات الاسلام، ووصل الأمر إلى أن أقواماً سخرتهم شياطين الإنس لهدم الاسلام من داخله، بوسيلة مكشوفة تتمثل في إظهار التمسك بالقرآن، والاكتفاء به، لأن السنة ظنّ، إذ لم تدوّن وقد تسرّب إليها الضعف، خصوصاً سنة الآحاد.[٣]

العالم العربي:

لقد برز عديد من الكتاب في العالم العربي في مجال إثبات عدم حجية السنة في التشريع الإسلامي، أو رفض بعض أجزائها، أو عدم الثقة بخبر الآحاد بشبهة أنها ظنية، أو في التشكيك في دواوين السنة، أو إيراد الشبه في رواة الحديث من الصحابة ومن بعدهم. وكل هذه الأمور تفتح ثغرة في بناء السنة.

- ويرجع تأريخ هذه الفتنة في العصر الحديث إلى عهد الأستاذ محمد عبده في مصر،[٤] وكان قليل البضاعة من الحديث، وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام.

  ومن هذين العاملين وقعت له آراء في السنة ورواتها، وفي العمل بالحديث، والاعتداد به، ما صح أن يتخذه المغرضون تكأة يتكئون عليها في رد الأحاديث الصحيحة.[٥]

- ثم جاء الدكتور «أحمد أمين» صاحب فجر الإسلام «وضحاه» و «ظهره» وكان كاتباً معروفاً ـ فسلك مسلك المستشرقين في الهجوم على السنة ودواوينها، وإثارة الشبهات حولها، مقنعاً بستار العلم والبحث، ومفضلاً الدراية والمخاتلة، حتى

---

(٢) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للدكتور مصطفى السباعي (ص ١٨٧) ط. ثانية ١٩٧٨م.

(٣) «السنة المفترى عليها» للأستاذ سالم البهنساوي (ص ٥٧) ط. ثانية ١٩٨١م.

(٤) «دراسات في الحديث» (ص ٢٦).

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص ٣٠).

لا تثور عليه ثائرة الجمهور.[٦]

- وكتب أحد الملاحدة (إسماعيل أدهم) رسالة عن تأريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الثروة الموجودة بين أيدينا، والتي تضمنتها كتب الصحاح، ليست ثابتة الأصول والدعائم، بل هي مشكوك فيها، ويغلب عليها صفة الوضع[٧].
- وأيضا من أدعياء العلم المغرورين بدراسة المستشرقين «محمود أبوريه»، وهو رجل حقود على السنة، ودواوينها، وعلى حَمَلَتها من الصحابة ـ خاصة على الصحابي الجليل أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وكتابه «أضواء على السنة المحمدية» صادف رغبة أعداء الاسلام حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية في القاهرة أكثر نسخه، وأرسلتها إلى مكتبات الجامعات الغربية، لتكون بين يدي الحاقدين على الاسلام ورسوله، وصحابته، وليستندوا إليها فيما أوردَه من أكاذيب وأباطيل[٨].

- ومنهم «السيد صالح أبوبكر» صاحب كتاب «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية، وتطهير البخاري منها».

يزعم في هذا الكتاب أن عمدة المراجع للأحاديث النبوية هو «صحيح البخاري» وقد اشتمل على مائة حديث مكذوب، دسها اليهود على النبي ﷺ، ثم جاء البخاري وحكم بصحتها، ونسبها إلى النبي ﷺ.

وهو يَدَّعِي أنه قد اكتشف هذه الاسرائيليات في «صحيح البخاري» من خلال المراجع العلمية: ومنها: كتاب «أضواء على السنة المحمدية» لأبي ريه[٩]!!!

شبه القارة الهندية:

لما نصب الاستعمار براثنه في شبه القارة الهندية، تأثر كثير من أدعياء العلم

(٦) المصدر نفسه (ص ٢٣٦).
(٧) المصدر نفسه (ص ٢٣٧).
(٨) المصدر نفسه (ص ٤٦٧).
(٩) «السنة المفترى عليها» (ص ٢٦٧).

هنالك أيضا بأفكار المستشرقين ضد مقومات الإسلام. ومنهم:

- السير السيد خان (مؤسس جامعة على كره الإسلامية): وكان يوالي الحكم الإنجليزي ولكنه كان شديد المخالفة مع التبشير النصراني في الأمور الدينية. فانبهر أمام حملاتها ولجأ إلى تأويل النصوص، واختار منهج الطبيعة والعقل في تفسيره للقرآن، وحكَّمَ عقله، وأوَّل النصوص التي لم توافق طبيعته وعقليته تأويلاً لا تتحمله اللغة العربية وقواعدها. فأدَّى ذلك إلى إنكار المعجزات، والأحاديث الصحيحة التي خالفت عقله، حسب زعمه. فقبل ما شاء منها، ورفض ما شاء.

من هفواتــه:

- أن المعراج عنده، عبارة عن سير النبي ﷺ في المنام.
- والمراد بالملائمة والشياطين هو: الأخلاق الجليلة، والأخلاق الرذيلة.
- والجنة والنار عبارة عن أمر روحي.
- والاعتقاد بالبعث والنشور، والحساب، والميزان، وما في النار من ألوان العذاب، وما في الجنة من أنواع النعيم، من عقائد الناس البسطاء السذج.
- وأما عذاب القبر وعلامات القيامة ـ مثلا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، ونزول المسيح ـ عليه السلام ـ وغيرها من الأمور ليست عنده من الحقيقة في شيء.

هذا، وقد ذكره «أحمد أمين» في كتابه المعروف «زعماء الإصلاح في العصر الحديث»(١٠) ولا شك أنّه رغم هذه الاتجاهات الإلحادية المنحرفة يعتبر رائداً للنهضة التعليمية المعاصرة في أوساط المسلمين بالقارة الهندية، وذلك لإنشائه «جامعة على كره الإسلامية» وحَثِّه المسلمين على المساهمة في شئون التعليم

---

(١٠) (ص ١٢١ ـ وما بعدها) = طبعة ١٩٤٨م.

والتربية. فله في ذلك فضل يذكر.

- ومنهم «المرزا غلام أحمد القادياني، المتنبىء الكذاب. وكان أيضا موالياً للحكم الانجليزي، فأفتى بعدم جواز القتال ضد الاستعمار، وأنكر الجهاد بالسيف، وطعن في الأحاديث الواردة في فضله. وكل ذلك خدمة للاستعمار وسادته المستعمرين.

هذا، وأنكر نزول عيسى ـ عليه السلام ـ في آخر الزمان، وحرّف الأحاديث الواردة في هذا الأمر عن معناها العربي، لأنها كانت تقف في إثبات مسيحيته. ثم انتهى به الأمر إلى ادعائه النبوة، وأنكر الأحاديث التي كانت تفند دعواه الباطلة، وتكشف عن سخفها وهرائها.

وهكذا نجح الاستعمار الانجليزي في تمزيق صفوف المسلمين بواسطة هذا المتنبىء الكذاب. فعليه من الله ما يستحقه[11].

- ومن أوسخهم «غلام أحمد برويز» (رئيس طائفة منكري السنة في باكستان). تسلّم قيادة هذه الفتنة، ونظم جهود منكري السنة، وقام بجهد متواصل في هدم بنائه، ونشر كتبا كثيرة في إنكار الحديث، وأسس «جمعية أهل القرآن» وأصدر مجلة «طلوع الاسلام» الناطقة باسم الجمعية، ونادى بالاكتفاء بالقرآن وحده، وإنكار الحديث جملةً وتفصيلاً.

التفَّ حوله شرذمة قليلة من أدعياء العلم المغرورين بالثقافة الغربية، الجاهلين باللغة العربية وقواعدها، حتى فهمهم للقرآن، واطلاعهم على بعض الأحاديث لنقدها وإنكارها، كان رهيناً لترجمة أردية أو إنجليزية.

---

(١١) لقد رد على القادياني ونحلته كثير من العلماء ومنهم:

- الشيخ محمد حسين البتالوي في مجلة «اشاعة السنة» التي وقفها للرد على القاديانية.
- والشيخ ثناء الله الأمر تسرى في كتب مستقلة عديدة، وضيق عليه تضييقاً اضطره إلى المباهلة معه فمات الكذاب في حياة الصادق (انظر تقديم الفوجياني لهذا الكتاب التعليق رقم ٢).
- والشيخ المودودي في كتابه «القاديانية».
- والشيخ إحسان إلهي ظهير في «القاديانية: دراسات وتحليل» وغيرهم.

هذا، وقد أعلنت الحكومات الإسلامية بتكفير هذه النحلة المارقة من الدين. فالحمد لله.

ومع هذا لم يخجلوا في إبداء ملاحظاتهم على السنة، بدعوى حق الانسان لممارسة التفكير الحرّ. ورأوا أن العالم قد قطع شوطاً بعيداً من الرقي والتقدم، ولا يمكن للمسلمين أن يسايروا ركب الحياة المتحضرة لطول الاسلام، ففكروا في اختصاره، وتهذيبه من السنّة، ليلحق بالركب الحضاري المنشود. وأتوا بفاقرة عظيمة لم يأت بها أحد من منكري الحديث قديماً وحديثاً.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «إن منكري السنّة قديماً وحديثاً ـ ما عدا أهل القرآن ـ كانوا يأخذون السنّة العملية المتواترة، كالصلاة وهيئاتها، وركعاتها، والزكاة والحج وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلا بعد جيل نقلا عملياً.

ولكن ذهب أهل القرآن إلى أبعد من ذلك، فأنكروا حتى هذا الجزء المتواتر العملي من الاسلام، وقالوا:

«لم يبيّن لنا القرآن الأمور الجزئية إلا قليلاً، وقد تطرق إلى أغلب الأحيان للكليات، فمثلا أمر الله سبحانه وتعالى بإقامة الصلاة ولم يبين لنا مقدارها. فإن الله سبحانه وتعالى لو أراد أن نصلي كما يصلون، لذكره في آية واحدة، مثلا: صلوا الظهر، والعصر، والعشاء أربعا، والفجر ركعتين والمغرب ثلاث ركعات.

ولا يمكن القول بأن مثل هذا التفصيل يزيد في حجم القرآن، لأن القرآن الكريم كرر الأمر بإقامة الصلاة مرات عديدة، فكان الاكتفاء بذكر إقامة الصلاة مرة أو مرتين، ثم تذكر التفصيلات لإقامة الصلاة، بدلا عن التكرار. وكذلك الزكاة. وهلمّ جرّا[١٢].

من هذا بات الأمر واضحاً أن «أهل القرآن» فاقوا جميع منكري الحديث قديماً وحديثاً[١٣]، وصدق عليهم قول الشاعر:

---

(١٢) «دراسات في الحديث» (ص ٣٢ ـ ٣٣) نقلا عن «مقام الحديث» (ص ٦٧ـ٦٨).
هذا الأمر يترك ـ عندهم ـ لرئيس الدولة يعينه بمشورة مستشاريه حسب الزمان والمكان.

(١٣) لقد رد على أفكار هذه الفرقة الضالة: «الشيخ محمد إسماعيل السلفي» في عديد من رسائله. و «الشيخ المودودي» في «المكانة التشريعية للسنة» وغيرهما من علماء شبه القارة في كتبهم، ورسائلهم، ومقالاتهم.
(ملاحظة): لقد هلك «غلام أحمد برويز» في باكستان قريباً.

كبـهـيمـة عمـياء قاد زمـامـهـا أعمى على عوج الـطريق الحـائـر

هناك أدعياء للعلم آخرون من الكتاب والصحفيين يدلون بدلوهم في هدم بناء السنة من حيث يشعرون أو لا يشعرون. واغتروا في ذلك بشبهات الفرق الضالة قديما، وبمزاعم المستشرقين حديثا. وأكثرهم لم يفعلوا ما فعلوا إلا دفاعا عن الدين فيما يفهمون، فبالتالي هم ليسوا مُتَّهمين بالعمل ضد الاسلام.

إن كنـت لاتـدري فتلك مصيبـة وإن كنت تدري فالمصيبـة أعـظم

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مع الشيخ المودودي في رحاب السنّة

هو: «الشيخ السيد أبـو الأعلى المودودي رحمه الله ـ (١٩٠٣ ـ ١٩٧٩ . م) مؤسس «الجـماعـة الإسـلامية» بشبـه القارة الهندية، وأميرها. وكان كاتبا مجيدا، وصحافيا ناجحا، بارعاً في الأسلوب، لبقاً في الأداء، موفّقا في عرض الحلول لبعض المشاكل الناجمة في المجتمع، مبدعا في تقديم الإسلام إلى المثقفين من غير المسلمين في الأسلوب العصري المتّزن.

قام بتشكيل «الجـماعـة الإسـلامية» سنـة ١٩٤١م، وأصـدر مجلة «ترجمان القـرآن»، وألّف في مجالات مختلفـة من التفسـير، والحـديث، والتعليم والتربية، والسياسة والقانون، والاقتصاد والاجتماع، والدفاع عن الإسلام.

وردّ في كثير من كتـابـاته على الحضارة الغربية المزيّفة، والأفكار الإلحادية المستوردة، والحركات الهدامة المعاصرة، والقوميات المنتنة.

وكذلك حذّر المسلمين من وخيمة الشرك، والتصوف، والتقليد الأعمى. وبـذل جهـداً مشكـوراً مع الجـماعـات الأخـرى، في تدوين الدستور الإسلامي لباكستان، ومطالبة تطبيق الشريعة الإسلامية فيها.

اعتقل عدة مرات، وحكم عليه بالإعدام أيضا سنة ١٩٥٣م، ولكن قامت المحكمة بالعفو عنه في الآخر.(١٤)

نُقِلتْ بعض كتبه من (الأردية) إلى كثير من لغات العالم الحيّة. عاش الأستاذ

---

(١٤) راجع ترجمته في:

● أبو الأعلى المودودي: «فكره ودعوته» للأستاذ أسعد جيلاني (طبعة ١٩٨٣ . م بمنصوره).

● و «المودودي» للأستاذ نعيم الصديقي. (بالأوردية).

المودودي حياة حافلة بالأعمال والمآثر، حتى جاءه الأجل المحتوم يوم الأحد (٣٠/ شوال ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، وذلك في مستشفى «نيويورك» بالولايات الأمريكية المتحدة، ونقل جثمانه إلى باكستان، ودفن في صحن بيته بلاهور. (إنا لله وإنا إليه راجعون).

اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه!!

كل يؤخـذ من قوله ويترك:

رحم الله الإمام مالك بن أنس حيث قال: «كل يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر ـ وأشار إلى قبر النبي ـ ﷺ ـ»[١٥]

وقال الشيخ المودودي نفسه ـ وهو بصدد بيان موقفه من ناقديه ـ:

«وإنني بصفة شخصية أظهرت احترامي لأولئك الناس الذين اختلفت معهم في المسائل «القومية»، أو «الدينية». إنني أومن بالنقد البنّاء الطاهر، ولا أرى أحداً (كائنا من كان) فوق مستوى النقد سوى الله ورسوله». [١٦]

عرفنا أن الشيخ المودودي أكثر الكتابة في حقول مختلفة، ومجالات متنوعة، فزلَّ قلمه (ولكل عالم زلة) في بعض الأمور التي نراها قد رجع عن كثير منها، في كتـابـاتـه الجديدة، أو أدخل تعديلاً في العبارات التي كانت مثار سوء فهم لدى الناس، أو وعد بإصلاح بعض الأخطاء التي نبهه القرّاء عليها، كما لا يخفى على من يقابل بين الطبعات القديمة، والحديثة من كتبه. [*]

وهذا لا يستبعد من أمثاله العاملين في حقل الدعوة الاسلامية. لأن الإنسان

---

(١٥) راجع تخريجه في «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» لأبي شامة المقدسي (التعليق رقم ٢٤٧ ـ طبعة «الصحوة» بالكويت بتحقيقي).

(١٦) «أبو الأعلى المودودي: فكره ودعوته» (ص ٥٢ ـ ٥٣).

(*) ولهذا، الردّ على الشيخ المودودي في بعض المسائل، اعتماداً على الطبعات القديمة من كتبه، يكون في بعض الأحيان، خلاف التحقيق والأمانة معاً.

يخطىء ويصيب، وهو مركب الخطأ والنسيان، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. وهذا الذي عرفناه من دأب العلماء قديما وحديثا. فجزاهم الله خيرا.

موقفه من الحديث النبوي:

دخل الشيخ المودودي خلال كتاباته ـ وللأسف الشديد ـ في بعض المواضيع الشائكة أيضا، التي لم يكن يحسنها، لأنها كانت خارج تخصصاته. فقام العلماء بتنبيهه عليها، ولكنّه ـ مع إظهار رحابة صدره في الرجوع إلى الحق، وترحيبه بالنقد البنّاء ـ لم يرجع عنها.(١٧)

ومنها: موقفه من الحديث النبوي، الذي نراه ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير يذكر.

إن كتاباته حول «نقد منهج المحدثين»، وإيراد الشبه في «الإسناد والمتن»، وعدم الاعتماد على «علم الجرح والتعديل»، وتقديم «الدراية على الرواية»، والحكم على تصحيح الحديث أو تضعيفه «بالذوق»، وفحص الأحاديث الصحيحة على ميزان «العقل»، وتكذيب بعض أحاديث «الصحيحين» ـ تلقى رواجاً في أوساط «الجماعة الإسلامية»، التي تعيش على كتب الشيخ المودودي وتستدل بها كما يستدل بنصوص الكتاب والسنة، وتعتقدها حلّا ناجحاً لجميع مشكلات العصر.(*)

وخاصة مقاله «مسلك الاعتدال»(١٨) الذي أبدى فيه آراء مضطربة في «ظنّية خبر الآحاد»؛ ومنح الفقهاء حق الحكم على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، بدون

---

(١٧) ومنها: «تأويل آيات الصفات»، و«تأويل بعض المعجزات»، و«قلة الاهتمام بالأحاديث في فهم القرآن» التي سبّبت وقوعه في بعض ما يخالف إجماع الأمة.

(*) لقد أقرّ الشيخ المودودي على هذا الموقف من الحديث رغم المناقشات الكثيرة التي دارت حوله. وتبناه أصحابه أيضا ـ إلا من رحم ربّه ـ ودافعوا عنه، حتى سهل الآن على العامة منهم فضلا عن الخاصة، أن يردّوا بعض أحاديث الصحيحين بكل ثقة، معتمدين على كتاباته بهذا الصدد.

وزد إلى ذلك أن كتابه «مسالك الاعتدال» الذي يعتبر عندهم قاعدة كلية لنقد منهج المحدثين، نشروه أخيراً في الكويت للتوزيع مجاناً. تعصباً لرأيه فقط، لأنه لا يخدم أي جانب من جوانب الدعوة أبداً. فنسأل الله السلامة. راجع التعليق رقم (١٨) الآتي لزيادة التوضيح في هذا الأمر.

(١٨) وقد طلب منه بعض المحبين له، والمخلصين لدعوته الرجوع عن الكتابات التي تقلّل أهمية الحديث وخاصة =

التقيد بالقواعد المتبعة لدى أئمة الصنعة؛ وخرج على منهج المحدثين، ونظر إليه بنظر الريبة والشكّ، ـ ينشىء جراثيم لرفض الحديث، ويفتح أبواباً سرّية إلى إنكاره، أمَام أصحاب العقول المريضة، والأفكار السقيمة، الذين يبحثون عن كلمة سوء في الحديث، ليتخذوها شبكة يصيدون بها سفهاء الأحلام، وصغار العقول.

= في هذا المقال، وتثير ضجّة في الأوساط الدينية، وتعوّق سير الدعوة، ولكنه لم يزل مدافعا عن موقفه، محاولا إقناع المعارضين له، من غير أن يطرأ فيه أي تغيير. راجع (الاستدراك على «مسلك الاعتدال» المطبوع في آخره) (و «الرسائل والمسائل» للمودودي (١/ ٢١٩ ـ ٢٣٥) حيث ردّ على السائلين عن هذا الموضوع، بعناوين مختلفة: مثلا: «الحديث والفقه»، و «حرية التحقيق في النظام الإسلامي للجماعة»، و «مكانة الإسناد والتفقه في تحقيق الأحاديث»)

(ملاحظة): ولأجل إصراره على هذا الموقف من الحديث ردّ عليه كثير من العلماء في كتب مستقلة؛ ومنهم:

- الشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمر تسري.
- والشيخ عبدالله الأمر تسري الروبري.
- والشيخ محمد إسماعيل السلفي (وكتابه هو الذي يُقدَّم مترجماً إلى العربية أمامكم) وكثير غيرهم ممن يطول ذكرهم.
- أما الردود على الشيخ المودودي في مجالات أخرى مختلفة، فتبلغ ـ حسبما عرفته أنا بالأرقام ـ (مائة وعشرة مؤلفات) ما بين صغير وكبير، ورطب ويابس، وخبيث وطيّب، وعنيف ولين.

هذا، وأكره جميع الردود ـ على أي كان وممن كان ـ التي تنبني على النيل من كرامة الشخصيات، والحطّ من أقدارها، وتجهيلها، وتفسيقها، ولا تبحث في النقاط المختلفة فيها بالأدلة العلمية.

ـ وردّ على الشيخ المودودي أيضا من علماء «ديوبند» الأحناف المعروفين:

- الشيخ حسين أحمد المدني.
- والشيخ ميان محمد الدهلوي.
- والشيخ محمد زكريا الكاندهلوي.
- والسيد مهدي حسن (مفتي ديونيد).

وغيرهم في كتب مستقلة وفي حقول مختلفة.

- ونظرة عابرة على فهرس الردود على الشيخ المودودي، تكشف ايضا عن اسماء بعض الشخصيات المعروفة على مستوى العالم الاسلامي التي التزمت بالجماعة الاسلامية ـ مدة طويلة أو قصيرة ـ ثم انفكت عنها، وألفت الكتب المستقلة في تحديد مواضع الضعف في «الجماعة»، وأميرها، حسب تجاربها. ومن هذه الشخصيات:

- السيد أبو الحسن علي الندوي
- والأستاذ أسرار أحمد.
- والاستاذ وحيد الدين خان.
- والأستاذ عبيد الله الكاشميري.
- والشيخ منظور أحمد النعماني وغيرهم.

قد وقع ما يُخافُ منه. فهذا «غلام أحمد برويز» (رئيس طائفة منكري الحديث) قد استدل بأقوال الشيخ المودودي على تأييد وجهة نظره الرافضة للحديث مرّات. واستغل هو وزملاؤه «التفهيمات» للشيخ المودودي، للردّ على أهل الحديث وأنصاره، في كثير من الأحيان، حتى قال هذا الغلام مستفزّاً «الجماعة الإسلامية» بكل وقاحة:

«عقيدتي وعقيدة الشيخ المودودي سواسية في قضية الحديث، فلا تناقشني الجماعة الإسلامية بهذا الصدد، بلا طائل»(١٩).

ولا شك أن الغلام في قوله هذا، كذاب مُفْترٍ على الشيخ المودودي، وهو بريء مما رماه به.

فإذن، ما الذي حمله على هذا التصريح الخطير الوقح؟

والإجابة عن هذا السؤال سهلة ميسورة لدي العارفين بما كان هذا الغلام عليه من صلة بالشيخ المودودي في بداية أمره. فرآه عن كثب، وتتبّع كتاباته حول السنّة تتبّعا تاما، وعرف مدى قيمة جهود المحدثين في نظر الشيخ المودودي وتيقّن بعدم ثقته الكاملة بمنهجهم خلال نقده له، فقال الغلام ما قال، وصرّح بما صرّح.

وأضف إلى ذلك أن أول مقال ضد الحديث لهذا الغلام بعنوان «عبودية الشخصية» نشر في مجلة «ترجمان القرآن» للشيخ المودودي، وأيّده الشيخ في ذلك الوقت إلى حد كبير.(٢٠)

لم يكن الشيخ المودودي منكراً للحديث، ولا يقول ذلك إلا مغرض معاند، بل ردّ على منكري الحديث في كتاباته، حتى ألّف كتابه «المكانة التشريعية للسنّة» للرد على أفكار هذه الطائفة الضالّة.

---

(١٩) «إضاحة الحق» للأستاذ عبدالحق الهاشمي (ص ٧٤ ـ مقال محمد يونس الدهلوي) نقلا عن «طلوع إسلام» (إبريل ـ مايو ١٩٥٥م).

(٢٠) راجعه في «تقديم» الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني ـ حفظه الله ـ لهذا الكتاب (التعليق رقم ٣).

فهو ـ في الحقيقة ـ يدافع عن الحديث، وكل ما هنالك أنه إذا نُظر إلى بعض كتاباته بمنظار المحدّثين وجد أن حدوده تتصل بالإنكار الجزئي للسنّة، لأنه يردّ بعض الأحاديث الصحيحة في بعض الأحيان، بالأدلة نفسها التي تستدل بها طائفة منكري الحديث على رفض ذخيرة السنة النبوية كلها.

سبب ذلك أنه لا يرى التقيد بمنهج المحدثين في نقد الحديث، وبقبول حكم الأئمة على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً.

ولأجل هذا يرى نقد الحديث «طبق القواعد»؟ـ وليس أحد يخالفه في ذلك ـ ولكن لا يستثني منه عنده حتى «صحيح البخاري» الذي قال فيه أئمة الصنعة بعد نقد أحاديثها: «أصح الكتب في الحديث بعد كتاب الله عزّ وجل».

لقد وُجِّه سؤال إلى الشيخ المودودي عن «أصح الكتب بعد كتاب الله»، فقال: «.. ثم الكتاب الذي وصلت إلينا محتوياته بأسانيد صحيحة غاية الصحة هو صحيح البخاري، وذلك لأن مؤلفه قام بتمحيص أسانيده أكثر من تمحيص أي مؤلِّف آخر. وهذا الحكم عليه بالصحة بناحية الإسناد فقط، وهو صحيح من هذا الجانب قطعاً. (٢١)

أما نقد أحاديثه بالنظر إلى الدراية فقد أشرتُ آنفا إلى أنه لم يكن يتعلّق بفنّ أهل الرواية إلى حدّ كبير. (٢٢)

ولهذا لا يصح الادِّعاء بأن تقبل جميع الأحاديث الواردة في صحيح البخاري كما هي، من غير النقد والتمحيص. (٢٣)

---

(٢١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد تدبرت ما أمكنني من أدلة الشرع فما رأيت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحا، كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح، بل متى رأيت قياسا يخالف أثرا فلابد من ضعف أحدهما..» (فتاوى شيخ الإسلام: ١٩/٢٨٨؛ وإعلام الموقعين: ٢/٣ـ٤).

(٢٢) راجع للرد على هذه الفكرة كتابنا «زوابع في وجه السنّة قديماً وحديثاً» (التعليق رقم ٦٤) حيث أثبت بالأدلة أن جهود المحدثين في نقد متون الحديث لا تقل عن جهودهم في نقد أسانيدها. وبهذا يتضح أن هذه الفكرة وليدة قلة الاطلاع على كتب علوم الحديث.

(٢٣) كلام الشيخ المودودي هذا، لا يختلف عن كلام المستشرق (غاستون ويت) (السنة قبل التدوين للدكتور عجاج الخطيب: ص ٢٥٤) وعن كلام أحمد أمين في فجر الإسلام (ص ٢١٧ = طبعة ١٩٧٥م) وكذلك لا يختلف عن كلام السيد صالح أبي بكر الذي يرى تطهير البخاري من الإسرائيليات!!

وليعلم أيضا بهذا الصدد، أنه لا يلزم من صحة الرواية سنداً، أن تكون محتوياتها صحيحة من جميع النواحي، وجديرة بالقبول كما هي»[٢٤]

معروف أن علماء الحديث الفطاحل، وأساطين الجرح والتعديل الذين نذروا حياتهم في خدمة السنة النبوية، قاموا بنقد أحاديث صحيح البخاري طبق أدقّ ما يمكن للإنسان من قواعد النقد[٢٥]، فوجدوها على مستوى رفيع من الصحة، وصرّحوا بأنه «أصح الكتب بعد كتاب الله»، وتلقت الأمة أحاديثه بالقبول.

وبعد هذا، الدعوة إلى النقد لصحيح البخاري، وفي هذا الزمن الزمن الذي ندر فيه علماء الحديث المخلصون، وكثر فيه المغرضون الذين يجهلون حتى أبسط قواعد الحديث ـ والله أمر عجيب!!

وكم كنت أتمنى أن لو لم يصدر مثل هذا الكلام من مثل الشيخ المودودي ـ رحمه الله ـ.

ولا يفوتني أن أذكر بهذا الصدد، الشيخ أمين أحسن الإصلاحي (الذي انفصل عن الجماعة الإسلامية، وكان الشخصية الثانية فيها بعد الشيخ المودودي، والحق ـ والحق يقال ـ أن كتاباته أدّت دورا فعّالاً في تعيين معالم الحركة الاسلامية) فإنه دافع عن موقف الشيخ المودودي من الحديث دفاعاً مستميتاً، وأبدى بعض الآراء حول السنّة التي تخالف إجماع الأمّة، وأورد الشبه حول بعض الأحاديث التي يأباها العقل على زعمه. فنسأل الله السلامة.

كل ما ذُكِرَ الآن حول هذا الموضوع، سيراه القارىء الكريم في هذا الكتاب (موقف الجماعة الإسلامية من الحديث)، بأسلوب علمي رصين، يشكر عليه المؤلف ـ رحمه الله ـ.

---

(٢٤) «الرسائل والمسائل» للشيخ المودودي (٢/٤٣ ـ ٤٤ = ط. ثالثة بدلهي ١٩٧٩.م)

(٢٥) اعترف بذلك الشيخ المودودي نفسه حيث قال: «.. واستخدمت جماعة المحدثين أقصى ما يمكن للإنسان من وسائل معتبرة في مجال التحقيق، وشددت في تطبيقها تشديدا لا يوجد له نظير في أي حقبة من التاريخ» (التفهيمات: ١/٣٥٥ ـ مسلك الاعتدال).

وكذلك تفيد مراجعة كتابي «زوابع في وجه السنّة قديماً وحديثاً»، لمن يريد الاطلاع على كتابات الشيخ المودودي حول الحديث والمحدثين مفصلا.

هذا، ولا يقصد بهذا كله إلا التعبير الصحيح عن منهج أهل الحديث، والاستفسار عما إذا كان هناك نقص في عمل المحدثين، فليحدد في ضوء الأدلة، لئلا يكون القارىء مشدوها أمام المغالطات، ولتتسنى له الموازنة بكل سهولة؟!

كلمة لابد منها:

أحترم الشيخ المودودي ـ رحمه الله ـ وأقدّر أعماله، وأدعوا الله عزّ وجل أن يثيبه عليها، ويجعلها في ميزانه يوم القيامة.

والاختلاف مع أحد في بعض الأمور العلمية اختلافاً مبدئياً، لايعني أبداً بخس حقه، وقله احترامه والتكبر عليه، ولا يتضايق به إلا من لا يفرّق بين «الخلاف المبدئي» و «الخلاف الشخصي»، ويرى في أدنى خلاف مع داعية، أو عالم نقداً للإسلام، ويحمله على سوء الطوية. وهذا لا ينبغي لطالب الحق أبدا، لأن هذه الأمور ترجع إلى نية الإنسان، ولا يعلمها إلا الله وحده ﴿**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**﴾ [غافر: ١٩]

فلو كان الإختلاف في الرأي محرّما لما اختلف التابعون مع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ولا الأصحاب المقلدون مع أئمتهم المتبوعين، ولم يختلف الأصاغر مع الأكابر أبداً. ولَمَا عرفت الأمة الإسلامية حرّية الرأي، وانطلاق الفكر، ولحرمت من آراء السلف الصالح، وأفكار العلماء العباقرة، التي تتلألأ بها صفحات الفقه الإسلامي، ويتجمل بها تأريخ المسلمين.

ولكن كان ـ عندهم ـ إظهار الحق، بدون خوف لومة لائم، أغلى من الحفاظ على رأي رجل، مهما كان مبلغه من العلم والفضل، وكانت مصلحة الاسلام فوق جميع المصالح.

وعلى هذا، نرى الشيخ المودودي يختلف مع العلماء قديما وحديثا، في كثير من المسائل والآراء، فاتّهِمَ بأنه لايحترم علماء الأمة، ولا يقدر أعمالهم فقال ما معناه ملخصا:

«أنا أحترم جميع علماء الأمة، ولكن لا أعبد منهم أحداً، ولا أعرف معصوما غير الأنبياء ـ عليهم السلام.

ومنهجي في تحقيق المسائل، أني ألقي نظرةً تحقيقية نقدية حرّة، على آراء السلف الصالح، وأعمالهم، فما أجده حقا أوافقه، وما أجده مخالفا للكتاب والسنة، أو مناويا بحكم «الحكمة» أخطئه صراحةً.

ولا يجوز لوجود الأخطاء في آراء أحد أن تقلّل أهميته. ولأجل هذا، أختلف مع السلف في بعض آرائهم، مع وجود احترامهم الكافي في قلبي.

ولكن الذين يعتبرون «الاحترام» و «العصمة» بمعنى واحد؛ أو الذين من أصولهم، أن «المحترم لايخطىء» أو «الذي يخطىء لا يُحترم» ـ يفهمون من الاختلاف في الرأي مع أحد، أنه يتكبّر عليه، ويُتّهم بأنه يحاول القضاء علي خدماته.

والحق أن الاختلاف مع أحد في الأمور العلمية، لا يلزم منه أنه يتكبر عليه. ولقد اختلف الصاحبان: أبو يوسف ومحمد مع شيخهما الإمام أبي حنيفة ـ رحمهم الله ـ في الكثرة الكاثرة من المسائل، وكانا يعتبران آراءهما في هذه الحالة صحيحة في مقابل آراء الإمام أبي حنيفة.

ولكن هل يلزم من هذا، أنهما كانا يعتبران أنفسهما أيضا، أفضل من الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ؟»[٢٦]

وعلى هذا، لا يحرّم الاختلاف مع أحد، في الأمور العلمية، وخاصة بعد الاطلاع على كتاباته، على وجه البصيرة. وكذلك لا ينبغي للباحث عن الحق أيضا

---

(٢٦) «الرسائل والمسائل» للشيخ المودودي (١/ ٤١١ ـ ٤١٢ ـ ط. سادسة، بلاهور ١٩٧٤م)

أن يستعجل في الحكم على شيء، بدون معرفته واستيعابه فعليه أن يوسّع صدره لقبول الحق أينما كان، ومن أي كان. «وكل يؤخذ من قوله، ويترك إلا النبي ﷺ» شاء الناس أو أبوا.

وأدعو الله ـ عز وجل ـ أن يوفقني ـ وجيمع المسلمين ـ لخدمة الكتاب والسنّة، والدفاع عنهما، والتمسك بهما عقيدةً، ومنهجاً، وسلوكاً. ويجعل عملي هذا، وجميع أعمالي، خالصة لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الكويت ـ الجهراء
يوم الاثنين: ٩/ شعبان ١٤٠٥ هـ
٢٩/ ابريل ١٩٨٥م

صلاح الدين مقبول أحمد
(غفر الله له ولوالديه ومشايخه)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نبذة عن الكتاب

هذا الكتـاب دراسة نقدية متَّزنة لـ «موقف قيادة الجماعة الاسلامية» بشبه القارة الهندية من الحديث النبوي، التي كانت تتمثل في الشخصيتين البارزتين(*):

إحداهما: السيد أبو الأعلى المودودي ـ رحمه الله ـ (مؤسس «الجماعة الاسلامية»)

والثـانية: الشيخ أمين أحسن الإصلاحي (وكان الرجل الثاني في «الجماعة الاسلامية» بعد الشيخ المودودي، ثم انفصل عنها بعدما نشأت الاختلافات الفكرية بينه وبين مؤسسها)

● تحتـوي هذه الدراسة على الذود عن حيازة السنة النبوية المشرفة، وعلى نصرة منهج المحدثين في قبول الأحاديث عامة، وأخبار الآحاد خاصة، والدفاع عن مذهب السلف الصالح من الصحابة وأتباعهم ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

● وتتميّز هذه الدراسة بالعلم والأمانة، والتحقيق والأصالة عن الدراسات النقدية الأخرى التي قام بها علماء شبه القارة الهندية في مجالات مختلفة، وهي لا تخلو ـ غالبـا ـ من الأسلوب الـلاذع، والكلام القاذع، والتعصب المقيت، والتحامل البغيض على مخالفهم في الرأي(**).

● يتضح للقارىء الكريم خلال دراسة هذا الكتاب، طول باع المؤلف في

(*) هذه الدراسة تعني النقد البناء لمقال «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي ونصرة الشيخ أمين أحسن الإصلاحي له، كما سيأتي بيان ذلك قريبا في تقديم الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني لهذا الكتاب، وفي كلمة المؤلف نفسه.

(**) وأقرب مثال لمثل هذا النقد البغيض المرفوض لدى الأوساط العلمية، هو كتاب «الألباني شذوذه وأخطاؤه» للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. فنسأل الله السلامة.

العلم والتحقيق، واطلاعه الواسع على المصادر الإسلامية، وعرضه الشّيق للمباحث والموضوعات، وأسلوبه النزيه في الردّ والقبول، والأخذ والعطاء، وغيرته الشديدة على السنة المطهرة، ونقده الرصين لآراء الفريق الآخر. وكل ذلك بروح الأدب الجمّ، والتسامح المطلوب، والاحترام المتبادل. هذا ما أرى، ولا أزكي على الله أحدا.

هذا الذي دعاني أن أنقل هذا الكتاب من «الأوردية» إلى العربية، ليستفيد منه الشباب العرب، رجاء أن تنجلي الغيوم السوداء من المغالطات، وسوء الفهم، ولو في بعض الأمور.

● أما تعريب هذا الكتاب، فقمت به في أوقات مختلفة، وحاولت قدر المستطاع أن لا يفقد النصّ الأوردي أصالته في العربية، مع الاحتفاظ بروح المعنى. وأترك الحكم عليه إلى القارىء الكريم.

وكذلك أرجو منه إن وجد شيئا من الأخطاء في مادّة الكتاب ولم أعلق عليه، أو في تعريب الكتاب، فينبّهني عليه، لأتمكن من تصحيحه، أو التعليق عليه فيما بعد، لأن الهدف هو الإصلاح، وتوضيح الحق، والرجوع إليه، لا التمادي في الباطل بعد العلم به. ونعوذ بالله منه!

● عملي في هذا الكتاب:

أ ـ المقدمة:

(١) نبذة عن فتنة إنكار الحديث في شبه القارة الهندية، والعالم العربي.
(٢) نبذة عن الكتاب وتعريبه، وتوضيح خطة العمل فيه.
(٣) ونبذة عن المؤلف.

ب ـ نص الكتاب:

(١) تعريب الكتاب.
(٢) تخريج الأحاديث والآثار والأقوال.

(٣) مقارنة النصوص الواردة في الكتاب مع مصادرها الأصلية، وتغيير أرقام الصفحات والمجلدات حسب طبعاتها.

(٤) التعليقات التوضيحية على نصوص الكتاب (وميّزت بين تعليقات المؤلف وتعليقاتي بإثبات حرف (ص) هكذا، إشارة إلى اسمي، وذلك في آخر كل تعليق، رجاء أن لا يختلط تعليق أحدنا بالآخر، مراعاة للأمانة العملية.

جـ ـ الفهارس:

(١) فهرس المصادر والمراجع.

(٢) فهرس محتويات الكتاب مع مقدمته.

شكر وتقدير: أشكر الله عز وجل أولا وآخرا ـ على ما أنعم عليّ من نعمتي الصحة والفراغ ـ فأتممت هذا الكتاب، بفضله ومنّه، تعريبا وتعليقاً. وله الشكر والحمد. وبنعمته تتم الصالحات.

ولا يفوتني أن أعترف بأن تأريخ تعريب هذا الكتاب يرجع إلى (شهر مايو سنة ١٩٨٣م) حيث التقيت بفضيلة أستاذنا الشيخ عبد الحميد الرحماني (الرئيس العام لمركز التوعية الإسلامية بدلهي الجديدة) وذلك وقت رجوعي إلى الكويت، بعد قضاء الإجازة السنوية في الهند، فحثّني على تعريب هذا الكتاب، لما كان فيه من المواد العلمية الغزيرة للدفاع عن السنة، والانتصار لمنهج المحدثين، فضلا عن الردّ على أفكار بعض الشخصيات المعاصرة المعروفة في ساحة الدعوة. فله الفضل بعد الله عز وجل في إخراج هذا الكتاب. (والدال على الخير كفاعله). فجزاه الله أحسن الجزاء.

وكذلك أشكر العلامة محمد عطاء الله حنيف الفوجياني (صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي) والعلامة بديع الدين الراشدي ـ حفظهما الله ـ على أن الأول أرسل إليّ مقدمته التي قدم بها هذا الكتاب عند الطبعة الأولى له: والثاني قدّم له من جديد رغم أشغاله العلمية الكثيرة.

ولا أنسى في نهاية المطاف أن أقدم شكري إلى الأخوة الأفاضل/ عبدالله السبت، وفلاح ثاني، وبدر البدر، وجاسم الفهيد، وغيرهم الذين راجعوا الكتاب، فأجادوا وأفادوا. فجزاهم الله خير الجزاء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نبذة عن حيـــاة المؤلف
(العلامة محمد إسماعيل السلفي)(*)
(١٣١٤ - ١٣٨٧هـ = ١٨٩٥ - ١٩٦٨م)

قيّض الله عزّ وجل للأمة الإسلامية علماء أكفاء، ورجالا أوفياء، على تعاقب الأجيال والأزمـان، قامـوا بنشر العقيدة الصحيحـة، وبثّ علم الكتاب والسنّة، ونذروا أنفسهم للذود عن حياضهما، والدفاع عن حدودهما، بكل ما لديهم من وسائل.

من هؤلاء الأفذاذ الذين تتلألأ أسماءهم في صفحات التأريخ الديني لشبه القارة الهندية: «العلامة محمد إسماعيل السلفي» - رحمه الله -.

نشـــأته:

ولد العلامة محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفي حوالي سنة ١٣١٤ هـ المـوافـق ١٨٩٥ م، في قرية «دهـــونيكي» في نواحي «وزير آبـــاد»، بمـديرية «غوجرانوالة» بباكستان، في أسرة متحفظة بالدين، ومتمسكة بأخلاقه وآدابه. وكان أبوه الشيخ محمد إبراهيم عالما فاضلا، وطبيبا نطاسيّا، وخطاطا ماهراً (هو الذي خَطَّ بيده «تحفـة الأحـوذي شرح جامـع الـترمذي» للعلامة عبد الرحمن المباركفوري، فطبعت أول مرة على الحجر في أربعة أجزاء).

(*) من مصادر ترجمته:

- «شرح مشكاة المصابيح» (مقدمة ابن المؤلف) (١/١٤-١٩).
- حجّية الحديث للمؤلف (مقدمة الناشر) (ص ١١-١٣)
- «حركة الانطلاق الفكري» (مقدمة المترجم) (ص ١١-١٢) طبعة الجامعة السلفية بنارس الهند.
- «جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة» للأستاذ عبدالرحمن الفريوائي (ص ١١٢) طبعة السلفية بالهند.
- «مجلة الاعتصام الأسبوعية بلاهور (عدد شهر مارس ١٩٦٨، يونيو ١٩٦٨م).
- تأريخ أهل الحديث في مدينة «غوجرانواله» للشيخ عبدالله المعروف بـ «أهل الحديث».

نشأ الشيخ في هذه البيئة نشأة دينية، وتربّى تحت رعاية أبيه على حبّ العلم والعلماء.

رحلته لطلب العلم:

تلقّى تعليمه الابتدائي في قريته على يد أبيه، وغيره من العلماء. ثم رحل إلى «وزير آباد»، و «دلهي» و «أمر تسر» و «سيالكوت» وغيرها من المدن التي كانت تعتبر من مراكز العلم الديني حينذاك، فجلس في حلقات علمائها العاملين في مجال التعليم والتربية، المعروفين بالعلم والدين، والزهد والتقوى، ورجع بحظّ وافر.

شيوخه: من شيوخه المعروفين الذين استفاد منهم كثيرا:

- الشيخ محمد إبراهيم (أبوه) (دهونيكي)
- الشيخ عمر الدين الوزير آبادي (دهونيكي)
- الشيخ الحافظ عبد المنّان الوزير آبادي الملقب بـ «أستاذ فنجاب» (تلميذ السيد نذير حسين المحدث الدهلوي) (وزير آباد)
- الشيخ عبد الجبّار العمر فوري (دلهي)
- الشيخ عبدالغفور الغزنوي (أمر تسر)
- الشيخ محمد حسن المفتي الديوبندي (مؤسس الجامعة الأشرفية بلاهور) (أمر تسر)
- الشيخ محمد إبراهيم الملقب بـ «مير» السيالكوتي (سيالكوت)
- الشيخ أبو بكر خوقير (مكة المكرمة) (أخذ منه إجازة التدريس والإفتاء)
- والشيخ محمد حسين الهزاروي.

هذا ويصل إسناده إلى النبي ﷺ بأربع وعشرين واسطة.

مناصبه:

بعد ما أخذ إجازة التدريس والإفتاء من شيوخه، دخل في مجال الدعوة

الإسلامية، واحتل مناصب عديدة لكفاءته الرزينه، ومنها:

- تولى الخطابة في «جامع أهل الحديث» بغوجرانوالة إثر تخرّجه، وآثرها على التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة حين استدعى له. ولقد شاهدت البلاد خلال نصف قرن تغييرات كثيرة في الأوضاع الدينية والسياسيّة، ولكنه لا زال مستمرا على منهجه في الدعوة بكل رزانة وبدون هوادة حتى وفاته.
- تولى رئاسة هيئة التدريس في الجامعة المحمدية بعدما أنشأها في «غوجرانوالة».
- اختير عضوا في «لجنة أهل الحديث» التي شكلت لنظم الجماعة في فنجاب.
- عيّن مشرفاً على مقر «جمعية تنظيم أهل الحديث» بفنجاب، التي أنشئت تحت إشراف الشاه محمد شريف الغريالوي.
- انتخب أمينا عاماً للجنة العمل لجمعية «أهل الحديث» التي كُوِنت في المؤتمر السنوي للجمعية بدلهي سنة ١٩٤٦م
- انتخب أميناً لجمعية أهل الحديث بباكستان، بعد انفصالها عن الهند سنة ١٩٤٧م ثم أميراً لها، حتى وفاته سنة ١٩٦٨م.
- كان أحد الأعضاء من قبل الجمعية في المجلس التنفيذي لحركة «ختم النبوة» التأريخية أيام سنة ١٩٥٣م، أنشئت هذه الحركة لمقاومة القاديانية، وكشف زيفها، وللمطالبة من الحكومة القضاء عليها، وعوقب في هذه القضية بالسجن.

نشاطه في مجال الدعوة والإرشاد:

وقف حياته للدعوة إلى الكتاب والسنة، والعمل بمنهج السلف الصالح، ونشر العقيدة الصافية من أكدار الشرك والوثنية. وقام ـ بهذا الصدد ـ بنشاطات تبليغية واسعة تدلّ على تطلعاته، وإخلاصه، ومنها:

- عقد مؤتمرا سنويا لجمعية أهل الحديث لعموم الهند سنة ١٩٢٤م في عنفوان شبابه، تحت رئاسة العلامة الحافظ محمد الغوندلوي استاذ الجامعة الإسلامية بالمدينة سابقاً.

- كان عضوا بارزاً في الوفد التبليغي الذي قاوم «حركة شدهي الهندوسية» التي بدأت تهنّد المسلمين سنة ١٩٢٤م في منطقة «مل كانون».
- كان يشترك في المؤتمرات الدينية، والندوات التبليغية في أنحاء البلاد.
- كان من أعمال حياته اليومية الاستمرار على إلقاء الدروس في تفسير القرآن الكريم بعد صلاة الصبح، والاهتمام بتعليم التّجار والعمال ترجمة معاني القرآن بعد الدرس بصفة خاصة ومستمرة.

هذا كله مع تدريسه في الجامعة المحمدية، وقيامه بالإفتاء، وغيرهما من أمور الدعوة والإرشاد.

نشـــاطه السياسي:

كان ـ رحمه الله ـ عنصراً هاماً في كل نشاط ديني وسياسي، زهاء نصف قرن. وتـأثـر في مجال السياسة بالقائد المحنّك الشيخ «أبو الكلام آزاد» صاحب «تفسير ترجمان القرآن» بالأوردية، الذي اختير أول وزير للتعليم والتربية في الهند، بعدما تحررت شبه القارة الهندية من الاستعمار الانجليزي سنة ١٩٤٧م، ومن أعماله في هذا المجال:

- أنه كان يساهم في الحركات السياسية في الدولة من وجهة نظر الدينية.
- مَثّـل جمعية «أهل الحديث» لدي الحكومة الباكستانية للمطالبة لإقامة الحكم الإسلامي في باكستان. وذلك مع الشيخ محمد داود الغزنوي ـ رحمه الله ـ.
- واختير عضوا في اللجنة التي شكلت لتدوين «الدستور الإسلامي» سنة ١٩٥٢م.

نشاطه العلمي:

عمل الشيخ في مجال الدعوة والإرشاد، والتدريس والإفتاء ما يقارب خمسين سنة، وتخرج على يده في «الجامعة المحمدية» بغوجرانواله، في هذه الفترة الطويلة آلاف الطلاب الذين قاموا بنشر التعليم في مجالات مختلفة في أنحاء البلاد ومنهم:

- الأستاذ محمد حنيف الندوي (له كتابات طيّبة حول فلسفة الإسلام)
- الشيخ الحافظ محمد إسماعيل ذبيح (وهو خطيب مصقع، ومدرس ناجح)
- الشيخ معين الدين اللكهوي (كان معروفا بالبصيرة السياسية)
- الشيخ محمد سليمان الكيلاني (وهو مترجم لعديد من الكتب العربية والفارسية إلى الأوردية)
- الشيخ خالد «الغرجاكهي» (مؤسس إدارة إحياء السنة بباكتسان)
- الأستاذ عبدالحميد الصديقي (مترجم صحيح مسلم إلى اللغة الإنجليزية والأوردية)
- الحافظ عبد المنان النورفوري (صاحب الانتقاد على فيض الباري)

مؤلفاته:

كان ـ رحمه الله ـ مع ممارسته النشاطات الكثيرة، كاتباً بارزاً، ذا أسلوب شيق رصين. وكل ما كتبه على مستوى المسئولية، ويتميّز بالدقة والأمانة، والتحقيق والأصالة، ومن مؤلفاته المعروفة(*):

- شرح وترجمة «مشكاة المصابيح» (باللغة الأوردية)
- شرح المعلقات السبع (بالعربية، والأوردية)
- صفة صلاة النبي ﷺ.
- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي (وهو كتابنا هذا)
- رسالة في مسألة حياة النبي ﷺ.
- مكانة السنة في التشريع الإسلامي.
- «السنة» في ضوء القرآن.
- حركة الانطلاق الفكري وجهود الشاه ولي الله في التجديد (نقله إلى العربية أستاذنا الدكتور مقتدى حسن رئيس تحرير «مجلة الجامعة السلفية» بالهند)

(*) تنوي «إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء» بالجامعة السلفية بالهند، تعريب بعض رسائل الشيخ. فأرجو من الله تعالى لها، التوفيق والنجاح في هذا الأمر.

- مذهب الإمام البخاري.
- رسالة في زيارة القبور.
- تخطيط وجيز للحكومة الإسلامية.

هذا وقد كتب الشيخ مقالات كثيرة حول مواضيع متنوعة أخرى، نشرت على مئات الصفحات من جريدة «الاعتصام» الباكستانية، وغيرها من المجلات والصحف، والآن، بحمد الله وفضله، جمعت هذه المقالات من بطون الصحف والجرائد والمجلات بغية النشر والتوزيع، كما أخبر بذلك ولده في مقدمة «شرح مشكاة المصابيح» للمؤلف. عسى الله أن يوفقه لذلك.

مآثـــره:

خلّف الشيخ مآثر خالدة لاتنفَّك عن ذكره، وخاصة بعد انفصال «باكستان» عن «الهند» قام بجهود جبارة تتلخص في المجالات الآتية:

١ـ إقامة المستوطنات:

ساهم الشيخ مساهمة فعّالة في مساعدة الأسر المهاجرة من داخل الهند، إلى باكستان بعد نشأتها، سنة ١٩٤٧م.

وأقام لها المستوطنات في مدينة «غوجرانواله».

٢ـ بناء المساجد:

وكان مهتماً بتعمير المساجد في الأحياء التي كانت في حاجة إليها. وقد أشرف على بناء أربعة وعشرين مسجداً في غوجرانواله، وكان «المسجد الخامس والعشرون» تحت البناء عند وفاته.

٣ـ إنشاء المدارس الدينية:

جال الشيخ الأنحاء النائية من البلاد، خاصة منطقة «بلتستان»، ومنطقة «كشمير الحرّة»، وأنشأ فيها مدارس دينية كثيرة، تهتم بتدريس الكتاب والسنة على

منهج السلف الصالح.

وفي الأخير أولى الشيخ اهتمامه البالغ «الجامعة السلفية» بـ «فيصل آباد» بباكستان، وساهم في تطوير مشاريعها البنائية والتعليمية مساهمة لاتنسى.

وجدير بالذكر أن الشيخ السلفي راسل علامة الجزيرة فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (حفظه الله) أيام رئاسته للجامعة الإسلامية بالمدينة الطبية، لإرسال المدرسين إلى «الجامعة السلفية»، وحظي طلبه بالموافقة بعد وفاته. فجزاه الله خيرا.

وفـاتـه:

أجمع معاصروه على أنه كان إماماً في علوم الكتاب والسنة، وخطيباً مصقعا، وكاتبا مجيداً، واسع الاطلاع، غزير الانتاج، ثاقب الذهن، متقد الفكر.

وكانت حياته مترامية الأطراف، متعددة الجوانب، وقضاها حافلة بالنشاطات في مجال الدعوةوالإرشاد،والدرس والإفتاء والعلم والتحقيق، والدفاع عن منهج السلف الصالح، حتى وافاه الأجل المحتوم في (العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ الموافق العشرين من فبراير سنة ١٩٦٨م يوم الثلاثاء بعد صلاة العصر) «فإنا لله وإنا إليه راجعون».

اللهم اغفر له، وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسّع مدخله، في جنة النعيم. آمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

بقلم العلامة بديع الدين الراشدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على رسوله السنة، كما أنزل القرآن، وحفظها كما حفظه، وجعلها بمنزلة البيان له، والتبيان. يحمله من كل خلف عُدُولُه ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، و تأويل الجاهلين كما أخبر به سيد بني عدنان - صلوات الله عليه وسلامه مادامت السموات والأرض، وتعاقب الملوان - وعلى آله وصحبه وجميع أهل طاعته الذين فهموا في ضوءها الفرقان - وقبلوها في جميع الأحكام، ووعوها بالإتقان، واستعملوها في حوادثهم ونوازلهم مع الإيمان والإيقان - ومن تبعهم في سمتهم ودلهم بالإحسان - واتباعهم إلى يومنا ثم إلى يوم الحشر والميزان.

أما بعد!

فإن الله سبحانه وتعالى بمنه وفضله، أنزل الكتاب، وبينه على لسان نبيه ﷺ كما قال عز من قائل ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة] مع قوله جل وعلى ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾ [النحل].

وقد قال نبيه ﷺ: (١) «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه الحديث» أخرجه أبو

(١) اعترض بعض أعداء السنة على هذا الحديث بأنه يخالف القرآن، ففيه ﴿قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾ [بني اسرائيل] وهذا الاعتراض مبني

داود وغيره.

وعلى هذه العقيدة مضى أصحاب الرسول ﷺ الذين خصهم الله تعالى لصحبته، وتلقى القرآن وتفسيره عنه، وكان إيمانهم مثالياً كما قال سبحانه وتعالى ﴿آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَاسُ﴾ [البقرة] وكانوا أفضل هذه الأمة وأبرها قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا، كما رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله عن ابن مسعود رضي الله عنه. فهم كانوا عاملين بكتاب الله والمتمسكين به في ضوء السنة. ففي صحيح مسلم (ص ٧٤-١٧٣/٨): في حديث جابر رضي الله عنه الطويل في صفة حجة إمامهم ﷺ «حتى إذا استوت به ناقته على البيداء نظرت إلى مد بصري بين يديه من راكب وماش، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به» الحديث.

وهكذا هي العقيدة في التابعين فقال حسان بن عطية المحاربي: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه القرآن يعلمه إياها كما يعلمه القرآن.

وقال إسماعيل بن عبيدالله المخزومي: ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ كما نحفظ القرآن، لأن الله تعالى يقول ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر] أخرج عنهما الخطيب في الكفاية (ص ١٣).

ثم المعقول أيضا يشهد لذلك من وجوه:

منها: لما ثبت أن بيانه أيضا من الله تعالى فلابد من كونه محفوظا ومأمونا من شوب الظنون، أو العيون معها.

ومنها: كون السنة محفوظة في كتب المحدثين مع مضي القرون، وطول الزمان إلى الآن، ومع كثرة عداوة أهل الرأي معها بالتأويل والتشكيك والتخليط وغير ذلك.

= على الغفلة وسوء الفهم، لأن القرآن لم ينف ما شرعته السنة لأنه لم يقل إن الله سبحانه وتعالى أيضا عاجز عن ذلك، تعالى الله عن ذلك وتقدس. ولم تدع السنة ما ينفيه القرآن، لأنه ليس فيها أن إنسيا أو جنيا آتاني ذلك فافهم. منه.

ومنها: كون كثير من الآيات لايتضح مرادها إلا بالسنة كما لايخفى على من مارس الكتاب والسنة. وقد انتبه لهذا الذي قال في حقه النبي ﷺ «ولقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر» (أخرجه الشيخان) فقال رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا» (إعلام الموقعين لابن القيم ص ٥٥/١) وقال أيضا: «إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن. فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله» (أخرجه الدارمي ص ٤٧/١).

قال أبو محمد: صدق، رضي الله عنه وأرضاه، فنرى فرق أهل الرأي كلهم لايرون السنة حجة شرعية، ويقولون حسبنا القرآن، ويدندنون حول هذا الأصل الذي أصلوه كالجهمية، والقدرية، والرافضة، والأباضية، والمرجئة، والمعتزلة، فيأخذون مسائلهم من القرآن بحسب زعمهم، ويفسرونه بأهوائهم. وفي المتأخرين كالبهائية والبابية ثم القاديانية وادعوا أنهم لايقبلون من السنة إلا ماتواتر منها، ولا يأخذون بالآحاد، ولاسيما في العقائد، وهذه بدعة أحدثوها بعد مضي عصر الصحابة رضي الله عنهم.

مثال ذلك حديث رؤية البارئ تعالى يوم القيامة، وقد اعترف بكونه متواترا الموافق والمخالف، ثم أولوه بتأويلات.

هذا الحديث يرويه جماعة من الصحابة، قال ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٣١١):

«رواها عنه أبو بكر الصديق، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجرير بن عبدالله البجلي، وصهيب بن سنان الرومي، وعبدالله بن مسعود الهذلي، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم الطائي، وأنس ابن مالك الأنصاري، وبريدة بن الحصيب الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وأبو أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعائشة أم المؤمنين، وعبدالله بن عمر، وعمارة بن رويبة، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص - وحديثه موقوف - ورجل من

أصحاب النبي ﷺ غير مسمى» أ. هـ.

وتفرق هؤلاء بعد رسول الله ﷺ في البلاد فأبو هريرة دخل جرجان، وأبو سعيد الخدري نزل الكوفة، وجرير بن عبدالله البجلي نزل قرقيسا، وابن مسعود نزل العراق، وعلي بن أبي طالب نزل الكوفة، وأبو موسى الأشعري دخل أصبهان، وأنس بن مالك نزل البصرة، ودخل واسط أيضا، وأبو رزين العقيلي نزل الطائف، وجابر بن عبدالله نزل اليمن، وسلمان وحذيفة نزلا المدائن، وعبدالله بن عباس نزل مكة، والطائف، وبعضهم سكنوا المدينة.

وكل هؤلاء حدَّث أهل بلده بهذا الحديث، فتقلوه منهم بالقبول، مع أنه إذاً بمنزلة خبر الواحد وإنما حصل له صورة التواتر إذ دونت الكتب، وعثر المتأخرون على طرق الخبر الكثيرة، فحكموا له بالتواتر، فثبت أن رد خبر الواحد عقيدة محدثة لا أصل لها في خير القرون. ثم خرج بعدهم فرقة أعلنوا بإنكار السنة، وحملوا عليها بالشدة، لكنهم معروفون لايغتر بهم من فطر على الايمان بها.

وأشد من هؤلاء الذين يدعون الإيمان بالسنة، ثم يأتون بالشبهات في القواعد التي أسست للتمييز بين الصحيح من الرواية والضعيف، حتى لايوثق بالأحاديث من جهتها، ولا يبقى عند الأمة وثيقة يثقون بها في هذا الأمر، فتكون السنة عيالا على عقولهم، وما خطر ببالهم، وحاك في صدورهم، فما قبلته عقولهم فهو صحيح، وإلا فضعيف.

وهذه هي الطامة الكبرى إذ جعلوا عقلهم حاكماً يتحاكم إليه في المسائل عند الاختلاف والتنازع. وليعلم من رزقه الله اليقين أن هذا ليس عقلا بل من الأهواء التي سموها بغير اسمها، وإلا فقواعد المحدثين وأصولهم سواء كانت من حيث الرواية أو الدراية، كلها مأخوذة من آية الحجرات ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوْا**﴾ الآية. فأخبر الله سبحانه وتعالى أن المخبر إما فاسق، أو غيره، وهذا مصدر أصول الرواية. فقد خاطب الله تعالى الأمة بقوله ﴿**لِتَكُوْنُوْا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾ [البقرة] فشهادتهم بتوثيق أحد أو بتجريحه مقبولة بنص القرآن. وسقوط الراوي يورث جهالته، وهي تكفي للجرح، لأن عدم المعرفة بالشخص يمتنع،

ويستحيل به تمييز الفاسق من غيره، وما لايتم الواجب إلا به واجب.

وقال بعض كبرائهم في «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (ص ١٥١ / ١) وكل مالايتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا مثله».

ثم الأمر بالتبيين منبع أصول الدراية فكم نرى أهل الحديث يحكمون على الرواية بالوضع، أو النكاره بدون أن يبحثوا عن السند، لكن قد شوهد أن كل ما حكموا عليه بالبطلان، فسنده لايخلو عن الوهن الشديد، وأحسن أحواله أن فيه انقطاعا، أو اضطرابا، أو علة من العلل، التي توجب عندهم طرح الرواية.

وهذا كله توفيق من الله تعالى بإذنه للحفاظ على تفسير كتابه الكريم من شبهاتهم. وهب أن المحدثين ليسوا معصومين عن الخطأ لكن يقال لهم: أثبتوا العرش ثم انقشوا. وكان يجب عليكم أولا، أن تذكروا وتثبتوا أن القاعدة الفلانية خلاف الفطرة، أو تعارض كذا حكماً من أحكام الشرع. وأما مجرد الظنّ فلا يغني من الحق شيئاً، فإن القدح في الظن بمثله شغل السفهاء لا الفقهاء.

وعلى التقدير إن أثبتم شيئا من هذا فتكون المسألة خلافية بينكم وبينهم ومعهم الأمة، وهي معصومة: فأنتم بالخطأ أولى.

قال أبو محمد: ثم هم يعولون على المفروضات، ويقولون أولاً: إن الصحابة فيهم فقهاء، وفيهم غيرهم، وفيهم عدول وفيهم غير عدول[1]. ثم يقولون من عند أنفسهم: فلان فقيه، وفلان غير فقيه،[2] وفلان عدل وفلان مجهول[3].

ثم ادعوا أن القياس حجة من الحجج الشرعية، وإن لم يكن عند غيرهم كذلك. ثم وضعوا للسنة قواعد، ثم قالوا: إن حديثاً فلانيا ـ إذا رأوه خلاف

---

(١) هكذا قاله في «التلويح شرح التوضيح» (ص ٦/ ٢) منه.

(٢) كقولهم في أبي هريرة رضي الله عنه: إنه غير فقيه ويكفي لرده أن عامة علماء الوقت يستدلون بقوله تعالى ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ [النساء] على الفرقة القاديانية في مسألة حياة المسيح عليه السلام ونزوله من السماء إلى الأرض في آخر الزمان. والحال أن أول من استدل بهذه الآية هو أبو هريرة رضي الله عنه. كما أخرج الحديث ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبخاري ومسلم (انظر الدر المنثور ص ٢٤١-٢٤٢/ ٢) منه.

(٣) ففي مختصر الحسامي (ص ٦٩) طبع كراتشي: «وان كان الراوي مجهولا لا يعرف إلا بحديث أو بحديثين مثل وابصة بن معبد وسلمة بن المحبق» منه.

مذهبهم وأهـوائهم ـ هذا خلاف الأصل، وهذا خلاف القياس، وهذا رواه غير فقيه، فهذه كلها مفروضات جعلوها حجة لهم أمام السنة التي قبلها المسلمون سلفاً فخلفاً، وتمسكوا بها. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

هذا، وقبل تقسيم الهند إلى الدولتين: «الهند» و «الباكستان» سافرت إلى بلدة «بتالة» من مضافات «كورداسفور» (الهند) للرياسة لحفلة أهل الحديث الكبيرة، وأنا شاب، وقـد قاربت نحواً من عشرين سنة، فسمعت من بعض أساطين الجماعة بعض أقوال الشيخ المودودي. وهذه أول وهلة سمعت اسمعه وذكره، فقلت: يا إخواني إني لأجد من هذه الكلمات ريح الإنكار للحديث! فعظموا ذلك وأنكروا علي، لكن بعد مدة يسيرة نشرت مقالة لشيخ الإسلام الأستاذ أبي الوفاء ثناء الله الأمر تسري في جريدته الموسومة بأهل الحديث حول هذا الموضوع بعنوان «مولانا مودودي سي خطاب» وأظهر فيها الخطر الذي كان ببالي، وتأكدت ما كنت أراه. وقد تمت المقالة في أكثر من عشر حلقات، ثم طبعت تلك المقالة بصورة الرسالة. وهاك بعض الاقتباسات منها.

فقال في (ص ٣) في المقدمة: «والظن الغالب في حق الشيخ المودودي أنه ليس مثل سرسيد أحمد خان، وعبدالله الجكرالوي في إنكار الحديث إلا أن طريقته في التنقيد والتحقيق في الأحاديث غير طريقة المحدثين كما سيظهر للناظرين.»

وقال في (ص ٤ـ٦): «أتى بشبهتين في الحديث، ولم يذكر الجواب عنهما، كأنه زعم أنهما واقعتان لا كشف لهما. الأولى في طريقة المحدثين في تصحيح الحديث وتوهينه. والثانية في سلسلة الإسناد.»

قال أبو محمد: وعلى هذين الأصلين التعويل في معرفة صحيح الحديث من سقيمه. فإيقـاع الشيخ المودودي الشبهة عليهما يورث أمرين خطيرين: الأول: استيصال شجرة علم الحديث التي غرسها المحدثون، متمثلين بالآية القرآنية المذكورة. فلا يؤمن على السنة ولا يوثق بها، ولم يبق عند المسلمين شيء يفسر لهم القرآن، ويبين مراده، ويوضح لهم طريقة العمل عليه، وهذه هي الطامة الكبرى.

والثاني: فتح الباب للملاحدة وأهل البدع الذين يضعون الأحاديث، لأنهم إذا رأوا أن الفقهاء من أهل الرأي قد اختلفوا في المسائل الاعتقادية والعملية، فوضعوا الأحاديث يوافق بعضها لرأي بعضهم، وبعضها لرأي الآخر، فصارت مقبولة عند الفقهاء من حيث المعنى على رأي المودودي، وإن كانت مما لا أصل له عند المحدثين وأئمة الفن. وهذا أطم من الأول، لأن الشيخ المودودي يقول بعد كلام طويل:

«فكما أن قول المنكرين للحديث بالكلية غلط كذلك لم يأمن من الغلط الذين اعتمدوا للأخذ على الروايات فقط، بل المسلك الحق بين المسلكين، وهو الذي اختاره الأئمة المجتهدون. فإن فقه الإمام أبي حنيفة ترى فيه مسائل كثيرة مأخوذة من المرسلات والمعضلات والمنقطعات أو التي اعتمد فيها على الأحاديث ضعيفة الإسناد، مع ترك الأحاديث قوية الإسناد، أو المسائل التي يخالف الأحاديث فيها ما يقوله الإمام أبو حنيفة وأصحابه. وهكذا حال الإمام مالك» إلى آخر ما قال (التفهيمات ص ٦١-٣٦٠ الطبع الثامنة).

فمعناه أنه لا اعتماد على تصحيح أئمة الحديث، وتضعيفهم، بل الاعتماد على ذوق الفقهاء. وأي خطر أخطر منه لعلم الحديث، لاسيما في هذا الزمان. مع أن المسلمين قديما وحديثا اعتمدوا على قواعدهم، حتى أن اولئك الفقهاء الذين رأى الشيخ المودودي الحق في مسلكهم كثيرا مايرد بعضهم على بعض، ويوهن بعضهم دليل بعض بنفس تلك القواعد فسبحان قاسم العقول.

وقال الشيخ المودودي في خطاب له في (١٥ مايو سنة ١٩٥٥م): لا يقول الرجل الشريف إن مجموعة الأحاديث التي وصلت إلينا صحيحة قطعا حتى أن صحيح البخاري الذي قيل في حقه أصح الكتب بعد كتاب الله، لا يقول أحد مع غاية علوه في الحديث أن مجموع ستة آلاف من الأحاديث التي فيه، كلها صحيحة (جريدة الاعتصام الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٥ هـ و٣ يونيو سنة ١٩٥٥م) مع أن أهل الإسلام على خلاف ذلك، حتى قال ابن الصلاح في المقدمة (ص ٢٨-٢٩): «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول» ولهذا المعنى قال الأستاذ الأمر تسري في (ص

٦): لم يهجم سرسيد أحمد على الحديث مثل ما هجم عليه الشيخ المودودي، وكلام المودودي حول الحديث، واظهار شبهاته ذكر في التفهيمات تحت عنوان «مسلك اعتدال».

وقال الأستاذ الأمر تسري في (ص ١٠): بل هو مسلك الاعتزال. وقال: ليس المراد منه اعتزال الفرقة المعتزلة المعروفة لكن معناه أنه اعتزل عن طريقة المحدثين، بل نراه في الغالب أنه يتبع طريقة المرزا القادياني، فإنه لا يربط نفسه بقاعدة ما مثله.

وقال في (ص ١٨): «الشبهات التي أوردها الشيخ المودودي تقوي وتؤيد لرأي منكري الحديث، وهذه التقوية تكون موجبة لإنكاره. وهذه النسبة كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الجنة﴾ [الأعراف].

قال أبو محمد: يريد الأستاذ كما أن إبليس تسبب لخروجهما من الجنة، كذلك تسبب الشيخ المودودي لإنكار الحديث بإيراد شبهاته حوله.

وقال في (ص ٢٩): «الظاهر من كلام الشيخ المودودي أنه لا يرى جميع أفعال النبي ﷺ سنة يجب العمل بها، ولا يقر بما اصطلحه المحدثون من السنة والبدعة.»

ثم قال في (ص ٣٢): «فظهر من كلماته، أن ما أظهره الشيخ المودودي من المسلك هو مسلك الأحناف المذكور في كتب أصولهم كنور الأنوار وغيرها. فإنهم قسموا السنة إلى قسمين: إلى سنن الهدى، والسنن الزوائد. والحال أن المحدثين يرون جميع أفعاله ﷺ من القربات، وهذا مقتضى قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب]».

قال أبو محمد: وللشيخ المودودي أشياء يؤخذ عليها من ناحية الاعتقاد.
ويقول في العبادة كما في التفهيمات (ص ٥٣ ـ الطبعة الثامنة): «الإنسان سواء كان مقراً للاله، أو منكراً له، ويسجد لله أو للحجر، أو يعبد الله أو غيره لكن لما كان ماشياً تحت الفطرة، ويحيى تحت القانون الالهي فهو في الحقيقة يعبد الله طوعاً أو كرهاً، ويسبح الله، ويسجد له فمشيه، وجلسته، ونومه ويقظته، وأكله وشربه،

وقيامه وقعوده، كل ذلك من العبادة، سواء كان ذلك باختياره أو لا. ولسانه الذي ينكر الاله، أو يحمد ويثني على غيره مع ذلك ماشية تحت العبادة» مختصراً.

ويريد أن ذلك كله تحت الفطرة، ويستدل لما قاله من الآيات، منها: قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ العَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾ [الحج] فلينظر أهل الإنصاف إن كان الأمر كما فهم الشيخ المودودي فلا معنى لقوله تعالى: ﴿**وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ العَذَابُ**﴾ فإن كان المراد العبادة الفطرية التكوينية فكيف يصح هذا التفريق بقوله: ﴿**وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ العَذَابُ**﴾ وإن كان المراد من الآية العبادة التشريعية، فشتان بين الآية وبين ما يقوله الشيخ المودودي.

ويقول في حق الدجال المذكور في الأحاديث الكثيرة، ما تقشعر منه جلود المؤمنين، فيقول في بحث الدجال: «لم يخبر عنه رسول الله ﷺ بوحي من الله بل بناء على ظن منه وقياس... ولعله ﷺ ظن أخبار تميم الداري عن الدجال صحيحاً أنه دجال بناء على خبر تميم الداري عن ذلك الشخص بأنه دجال، لكن مع مضي ثلاثة عشر من القرون لم يظهر ذلك الشخص، أليس يكفي ذلك لعدم صحة ذلك الخبر؟... فليس هذا من العقائد الإسلامية»

قال أبو محمد: فتفكروا يا ذوي الحجج أيعتقد مسلم أنه ﷺ يحذر أمته عن فتنة الدجال، وينذرهم، وكل ذلك على الظن والوهم، دون أن يكون الله قد أوحى إليه وأخبره ثم أخبر النبي ﷺ: «ما من نبي إلا قد أنذر أمته الأعور الكذاب ألا أنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه ك ف ر» (البخاري ومسلم). أفترى جميع أنبياء الله ورسله ـ صلوات الله وسلامه ـ، حذروا أمتهم على الظن، ولم يكونوا مستيقنين، ولا أوحى إليهم الله فيه بشيء نسأل الله السلامة، من هذه العقيدة الفاسدة(*).

(*) رجع الشيخ المودودي عن بعض ما قال في أمر الدجال أولا، ولكنه لم يزل منكراً لحديث تميم الداري الذي رواه الامام مسلم وغيره من المحدثين. ومن أراد الاطلاع على تفصيل كلامه في الدجال ما له وما عليه فليراجع «زوابع في وجه السنة» (ص).

وحديث الأخبار عن المجددين معروف عند أهل العلم، ففي أبي داود وغيره: «إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة من يجدد لها دينها».

وقال السيوطي: اتفق الحفاظ على تصحيحه، وهذا الحديث يقتضي وجود المجددين الكاملين تصديقا لما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ وقد تظافرت أقوال أئمة السنة، إن في المائة الأولى الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز، وفي الثانية الإمام الشافعي المطلبي.

وقد ذكر السيوطي في أرجوزة أسماء المجددين في كل مائة إلى عصره كما في عون المعبود (ص ٨١-١٨٠/٤) لكن مع ذلك يقول الشيخ المودودي في كتابه: «التجديد وإحياء الدين» (ص ٢٤) ما ترجمته: «ويعلم من المراجعة إلى كتب التواريخ، أنه لم يوجد إلى الآن مجدد كامل، وكاد عمر بن عبدالعزيز أن يتمكن على هذا المنصب، لكن ما فاز. والمجددون بعده عمل كل أحد منهم، واجتهد في زمنه في شعبة واحدة من الشعب. وأما المجدد الكامل فالقرون خالية عنه إلى الآن» هـ.

وهذا تكذيب لقوله ﷺ فيما أخبر به، ويريد أنه لم يقع كما أخبر به ﷺ.
وقد نقص من شأن الصحابة. خاصة إمامي الوقت عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما ـ وكتابه الموسوم بـ «الخلافة والملك»(**) شاهد عليه، ولذلك أمثال كثيرة.

وقد جمع العلماء بيان عوار أقوال الشيخ المودودي، ومسلكه الذي اختاره.

كالشيخ أبي المظفر محمد نذير الدين النذر في كتابه الموسوم «فتنة مودوديت».

والشيخ مقصود أحمد الجالندهري في كتابه «سبائيت سي مودوديت تك».

والشيخ محمود أحمد عباسي في كتابيه «حقيقت خلافت وملوكيت» و «تبصره محمودي برهفوات مودودي».

(**) والعجيب في هذا الكتاب أن الشيخ المودودي يختار الروايات التي تنال من كرامة هؤلاء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ويتغاضى عن الروايات التي تبرر موقفهم وهي موجودة في صفحات نفس المصادر والمراجع. وأدعو الله أن يوفق من يكشف حقيقة محتويات هذا الكتاب في اللغة العربية ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾.

وشيخ الإسلام أبي الوفاء ثناء الله الأمر تسري في «مولانا مودودي سي خطاب» وهو أحسن ما كتب في الباب وأجود، ومقنع، ويشفي ويكفي.

والشيخ العلامة عبدالله الروبري الأمر تسري في «مودوديت أور أحاديث نبوية» وبين في (ص ١١) «أن طريقة بحث الشيخ المودودي حول هذا الموضوع كطريقة بحث المنكرين للسنة».

وقال في (ص ١٢-١٣): «وله خرافات كثيرة تقشعر منها جلود المسلمين فلا يغتر بظاهر كلامه، فان رسائله ومقالاته فيها خطر عظيم للإسلام والشريعة المطهرة» ويقول في (ص ٣١) بعد نقل كلامه في الدجال كما ذكرنا, «ان الشيخ المودودي قد جاوز عن الحد فوق المنكرين للسنة، فإنهم ينكرون أن تكون وحيا بل ينزلونها منزلة التأريخ، وهذا الشيخ لايقر بهذا ولا بهذا.»

وصاحبنا وأخونا الشيخ محمد داود راز في كتابه «تحريك جماعة اسلامي اورمسلك أهل حديث» [أي حركة الجماعة الإسلامية ومسلك أهل الحديث].

والشيخ الحكيم مودود في «مولانا أبو الأعلى علماء أهل حديث كي نظرمين».

واخونا الشيخ صلاح الدين يوسف في كتابه «خلافت وملوكيت تاريخي وشرعي حيثيت».

وأجمع كلمة في ذلك ما كتبه الشيخ المحدث أبو الخير محمد إسماعيل السلفي، ولكن جميع ما كتب في هذا الباب ففي اللغة الأردية، وقد استفاد منه أهل السنة: أهل القرآن والحديث في بلاد الدولتين: الباكستان والهند، فتنبهوا لهذا الخطر العظيم، وعصموا دينهم وعقيدتهم، إلا أن نقل ذلك إلى اللغة العربية كان مثل الدين على علماء أهل الحديث، حتى يطلع على تلك العوار علماء الدول العربية، فلا يغتروا ببعض تحريرات الشيخ المودودي التي أظهرت وترجمت إلى اللغة العربية دون ما أخفى عنهم.

فجزى الله خيراً عنا وعن جميع المسلمين أخانا الفاضل الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد حفظه الله تعالى ووفقه لما يحب ويرضى حيث قام بأداء هذا الدين، وسنَّ

سنة حسنة يؤجر عليها مثل أجر كل من جاء بعده وعمل مثل عمله. فاختار من بين تلك الكتب التي صنفت في بيان شطحات الشيخ المودودي لتنبيه العلماء وطلبة العلم، كلمة الشيخ العلامة محمد إسماعيل السلفي فترجمها إلى اللغة العربية بعبارة رائقة متوسطة بين الإطناب الممل والإيجاز المخل. وضم إليها تعليقات أنيقة يحتاج إليها الناظر في ذلك الكتاب، ولا يستغني عنها من يريد أن يستفيد منه فلله دره وعليه شكره. وواجب علماء الأمة أن يقدروا قدره، وأن يطالعوا هذا الكتاب مرة بعد مرة، ولا يكون بيت من بيوت العلم خاليا منه، ولا مكتبة من المكاتب الدينية عرية عنه، ليتضح لهم موقف هذه الجماعة الذي أوقع شبهات في المسلمين المتمسكين بالسنة، وتسبب لتقوية فتنة إنكار الحديث، ودس في عقائد المسلمين ومسائلهم ما ليس منها. وهي في الحقيقة مجموع الحيل التي أرادوا بها إبطال مساعي المحدثين ـ كثر الله سوادهم، وأصلح معادهم ـ حتى لايبقى موقف لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه.

وختاما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزق هذا الكتاب القبول الحسن عند علماء الزمن وهو تعالى قريب مجيب الدعوات.

كتبه أبو محمد بديع الدين
شاه الراشدي المكي
غفر الله له ولوالديه
في ١٢/٨/١٤٠٥ هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم[1]

بقلم: العلامة محمد عطاء الله حنيف الفوجياني
(صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي)

لم يكن موقف الشيخ المودودي من الحديث جديدا بالنسبة لأهل الحديث، بل هو لقمة ممضوغة لأولئك الذين كانوا يبحثون عن أي حيلة لرد الأحاديث الصحيحة، خلاف آرائهم المبتدعة، ونظرياتهم الباطلة، وكانوا يعطونه اللون العلمي.

إن إنكار الحديث ـ مهما كان إنكاره مبتنيا على المعصومية ـ، ثم نتائجه البعيدة أيضا، لم يكن يفهمها إلا أهل الحديث، وذلك لأنه موضوعهم الخاص. ولله الحمد.

كانت النظرة الثاقبة للشيخ ثناء الله الأمر تسري[2] ـ رحمه الله ـ جديرة

(١) طبع هذا التقديم مع الطبعة الأولى لهذا الكتاب، ولم يطبع مع الطبعة المتأخرة التي كانت بين يدي عند التعريب، فطلبت تصويره من العلامة الفوجياني ـ حفظه الله ـ فتفضل بإرساله إلي مشكورا، مع «مقدمة المؤلف» أيضا التي طبعت مع الطبعة الأولى، ولا توجد في الطبعة المتأخرة. فجزاه الله خير الجزاء.

(٢) هو: المجاهد العلامة المناظر أبو الوفاء الأمر تسري (١٨٦٨ـ١٩٤٨م) صاحب التصانيف الرائعة الكثيرة في الدفاع عن الإسلام ضد «الهندوسية»، و«النصرانية» و«القاديانية» وطائفة «منكري الحديث»، وغيرها من الملل الباطلة، والفرق الضالة.
وجدير بالذكر أن «غلام أحمد القادياني» المتنبيء الكذاب، لما ضاقت عليه الدنيا بما رحبت، لأجل ردود الشيخ الأمر تسري عليه، فوزع نشرة (وهي موجودة عندي) دعا فيها الشيخ إلى المباهلة معه على أن يموت الكاذب في حياة الصادق في وباء غير عادي. فمات المتنبيء الكذاب (سنة ١٩٠٨م) مصابا بـ (كوليرا)، وعاش بعده «الأمر تسري» بنحو أربعين عاما. فالحمد لله على إظهارا الحق، ودحر الباطل. ﴿جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾ ولكن صغار العقول، وسفهاء الأحلام من أتباعه الذين لبس عليهم الشيطان، وفقدت بصيرتهم لا ينتبهون إلى هذا.

بالإعجاب والتقدير، بحيث أنه كان يتفطن فوراً الهجوم على الإسلام عامة وعلى مذهب أهل الحديث خاصة، أياً كان نوعه، ثم يصدُّه بكل نجاح، بأسلوبه الخاص.

لمّا نشر مقال الشيخ المودودي المعروف بـ «مسلك الاعتدال» أول مرة أبدى عليه الشيخ الأمر تسري بعض ملاحظاته، ونبه أنه صدى لآراء السيد أحمد خان في الحديث، وتوجد فيه جراثيم إنكار السنة. ونشر مقال الشيخ الأمر تسري في جريدة «أهل الحديث» ـ المحتجبة الآن ـ ثم طبع في رسالة مستقلة باسم «خطاب إلى الأستاذ المودودي».

لما يقال بأسلوب محتاط: أن مقال «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي يفتح باباً إلى إنكار الحديث يشمئز منه الزملاء من «الجماعة الإسلامية» ويهابون. والواقع أن الأستاذ «غلام أحمد برويز» استشهد بالشيخ المودودي على تأييد وجهة نظره الرافضة للحديث مرات[٣]. ويعجز عن الرد عليه أكابر «الجماعة الاسلامية» وأصاغرها حتى الآن.

ومن أهم الأسباب الداعية إلى جرأة هذا الغلام على ذلك، أن أول مقال له ضد الحديث النبوي نشر بعنوان «عبودية الشخصية» في مجلة «ترجمان القرآن» للشيخ المودودي، وأيده في ذلك الوقت إلى حد كبير. وكان تأييده على شاكلة «مسلك الاعتدال».

يقال: إن الشيخ المودودي كتب المقالات في نصرة الحديث، والدفاع عنه أيضا. ولكن «غلام أحمد برويز»، يرى «أنه من تناقضات الشيخ المودودي».

وهذه حقيقة فإن الشيخ المودودي، وحواريّه القدامى منهم والجدد لم يستطيعوا أن يزيلوا هذه التناقضات إلى هذا اليوم[٤].

---

(٣) راجع «التعليق رقم ١٩» من مقدمة المترجم.

(٤) من التناقض أن الشيخ يرد على منكري الحديث بقوله (يتشبث هؤلاء لرفض الحديث كليا بالأحاديث المتعارضة فيما بينها، أو الأحاديث التي فيها طعن بالأنبياء ـ عليهم السلام ـ أو التي تخالف العقل الصريح، أو يرونها تخالف القرآن. ويستدلون بهذه الأفراد على رفض المجموعة الحديثية كلها. هذا أشبه بالاستدلال بشرور عدة =

نرجع إلى زمن «حركة ختم النبوة»، حينما ألقي القبض على الشيخ المودودي ـ شاء أو أبى ـ[٥] فانتهزت مجلة «طلوع إسلام» لغلام أحمد برويز، هذه الفرصة،

= أفراد من الجماعة على شرور الجماعة كلها.)

(النفهيمات: ٣٥٤ ـ «مسلك الاعتدال» ط. رابعة عشرة ١٩٨٢م).

والشيخ ـ رحمه الله ـ نفسه يرد بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين، تمسكا بنفس النقاط التي تمسك بها منكرو السنة لرد الأحاديث الصحيحة. والفرق بينه وبينهم هو الفرق ما بين الإنكار الجزئي للأحاديث، والإنكار الكلي. فمنكرو الحديث يعممون هذه القواعد في رد الأحاديث، والشيخ لا يعممها. راجعْ الأمثلة على ذلك في «زوابع في وجه السنة قديما وحديثا».

(ملاحظة): ينكر الشيخ الحديث الذي ورد فيه «أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ لم يكذب إلا ثلاث كذبات.» وهو مروي في الصحيحين وغيرهما.

وكذلك له بعض الشبه في حديث الجساسة الذي رواه مسلم وغيره عن تميم الداري ـ رضي الله عنه ـ وفي حديث سليمان ـ عليه السلام ـ الذي يفيد أنه طاف على أزواجه في الليلة الواحدة، وغيرها من الأحاديث.

(٥) قرأت كتابات أكثر من عالم، فرأيت كلهم يذكرون الشيخ المودودي في قضية «القاديانية» بهذا الأسلوب نفسه، وكنت أتمنى أن أعرف ما هو السبب؟ فوجدت الأستاذ «أسرار أحمد» (عضو الجماعة الإسلامية سابقا) كتب ما يساعد على فهم هذا الأمر نوعا ما. وفيما يلي ملخص ما قال:

«إن فتنة القاديانية لم تكن وليدة اليوم، بل نشأت إثر التوتر والاضطراب ضدها في أوساط المسلمين من أواخر القرن (الميلادي) الماضي، ولكن الجماعة الإسلامية منذ نشأتها سنة ١٩٤١م إلى سنة ١٩٥٢م من حيث الجماعة أو أكابرها من حيث الأفراد لم ينبسّوا ضدها ببنت شفة، فضلا عن أن يعملوا شيئا عمليا، بل عكس ذلك، قالت الجماعة في دورها الأول (أي قبل نشأة باكستان) ما يشجع عدم تكفير القاديانية (راجع موقف الجماعة من التكفير من غير إتمام الحجة ص ٥٤).

ولما قام زعماء «الأحرار» بعد نشأة باكستان بتنشيط الحركة ضد القاديانية أيضا لم تعمل الجماعة الإسلامية شيئا، ولكن «الأحرار» لما نجحوا في إثارة عواطف الشعب سنة ١٩٥٢م ضد القاديانية، وجعلوها حقا قضية حساسة فلم تبدأ الجماعة الاسلامية تساهم في العمل ضد القاديانية لأجل التحرز من لوم الشعب لها فحسب، بل ألف الشيخ المودودي كتابه «قضية القاديانية» سنة ١٩٥٣م للوصول إلى درجة الإحسان لديه.

ولما صعب على الجماعة الإسلامية لأجل الاختلافات بينها وبين الأحرار أن تعمل مدة أكثر معهم، اضطرت إلى الانفصال عن المجلس التنفيذي لحركة ختم النبوة، فأعلنت انفصالها بكل احتياط، مظهرة أمام الشعب أنها أخذت نصيبها من المسئوليات للعمل ضد القاديانية، حتى لا يلومها الشعب عليه.

ولما تدخلت الحكومة في قضية «حركة ختم النبوة» بدعوى أنها خالفت النظام العرفي للبلاد، وأخلت في أمن الدولة، ورفعت القضية إلى المحكمة، وألقى القبض على علماء المسلمين من «كراتشي» إلى «بشاور»، وعوقبوا بالسجن. في هذه الفترة من الزمن حاول الشيخ المودودي، والجماعة الإسلامية أن يثبتوا براءتهم كليا من الإسهام في الأمور المخالفة للأمن. واستدلوا عليه بكل قوة. بأنهم انفصلوا عن المجلس التنفيذي قبل.

ولكن المحكمة قضت بعد التحقيق في القضية بأن الجماعة الإسلامية انفصلت عن المجلس أو لم تنفصل إلا أنها قدمت نفسها أمام الشعب بحيث أنها مساهمة معه في أعماله، لهذا تتحمل المسئولية مع الأحرار على السواء» حركة الجماعة الإسلامية: دراسة تحقيقية» للأستاذ أسرار أحمد ص ١٨٨ـ١٩٣) ط. ثانية ١٩٨٣م بلاهور.

وهجمت على «الجماعة الإسلامية» مرة أخرى، هجوماً عنيفاً فبعد الإفراج عنه من السجن بعدة أيام، عقدت جلسة في قاعة «بركت على المحمدية» بلاهور، للرد على «طلوع إسلام»، وألقى الشيخ المودودي الكلمة، ولكن الأسف أن كان فيها كل شيء غير الرد على «طلوع إسلام»، بل كانت خلاصة جميلة لمقالاته السابقة.

قال الشيخ المودودي على مرأى من الجمع الحاشد، صراحة وبدون حاجة، كلمات[٦] تمس كرامة الإمام البخاري، وجامعه الصحيح، وتقلل أهميته في أعين الناس، وتشكك في صحة الأحاديث الواردة في هذا الكتاب الرئيسي في الإسلام.

ولقد انتقدت هذه الكلمة جريدة «الاعتصام»[٧] بلاهور الناطقة باسم «جمعية أهل الحديث المركزية» لباكستان الغربية، وقال: «فضيلة الشيخ! ما هي المناسبة بين الإعلان عن إلقاء الكلمة حول الدفاع عن الحديث وبين صبِّ اللوم على «صحيح البخاري»؟!.

وبعد ذلك نزلت جنود الجماعة الإسلامية في الساحة، للدفاع عن موقف الشيخ المودودي من الحديث، وكل أدلى بدلوه، حسب مؤهلاته، في هذا الأمر.

وفي نهاية المطاف ظهر الشيخ «أمين أحسن الإصلاحي»، ونشر في مجلة «ترجمان القرآن» مقالا طويلا، لم يمجد فيه موقف الشيخ المودودي من إثارة الشبه حول الأحاديث الصحيحة تمجيداً كثيراً فحسب،[٨] بل أسلوبه أيضاً لم يكن يتوافق مع رزانته المعهودة لدى الناس.

---

(٦) يقال: أن الشيخ المودودي قال في محاضرته المذكورة: «لايستطيع أي رجل شريف، أن يدعي أن جميع أحاديث صحيح البخاري صحيحة» (إضاحة الحق لعبدالحق الهاشمي: ص ٧٩ ـ مقال محمد يونس الدهلوي) قال صاحب المقال: «إن صحت نسبة هذا القول إلى الشيخ (لأن أفراد الجماعة الإسلامية يقولون بأنه لم يقل كذلك، ويقول المستمعون غيرهم بأنه قال كذلك) فهو أشبه بقول المرزا غلام أحمد المتنبيء الكذاب: كل يقبلني، ويصدق دعوتي إلا ذرية البغايا» (مرآة كمالات الإسلام) له ص ٥٤٧، «والقاديانية» لاحسان ظهير ص ١٤٢ ـ ط. خامسة عشرة ١٩٨١م).

(٧) راجع جريدة «الإعتصام» الصادرة في (٢٧ / مايو ـ ٣ يونيو ١٩٥٥م).

(٨) قال الشيخ الإصلاحي في مجلة «ترجمان القرآن» الصادرة في (أكتوبر ١٩٥٥م ص ٧٠).
«مكانة ابن تيمية سامية جدا، ولكنني أقول: إن الشيخ المودودي أيضا لم يبال أحدا في نقد الحديث».
وقال في (ص ٧٢) وهو بصدد تحذير من يرد على موقف الشيخ المودودي من الحديث، من عاقبة وخيمة وهي: =

والجانب الطريف من هذا الحادث هو أن مجلة «طلوع إسلام» استغلت الكلمة التي ألقيت في «قاعة بركت على المحمدية» بلاهور، لتأييدها[٩]. ولكن كان أصحاب الفضيلة أفراد «الجماعة الإسلامية» قد ألزموا أنفسهم أن يقفوا في وجه جمعية «أهل الحديث»، وأجلبوا عليهم بشواذ الآراء بدلاً من أن يجابهوا منكري الحديث في هذا الأمر.

«وكل ميسر لما خلق له».

وبهذه المناسبة عُرِضَ على الشيخ محمد إسماعيل ـ حفظه الله ـ (الأمين العام لجميعة أهل الحديث المَركزية) أن يقوم بدراسة علمية لـ «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي، و «نصرة الشيخ الاصلاحي له، ودفاعه عنه معا»، لتنجلي الغيوم السوداء لسوء الفهم، وتنكشف ستار المغالطات في هذا الموضوع.

ولقد شرَّف الشيخ هذا الطلب بالقبول، مع قلة وقته، وكثرة أشغاله، وكتب مقالا علميا محققا قيما، حول الموضوع، نشر في عدة أعداد من جريدة «الاعتصام»، وحاز في الأوساط العلمية غاية التقدير والإعجاب، وكثر الإلحاح على نشره في صورة كتاب مستقل. وهذا هو المقال الذي سترونه زينةً للصفحات التالية، مع شكر جريدة «الاعتصام».

= انصراف الناس عن الحديث ـ ما معناه:

«إن شاع من هذه الدعاية بين الطبقة الذكية في البلاد، أن الشيخ المودودي ـ لا قدر الله ـ أيضا ينكر الحديث، ألا يخاف من أن يكون أثره أن يبدأ الآلاف، ومئات الألوف من المثقفين ـ الذين يعترفون بعظمته الدينية والعلمية ـ يسيئون الظن بالحديث، بدل أن يسيئوا الظن بالشيخ، على تفكير أن عالما وقائدا يحظى بصيت ذائع بين العرب والعجم مثله لما ينكر الحديث، فلا بد أن يكون هناك نقص في الحديث نفسه، وموقف منكري الحديث هو الصحيح». (إضاحة الحق: ص ١٠).

كأن الشيخ الإصلاحي يعتبر الشيخ المودودي معيارا على الحق وفوق النقد، مع أن الشيخ المودودي نفسه يقول: «إنني أومن بالنقد البناء النقي الطاهر، ولا أرى أحدا (كائنا من كان) فوق مستوى النقد سوى الله ورسوله»(أبو الأعلى المودودي: فكره ودعوته: ص ٥٣). وعلى هذا انتقد الشيخ حتى على بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، في كتابه «الخلافة والملك» ما جعلته الشيعة تكأة يتكئون عليها في سبهم ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ.

(٩) معروف أن كلام الرجل لا يستغله المخالف لصالحه، إلا اذا كان فيه نوع من التأييد لما يراه، وذلك من باب «والفضل ما شهدت به الأعداء».

هذا، وتقييم كتابة المؤلف من رجل حقير مثلي، يرادف الخروج عن نطاق منصبي، وتستحق «جمعية أهل الحديث» (غوجرانواله) من الشكر والتقدير على أن حلي هذا الكتيب بالطباعة، بجهدها وهمتها.

وأدعو الله عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة سنة رسوله ﷺ ونشرها وتبليغها، والاعتقاد بها، والعمل بمقتضاها. وهو ولي التوفيق.

خادم الحديث وأهله
محمد عطاء الله حنيف الفوجياني
صفر الخير سنة ١٣٧٦ هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كلمة المـؤلــف

نشرت قبل سنوات في مجلة «ترجمان القرآن» عدة مقالات حول الدفاع عن الحديث، كانت تحتوي على انتقاد معتدل على منكري الحديث.
ولكن مدير «ترجمان القرآن» لعله اعتبره غير معتدل فيما بعد، حتى شعر بالحاجة إلى أن يؤلف «مسلك الاعتدال».

لقد قرأت «مسلك الاعتدال» حينذاك، فوجدت مستواه ـ حسب علمي ـ نازلا وسطحيا بالنسبة للمقالات الأخرى للشيخ المودودي، ولم يكن أن يؤثر على رجـل مثقف فهيم ـ وليس من الضروري أيضا أن تكون كتابات أي رجل كلها سواسية في التأثير ـ. ولهذا لم تكن الحاجة إلى كتابة الرد عليه.

وأيضا كنت أرى أن أفراد أهل الحديث الذين التزموا بالجماعة الإسلامية لا يداهنون في هذا الأمر، وتكون كتابتهم حول الموضوع مؤثرة أيضا.

مما يؤسف له أن هذه الأمنية لم تتحقق، ولم يتحرك قلم أحد منهم مع قدرتهم على الكتابة حول هذا الموضوع، ولكن الجرائد والمجلات تناولت «مسلك الاعتدال» بالنقد والتمحيص، وانتقدت عليه انتقادات ساخنة وباردة إلى حد الكفاية.

أما «إخوان الصفا» للجماعة الإسلامية فكانوا بين موقفين: إما أنهم داهنوا في الأمر، وإما أنهم شجعوا(*) الشيخ المودودي على هذا المقال، حتى قال بعضهم: أنا لا أوافق رأيه في الحديث، إلا أنه كان أيضا مذهبا سائدا بين الناس ـ تألمت من قراءة هذا الرأي ـ إنا لله وإنا إليه راجعون.

(*) تقدمت بعض الأمثلة على ذلك آنفا في «تقديم الشيخ الفوجياني» (التعليق رقم ٨).

وفي تلك الأيام قدر الله لي أن أسافر إلى «منتكمري»(*) بمناسبة من المناسبات، فقال لي أحد من الزملاء المثقفين هناك: إن الحاجة ماسة إلى الكتابة حول «مسلك الاعتدال»، وذلك لأن فيه نوعا من الخلط في مبحث خير الآحاد، ومكانة السنة، فلابد أن يوضَّح هذا كله في ضوء مذهب أهل الحديث. حتى أبدى بعض الزملاء من أوساط الجماعة الإسلامية نفسها أيضا، الرغبة في أن تكتب كتابة علمية بهذا الصدد.

نشر الشيخ أمين أحسن الإصلاحي مقالا حول الموضوع نفسه، في «ترجمان القرآن» (عدد أكتوبر سنة ١٩٥٥م) متأثرا بالانتقادات الحادة التي دارت بين الجرائد والمجلات، وكانت طبيعة المقال هي هي، ولكن حاول أن يدخل بعض الاصلاحات في «مسلك الاعتدال». وبما أن الشيخ المودودي والشيخ الإصلاحي من الدعاة إلى منهج واحد من التفكير، فكان التشابه في الأفكار أيضا طبيعيا.

خلال هذه الفترة من الزمن، بلغ برفقاء الجماعة الإسلامية، اعتقادهم الواله في الشيخ المودودي، إلى ما بلغ بالقاديانيين في «ميان بشير الدين» تقريبا. فهم يعرضون إرشادات الشيخ المودودي مثل «النصوص»، ويعتبرونها دواء شافيا لجميع الأمراض مثل «أمرت دهارا»(**)

هؤلاء السادة يشكون من مخالفيهم أنهم لم ينصفوا في النقد، مع أن هؤلاء أنفسهم اختاروا التعصب الحزبي كليا في تعمية قيادتهم، وتأويل أخطائها العلمية، ثم وقعوا في كل ما كانوا يشكون من الآخرين. طبعت «مكتبة تهذيب ملت» بمدينة لائل فور(***) في الحال، كتيبا باسم «هل الجماعة الإسلامية على الحق»؟ وتمهيده مظهر لذلك البعث الفكري.

(*) الآن «ساهيوال».

(**) «أمرت دهارا»: دواء شعبي معروف في شبه القارة، يستعمل للحمى، والزكام، والبرد، والصداع، والوجع و. . و. .

(***) الآن «فيصل آباد».

وخلال هذه الانتقادات الحادة في الجرائد، أصبح الشيخ المودودي سافراً في حالـة استفزاز، وقال بعض ما لم نكن نتوقعه منه، وكذلك مداهنته مع المجرمين المشتهرين بإنكار الحديث فوق إدراكنا. لقد ذكر في «تفهيماته» عدة فرق تحت عنوان «وجهات النظر المختلفة حول الحديث»، فقال في الفرقة الثالثة:

«الفرقة الثالثة تفرق بين حيثية النبي ﷺ «النبوية»، وحيثيته «الشخصية». وأرى أن الأستاذ «غلام أحمد برويز» من هذه الفرقة. وأريد أن أوضح من البداية، أن مذهبه أقرب إلى الحق، وإن كان يوجد فيه شيء من الأخطاء اللازمة، ولكنه لايصل إلى حد الضلال». (التفهيمات: ١/ ٢٣٤-٢٣٦= ط. رابعة).

لأجل هذا، مست الحاجة إلى أن يُكتب شيء في ضوء آراء المحدثين، حول هذه النظريات الارتقائية للقيادة الإسلامية. وذكرت خلال هذا المقال أيضا الأدوار الارتقـائية لنقد الحديث نقدا غير عادل، ووضحت أثناءها مذهب أهل الحديث أيضا في تلك المسائل. وكتب هذا المقال لجريدة «الاعتصام»، ولهذا كان في غاية الاختصار نظراً إلى حجم الجريدة.

لا يفوتني أن أبين أنَّ ذكر الشيخ الإصلاحي والشيخ المودودي في هذا المقال موقت، واتفاقي محض، لأن الهدف الرئيسي منه هو توضيح أهمية السنة، والنقد لمنهج النقد الخاطيء لا نقد الشخصيات.

أدعو الله عز وجل من صميم قلبي أن يثيب على هذا العمل الطيب، أستاذنا الإمام الحافظ عبدالمنان المحدث الوزير آبادي، ووالدنا المحترم الشيخ محمد إبراهيم السلفي الوزير آبادي، لأن مطالعتي هذه الناقصة حول الموضوع زهينة لتربيتهما، وعنايتهما.

اللهم نور قبورهم، واجعل جنة الفردوس مأواهم!!

محمد إسماعيل ـ كان الله له ـ

جاه شاهان، غوجرانواله

باكستان

في ٢٩ من ذي القعدة/ ١٣٧٥ هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

موقف الجماعة الاسلامية
من
الحديث النبوي
دراسة نقدية
(لـ «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي، ودفاع الشيخ أمين الإصلاحي عنه)
للعلامة محمد إسماعيل السلفي
(١٨٩٥ ـ ١٩٦٨م)

تعريب وتقديم وتعليق
صلاح الدين مقبول أحمد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

أما بعد !

فقد كتب فضيلة الشيخ «المودودي»[1] مقالا بعنوان «مسلك الاعتدال»[2] قبل مدة، ونشأ من ذلك سوء تفاهم بين عامة المسلمين ضد الشيخ وجماعته، فتلقته الصحف والمجلات بالنشر والتوزيع، والنقد والاستنكار جاهدة لتحديد موقف «الجماعة الإسلامية» من حجية الحديث الشريف، ومدى ثقتها بالسنة النبوية المطهرة.

ولم تنته بعدُ حلقاتُ البحث والمناظرة، والنقد والاستنكار حتى أفرج عن الشيخ المودودي، وكان في السجن، وألقى عدة محاضرات في نواحي البلاد المختلفة، أحدثت ضجة في الأوساط الإسلامية مرة ثانية، وصعدت الجو النقدي. وزاد الطين بلة، تأييدُ جرائد «الجماعة الإسلامية» لقيادتها بكل جرأة وتهور.

ولعل رجلا من «أهل الحديث» تأثر بهذا الواقع المرير، فطرح عدة أسئلة حول

---

(١) هو: الأستاذ الداعية السيد «أبو الأعلى المودودي ـ رحمه الله ـ (المولود ١٩٠٣م. المتوفى ١٩٧٩م) مؤسس «الجماعة الإسلامية» بالقارة الهندية الباكستانية، صاحب المؤلفات الكثيرة في التعليم والتربية، والسياسة والقانون، والاقتصاد والاجتماع، والدفاع عن الإسلام. ومن أشهر كتبه: «تفهيم القرآن».
راجع حياته الحافلة بالأعمال والمآثر في كتاب (أبو الأعلى المودودي: فكره ودعوته) للأستاذ «أسعد جيلاني» (ص).

(٢) هذا المقال نشر في مجلة «ترجمان القرآن» للشيخ المودودي في (مايو ١٩٣٧م) وهو الآن مطبوع ضمن «التفهيمات» للشيخ المودودي (١/ ٣٥٠ـ٣٦٤) الطبعة الرابعة عشرة. يناير ١٩٨٢م (ص).

الموضوع أجاب عنها فضيلة الشيخ الإصلاحي[٣] في مجلة «ترجمان القرآن» الصادرة في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥م.

ومعروف لدينا أن نظريات الشيخ الإصلاحي بحكم الهدف والاتجاه لا تختلف كثيرا مع نظريات الشيخ المودودي، مع شيء من الفارق بين أسلوبيهما، وخاصة تفكيرهما حول الحديث الشريف كتفكير رجل واحد تقريبا.

وبما أن «جماعة أهل الحديث»[٤] ومشاعرها وأحاسيسها نحو السنة لها مكانة خاصة (بالقارة الهندية الباكستانية)، وذلك نتيجة لما كرّسته من جهود في خدمة علم الحديث زهاء قرن كامل، ويختلف منهج تفكيرها بهذا الصدد عن تفكير «الجماعة الإسلامية»[٥] تماما. فكان من الطبيعي أن تنشأ الانطباعات السيئة من تلك الأجوبة، ويحصل نوع من التصادم على هذا الأساس.

لا ندري مدى اقتناع ذلك السائل؟ ولكني أرى أنه لا يقتنع بها أحد من «أهل الحديث» ولا من عامة المسلمين. بل المجيب نفسه أيضا لعله لا يطمئن إليها.

---

(٣) هو: الأستاذ الكبير «أمين أحسن الإصلاحي» تلميذ العلامة حميد الدين الفراهي. و «الإصلاحي» نسبة إلى «مدرسة الإصلاح» بـ «سرائمير» أعظم كره بالهند وكان من الأعضاء البارزين المتحمسين للجماعة الإسلامية، وتولى بعض المناصب الحساسة فيها. ولكنه اعتزل عن الجماعة الإسلامية. وكتب بعض المقالات ـ بهذا الصدد ـ وبين فيها أسباب اختلافاته مع الأستاذ المودودي، ووجهة نظره نحو الجماعة الإسلامية (ص).

(٤) تأسست «جمعية أهل الحديث لعموم الهند» سنة ١٩٠٦م، بفضل الله ثم بجهود العلماء السلفيين البارزين من تلامذة العلامة السيد «نذير حسين» المحدث الدهلوي (١٢٢٠ـ١٣٢٠هـ). وعين أول أمين عام لها «المجاهد العلامة أبو الوفاء ثناءالله الأمر تسري (١٨٦٨ـ١٩٤٨م)، صاحب الكتابات الرائعة في الدفاع عن الإسلام، ضد «الهندوسية» و «النصرانية» و «القاديانية» وغيرها من الفرق الضالة. وجدير بالذكر أن المرزا «غلام أحمد القادياني» مؤسس القاديانية لما تضايق من ردوده المتتابعة فباهله على أن يموت الكاذب في حياة الصادق فمات القادياني سنة ١٩٠٨م وعاش بعده «الأمر تسري» بنحو أربعين عاماً. فلله الحمد (ص).

(٥) بدأ الشيخ المودودي حركته الإسلامية بتصميم ثوري في الفترة ما بين (١٩٣٣ـ١٩٤١م)، وأوضح ملامحها في كتبه حتى أنشئت «الجماعة الإسلامية» بمدينة لاهور في (٢٦/ أغسطس ١٩٤١م) وذلك في جمع عدده (٧٥) شخصا من طول الهند وعرضها، وتم انتخاب الأستاذ المودودي أميراً للجماعة الإسلامية، وبقي على منصبه ما يقارب إحدى وثلاثين سنة حتى (نوفمبر ١٩٧٢م) واعتزل عن إمارتها لظروف صحية، وبدأ يقود الحركة الفكرية للنشاط الإسلامي حتى وافاه الأجل فرحمه الله رحمة واسعة (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الاضطراب الفكري

يحتوي مقال «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي على نحو ثلاث عشرة صفحة، ويشعر القارىء المحايد بعد مطالعته بأن «العلامة المصنف» نفسه غير مقتنع بما كتب، والمقال كله ينم عن التوتر الذهني، والاضطراب الفكري.

ويمكن تجزئة هذا المقال بحكم محتواه إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول:

في هذا الجزء من المقال تتفق نظرية الشيخ المودودي مع منكري الحديث حيث قال: «بما أن الأحاديث ظنية، والشيء الظني لايثبت، ولكن كون الشيء غير ثابت لايعني أنه لايكون إلا جديرا بالرفض»[٦] وبناء على هذا لا يصح - عنده - رد الأحاديث بالكلية.

---

(٦) «التفهيمات» (١/ ٣٥٠ - ٣٥١). لا أدري حول أي شيء يدندن فضيلة الشيخ المودودي، وبأي لغة يتحدث؟! وكلنا يعرف أن المسائل غير الثابتة ترفض في اصطلاح الشريعة. ثم قوله: (الشيء الظني لا يثبت) فإن أراد بالظن «الوهم» فقوله صحيح، ولكن القرآن الكريم لم يستعمل «الظن» بمعنى «الوهم» إلا إذا كان «الظن» في مقابل «الحق». قال الله عز وجل: ﴿إن الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الحقِّ شيئا﴾ [يونس: ٣٦] واستعمل الظن في القرآن بمعنى «العلم» و «اليقين»، و «الحقيقة». حيث قال تعالى: ﴿الَّذِيْنَ يَظُنُّون أنَّهم مُلاقوا ربِّهم وأنَّهم إليْه راجِعُون﴾ [البقرة: ٤٦].

وقال: ﴿وَظَنَّ أنّه الفِراقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

وقال: ﴿ألا يظُنُّ أولئِكَ أنَّهمْ مبْعوثُونَ﴾ [المطففين: ٤].

وقال: ﴿وظَنَّ أهْلُها أنَّهُمْ قادِرُونَ عَلَيْها﴾ [يونس: ٢٤].

وقد ذكر أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢ هـ) قاعدة في الظنّ، وذلك في كتابه «المفردات في غريب القرآن» (ص ٣١٧ - طبعة دار المعرفة بيروت) فقال: «الظن اسم لما يحصل عن أمارة، ومتى قويتْ أدّت إلى العلم، ومتى ضعفت جداً لم يتجاوز حد التوهّم، ومتى قوِيَ أو تصوّر تصَوُّر القويّ استُعمل معه «أنَّ» المشدّدة و «أنْ» المخففة منها.. الخ». =

واستطرد قائلا: «إن رفض المظنونات من حيث الكل أيضا خطأ مثل تلقيها بالقبول من حيث الكل»[٧].

هذا من نصائح الشيخ المودودي لمنكري الحديث بأن لايجوز لهم أن يرفضوا «ذخيرة السنة» بالكلية. (لعل جماعة «برويز[٨] من منكري الحديث توافق على هذا الاقتراح).

= يتضح من هذا جليا أن القول بعدم ثبوت الظن على إطلاقه خاطىء قطعاً. فبالتالي النتائج المترتبة عليه أيضا تكون خاطئة، والحكم الأصلي - بهذا الصدد - ينبني على الأمارات والقرائن التي يحصل بها «الظن».

والظن في إصطلاح المحدثين هو: اسم لمرتبة معينة من العلم. ومعروف أن العلم البديهي يحصل من «المتواتر». وإذا وجدت قرائن الصدق في «الآحاد» فما يحصل بها من العلم نظراً إلى قوة القرائن أو ضعفها يعبرون عنه بالظن. وقال الأئمة عن هذا العلم إنه موجب للعمل. ثم إن الأئمة الذين اعتبروا في التواتر أوصاف الرواة مع عددهم، وكذلك الروايات التي تلقتها الأمة بالقبول أيضا يسلّم حصول العلم النظري بها. فكأن هذا «الظن» يحصل به «العلم النظري».

فليتفكر الشيخ المودودي مليا، ويردّ على أنه هل يمكن أن يكون الشيء غير الثابت موجباً للعمل، أو يحصل به العلم النظري؟!

إن «أهل القرآن» (منكري الحديث) عامة يتصورون أن الظن شيء غير ثابت، وذلك باعتبارهم إيّاه مرادفاً للوهم. وعلى هذا الفهم الخاطيء اعتبر الشيخ أيضا - ذهولا أو مسامحة - الظن بأنواعه غير ثابت، ولكنه لما نظر في أبعاده ونتائجه سرعان ما حكم عليه بالقبول مصداقا للمثل السائر: «صلت على الأسد وبلت عن النقد».

قصارى القول أن الظن في اصطلاح أئمة الصنعة اسم لتلك الدرجة من العلم التي هي أقل من البداهة. وهو يشمل أيضا العلم النظري مع أنواعه ومراتبه. وعلى هذه القرائن حدّد المحدثون مراتب القوة والضعف.

(٧) «التفهيمات» (١/ ٣٥١).

(٨) هو: «غلام أحمد برويز» رأس منكري الحديث في شبه القارة. أسس جمعية «أهل القرآن»، وأصدر مجلة شهرية، ونشر كتبا عديدة في رفض الأحاديث، وإنكار السنة.

إن منكري الحديث قديما وحديثاً - تركوا الاحتجاج بالسنة، ولكنهم كانوا يأخذون بالسنة العملية المتواترة، كالصلاة وهيئاتها وركعاتها، والزكاة والحج، وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلا بعد جيل نقلا عمليا، ماعدا «أهل القرآن» فإنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فأنكروا حتى هذا الجزء المتواتر العملي من الإسلام.

وقالوا: لم يبين لنا القرآن الأمور الجزئية إلا قليلا، وقد تطرق في أغلب الأحيان للكليات، فمثلا أمر الله سبحانه وتعالى بإقامة الصلاة، ولم يبين لنا مقدارها، فإن كان الله تعالى يريد أن نصلي كما يصلون لذكره في آية واحدة مثلا: صلوا الظهر والعصر والعشاء أربعاً، والفجر ركعتين، والمغرب ثلاثا. ولا يمكن القول بأن مثل =

ثم قال الشيخ ما معناه: «برفض الآحاد لايبقى الشمول والجامعية في الدين، ولا يمكن استقاء النظام الإسلامي الكامل للحياة من القرآن الكريم والأحاديث المتواترة فقط، بل أخبار الآحاد هي التي توفر لنا ذخيرة عظيمة للتوجيهات السديدة والإرشادات النبوية»[٩].

إن هذا الكلام مهما كان فيه أسلوب اعتذار ولكنه حق، وفي تعبيره مهما كان ضعف ومسكنة ولكنه مناسب على طريق المجاراة مع الخصم. ويمكن الاختلاف معه في التعبير والأداء، ونكن ما قاله صحيح إلى حد الكفاية.

الجزء الثاني:

في هذا الجزء من المقال يشيد فضيلة الشيخ بذكر المحدثين وينوه بخدماتهم. ويعتبر وسائل الحفاظ على الحديث النبوي عديمة النظير مثل الوسائل الجبّارة لحفظ القرآن الكريم، ويمدح أصولهم، ولكنه يبدي عدم اقتناعه بها ويقول:
«مهما يكن من الأمر هم كانوا أناسا، وما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية التي عينها الله عز وجل لعلم الإنسان، ولم تكن أعمالهم مصونة من النقص الفطري الذي يطرأ على أعمال الناس»[١٠].

= هذا التفصيل يزيد من حجم القرآن، لأن القرآن كرر الأمر بإقامة الصلاة مرات عديدة فكان بمكن الاكتفاء بذكر إقامة الصلاة مرة أو مرتين ثم تذكر التفصيلات لإقامة الصلاة بدلا عن التكرار. وكذلك الزكاة وهلم جرّا.

وقالوا: والخطأ الأساسي الذي وقع فيه المسلمون بعد الخلافة الراشدة حتى الآن أنهم لم يفهموا الإسلام وروحه. إذا الإسلام نظام اجتماعي مبني على الشورى. فالقرآن يأمرنا بالأمور الكلية، ويترك تفصيلها لمجلس الشورى للمسلمين الذي يقرر طريقة الصلاة ونسبة الزكاة حسب الزمان والمكان («دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي ص ٣٢-٣٤ نقلا عن «مقام حديث» للسيد جعفر ص ٦٥-٦٨) وللعلامة محمد إسماعيل السلفي مؤلف هذا الكتاب بعض الرسائل المفيدة في الرد على منكري الحديث هؤلاء. كما سبق ذكرها في ترجمته (ص).

(٩) التفهيمات (١/٣٥٣).

(١٠) «المصدر السابق» (١/٣٥٦).

(فائدة): وعلى ما تفضل الشيخ «المودودي» بأن علم الجرح والتعديل لا يعتمد عليه بالكلية» (١/٣٥٩) يلزم منه أن رفع القضايا لفصلها إلى المحاكم «شرعية» كانت أو طاغوتية ـ عبث لا يحتاج إليه، لأن قضاة الشريعة يقضون في السرقة بقطع اليد، وفي الزنا بالرجم بعد توفر نصاب الشهادة. فإن أوردت على قضائهم مثل هذه =

ثم ينتقد من يتّبع الأحاديث كاتباً بأنهم يقولون: «علينا نحن» (أي أهل الحديث) أن نتقيد تقيداً كاملاً بمعيار اعتبارهم (أي المحدثين) بالحديث، أو عدم اعتبارهم بذلك، فنرجح مثلا ـ الحديث المشهور على الشاذ، والمرفوع على المرسل، والمسلسل على المنقطع(*) ترجيحاً لازماً(١١).

هذا كلام صحيح بالكلية، وفي محله، ولكن يخالجني هنا سؤال أن اليقين الموجود في صورة التواتر مداره أيضا على الناس الذين لا يتجاوزون الحدود الفطرية. وإن سلمنا بصحة هذا النقد فيفضي إلى أن يعتبر اليقين الحاصل من القرآن الكريم والسنة المتواترة أيضا مرادفاً للظن، فيصير لفظ «اليقين» منعدماً في الحدود الفطرية للإنسان.

إن أفكار الشيخ المودودي الشخصية ـ في اعتقادي ـ لن تكون هكذا، ولكن

= الاحتمالات الخطيرة بأن قضاءهم «ليس مصونا من النقص الفطري الذي يطرأ على أعمال الناس» تتعطل شريعة الله عز وجل، ولا تنفذ أحكامها أبداً، ومع أن هذا القضاء قضاء شرعي، حدد نصابه القرآن، وأمر بإجراء الأحكام والشهادات حسب ذلك. وكذلك المحدثون اعتماداً على نصوص القرآن في الشهادات، قبلوا أقوال أئمة الجرح والتعديل في رواة الحديث، واستنبطوا منها أصول الرواية ومع توفر هذه الشروط في الرواة لدى المحدثين إن قيل: «ما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية لعلم الإنسان» فيقال: بالله دوّنوا قانوناً جديدا للشهادة والرواية، حتى يوثق به ويعتمد عليه، وإلا مجرد إيراد الاحتمالات في أمور الشريعة بدون تقديم الحلول المناسبة لها، يعتبر تشكيكا في أمر الله مهما كانت النية خالصة. وأما اختلاف أقوال المحدثين في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً فلم يبق منه حتى أفضل الأمة بعد الأنبياء والرسل ـ ألا وهما أبوبكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ـ فقد قالت فيهما الرافضة لعنهم الله أنهما طاغوتا هذه الأمة وجبتاها وفرعونها وهامانها.

لاشك أن الشيخ المودودي يرى فضيلة الشيخين مع هذه الأقوال الواردة في مثالبهما، وذلك بالنظر إلى كلتا الطائفتين من الأقوال ثم بترجيح إحداهما على الأخرى. وجرياً على قاعدة الترجيح بعد الدراسة والتحقيق يمكن ـ أيضا ـ أن يحكم على الأقوال المتضاربة في رواة الحديث بالرفض أو القبول.

(من إفادات الشيخ أبي الوفاء الأمر تسري في كتابه «خطاب إلى الأستاذ المودودي» (ص ٦ ـ ١٣ ط. المطبعة المحمدية بـ «لهريا سراي سنة ١٩٥٥م) (ص).

(*) لقد استعمل الشيخ ههنا هذه الكلمات الاصطلاحية، من غير التقيد بمدلولاتها المقررة في كتب المصطلح. ومعروف أن «المشهور» يقابله «الغريب»، و «الشاذ» يقابله «المحفوظ»، و «المرفوع» يقابله «الموقوف».

ولعله أراد بالمسلسل هنا «المتصل»، لأن المسلسل هو ما تتابع فيه رجال الإسناد واحدا واحدا على صفة واحدة أو حال واحدة، أو قول واحد.. (ص).

(١١) التفهيمات (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

هذا هو منتهى استدلاله حول الموضوع، فما منحه الشيخ علم الحديث والمحدثين وجهودهم بيد استرده بالأخرى، بل صارت عنده لفظة «اليقين» لامعنى لها في معاجم اللغة الإنسانية وقواميسها.

إن ما قام به الشيخ من تمثيل المحدثين وأنصار السنة فيما يتعلق بقواعد الحديث خاطىء قطعاً، لأنهم لم يدعوا قط أن هذه الأصول أصول نهائية للنقد والدراسة لايمكن الزيادة عليها، بل علم أصول الحديث ـ عندنا ـ علم متحرك[١٢] وصل تدريجيا إلى ذلك الحد الذي هو فيه الآن. فإذا زيدت عليه قاعدة معقولة، أو أضيف إليه أصل مناسب يقبل لما فيه من فسحة لذلك.

مع هذا وذاك صحيح أن الجهود التي بذلت في الزيادة عليه إلى اليوم تنبني على أسس منهارة، ويتعذر قبولها من حيث الأصول، وتوجد فيها عناصر الهدم لا البناء.

وإن «الدراية» التي ذكرها الشيخ المودودي وغيره من العلماء قبله، لم يتناولها أحد منهم بالدراسة والتحقيق في حيثيتها الأساسية، بل لا أرى حتى فضيلته أيضا مقتنعا بذلك.

وملخص القول أن الكتابات التشجيعية التي حررها الشيخ المودودي حول الحديث وعلومه كانت على سبيل المداراة، ثم بيده المباركة هدم بناؤها أيضاً، وبيراع فضيلته سوندت قضية منكري الحديث، وأحكمت.

«وما هي بأول قارورة كسرت»

الجزء الثالث:

بالغ الشيخ المودودي في هذا الجزء من المقال في وصف الفقهاء، وكتب بأنهم يستحقون ـ ومهما كان مقتضى أصول المحدثين ـ أن يعملوا بالحديث الضعيف، ويرجحوا المرسل، ويقبلوا المنقطع.

---

(١٢) راجع أدوار علوم الحديث من نشوئها إلى اكتمالها في كتاب «علوم الحديث لابن الصلاح» (ص ١٨-١٩ ـ مقدمة محققه نور الدين عتر طبعة المكتبة العلمية ١٩٨١ م) (ص).

في الحقيقة أن الشيخ تجلّ - ههنا - بحلّة فضفاضة للشعر القادياني[١٣]، فعرّف «الفقيه» بالأسلوب الآتي:

«روحه تفنى في الروح المحمدية، ونظرته تتحد مع البصيرة النبوية، ودماغه ينصهر في قالب الإسلام»[١٤].

واستطرد قائلا: «بعدما يصل الإنسان إلى هذا المقام لايحتاج كثيراً إلى الإسناد، وهو يستمد منه بالضرورة، ولكن حكمه على الحديث لايتوقف عليه، وكثيرا ما يأخذ حديثاً محكوماً عليه بالغرابة، أو الضعف، أو الانقطاع، أو يأخذ حديثاً مطعوناً فيه بأي نوع من الطعون لأن نظره الثاقب يطلع على لمعان الجوهر في ذلك الحجر المهجور»[١٥].

لا كلام في سمو مكانة الفقهاء، وعظم قدرهم، ورفعة شأنهم، ولكن كل ما قيل في الصفحات الأخيرة من «مسلك الاعتدال» عارٍ عن الدليل، بل هو شعر محض. والحق أن الأمر في هذا كله يرجع إلى الاختلاف في منهج التفكير فقط، وإلا ليس هناك «جوهر» ولا «لمعانه».

لم ينته الأمر إلى هنا بل القصر الذي بناه الشيخ بطلعاته الشعرية، أيضا يهدمه بنفسه في الآخر حيث يقول: «وبما أن هذا الشيء ذوقي محض، ولم ولن يندرج تحت أي ضابط، لأجل هذا مازالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال...»[١٦].

---

(١٣) يشير بذلك إلى استخدام الشيخ الكلمات الفخمة مثل القادياني لإثبات مقصوده ولو كان ضعيفا، وإلى عدم تقيّده في كتاباته باصطلاحات العلوم. (ص).

(١٤) «التفهيمات» (١/٣٦٢).

(١٥) المصدر السابق (١/٣٦٢).

(١٦) المصدر السابق (١/٣٦٢) وقال أيضا: «ثم ليس بضروري أن يكون ذوق كل مجتهد في المسألة صوابا، لأن الإنسان على كل حال مجموع النقائص...» (١/٣٦٢). ثم ذكر أقوال الأئمة في الرجوع إلى السنة، وقال: «ملخص القول أن هؤلاء الأئمة يقولون إجماعا: إن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ في أي مسألة، يحرم عليه أن يقبل قول غيره، مهما كان صاحب فضل ومكانة» (١/٣٦٣-٣٦٤).

ثم برّر موقف الإمام أبي حنيفة وغيره من الفقهاء المجتهدين في تركهم الأحاديث قوية الأسانيد، واعتمادهم على الأحاديث ضعيفة الأسانيد فقال: «معاذ الله! لا يعني هذا بأنهم كانوا ينحرفون عن الأحاديث الصحيحة، بل في حقيقة الأمر لم يكن مدار صحة الحديث عندهم على الإسناد فقط، بل كان عندهم معيار =

يتّضح من هذا أن منهج تفكير الفقهاء أيضا ذوقي، لا أصولي، فكيف يصير هذا «لمعان الجوهر»؟!.

= آخر لنقد الحديث غير الإسناد، فالحديث الذي كانوا يطمئنون عليه أنه أقرب إلى الحقيقة يقبلونه ولو كان مرجوحاً من وجهة نظر المحدثين الخاصة.

وما هذا المعيار الآخر إلا الذوق الذي ينشأ في الرجل الذي يتمتع بنعمة التفقه في الدين، والمطالعة الغائرة للقرآن وسيرة الرسول...» (١/ ٣٦٠-٣٦١).

وأورد الاحتمالات العديدة في حكم المحدثين على صحة الإسناد بحيث أنه لايلزم من تمحيصهم أنهم وصلوا في تحقيق الرواية إلى الحق أيضا فقال: «بناء على هذا وعلى غيره من الأمور لايمكن أن يعتبر علم الإسناد، وعلم الجرح والتعديل صحيحا بالكلية، وبالضرورة يعتمد على مواد هذا العلم إلى أن يستمد به ويراعى في تحقيق السنة النبوية وآثار الصحابة، ولكن لا يجدر بأن يعتمد عليه بالكلية» (١/ ٣٥٩-٣٦٠).

● هذه المقتطفات من «مسلك الاعتدال» لفضيلة الشيخ المودودي تتخلص في النقاط التالية:

١- إن الحكم على الحديث أمر ذوقي، وأيضاً ذوق كل مجتهد في المسألة لا يلزم أن يكون صوابا.

● (وعلى هذا، بأي طريق يصل إلينا معيار نقد السنة، بالإسناد أم بذوق المجتهد مع أن ذوقهم محتاج إلى السنة، كما هو ظاهر من النقطة التالية؟)

٢- إن الأئمة دعوا دعوة صريحة إلى تقديم السنة على أقوالهم، وكذلك لايجوز لأحد أن يقبل قول أحد خلافها مهما كان.

● (جزى الله الشيخ المودودي خيراً على هذا التصريح الحق، ولكن الأسف على أنه ينقض هذا القول بقوله الآخر) حيث قال:

٣- لا يعتمد في تصحيح الأحاديث بالكلية على علم الإسناد وعلم الجرح والتعديل.

● (وعلى هذا فكيف تعرف السنة الصحيحة حتى تقدم على أقوال الناس. وما هو الجزء الباقي الذي لفقدانه لا يعتمد على تصحيح المحدثين وتضعيفهم بالكلية. فإن كان هذا الجزء هو «الذوق السليم» الذي حصل عليه الفقهاء لأجل تفقههم في الدين، ونظرهم في القرآن وسيرة الرسول فهذا حاصل للمحدثين أيضا، كما هو ظاهر من النقطة التالية).

٤- إن النظر الفقهي والنظر الحديثي شيئان مختلفان، بالتالي «الحديث» و «الفقه» ليسا بشيء واحد.

● (كان للشيخ المودودي بهذه المناسبة - أن يعرف الفقه «المعهود في ذهنه» تعريفاً جامعاً ومانعاً. وإن كان يعتبر تعريف الفقهاء للفقه صحيحاً، فهو لا يخالف منهج المحدثين أبداً، وهو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية).

وعلى هذا التعريف للفقه نراجع «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦ هـ) أمير المؤمنين في الحديث الذي افترى عليه أنه لم يكن فقيها - فنجد أنه يورد الحديث الواحد في بعض الأحيان، في أكثر من عشرين موضعا وتحت أبواب مختلفة، لكثرة ما يحتوي عليه من الأحكام والمسائل. كما هو غير خاف على من له إلمام بصحيح البخاري.

(انظر حديث عبدالله بن عمرو بن العاص «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود» فقد أورده في تسعة عشر موضعا (٣/ ١٦).

=

فليدلّنا أحد، ماذا منحنا الشيخ في هذه الصفحات الثلاث عشرة من مقاله «مسلك الاعتدال»؟!.

= فلو كان هم البخاري في صحيحه «الإسناد» فقط لكفاه أن يورد الحديث في موضع واحد، وتخلص من بذل هذا الجهد العظيم. ولكن إيراده الحديث في مواضع مختلفة يدل على أنه لم يرد بذلك تجديد الإسناد فقط، بل أراد أيضا استنباط الأحكام الكثيرة، واستخراج المسائل الوفيرة من الحديث. وهذا ينم على كفاءته في فقه الدين، وجدارته على تفقيه الآخرين. فجزاه الله عنا وعن سائر الطالبين.

وكذلك الأمر في سائر الكتب الستة وغيرها من دواوين السنة، حسب قدرات جامعيها على الاستنباط والاستخراج تحت الأبواب الفقهية.

هذا، ولا شك أن «الإسناد» روح الحديث، بل الإسناد ـ عند المحدثين ـ هو الحديث. وقال عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ): «الإسناد عندي ـ من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

(مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي ١/ ٨٧) طبعة ثانية بيروت. وكذلك راجع التخريج المفصل لهذا القول في «مسألة العلو والنزول» لابن طاهر المقدسي (ص ٤٤) بتحقيقي. طبعة ابن تيمية بالكويت).

ولله در من قال:

«العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين».

* *

٥ـ إفتاء الإمام أبي حنيفة وأصحابه خلاف الأحاديث التي صححها المحدثون وتبرير الشيخ المودودي لذلك.

● ذكر أن الليث بن سعد عد ما يقارب سبعين مسألة مخالفة للسنة من فقه الإمام مالك بن أنس ـ رحمهم الله ـ أيضا (١/ ٣٦١).

مهما كان تبرير فضيلة الشيخ المودودي لموقف الفقهاء من ترك حديث صح إسناده لدى المحدثين لنظرتهم الفقهية إلا أننا نحتج على هذا التأييد. بل يصدق عليه المثل السائر عندنا: «الشاهد نشيط والمدعي كسلان»، وذلك لأن الإمام أبا حنيفة وأصحابه ـ رحمهم الله ـ يوصون بنبذ الرأي، والعمل بالأثر إذا جاء. وقد ذكر الشيخ المودودي نفسه نصين بهذا المعنى من الإمام أبي يوسف والإمام زفر من أصحاب الإمام أبي حنيفة. ولكن العجيب أنه نسي في هذا الوقت نصوص الأئمة، وكذلك تعليقه الصريح عليها أيضا حيث قال: «إن الأئمة يقولون إجماعا: ان من استبانت له سنة رسول الله ﷺ يحرم عليه أن يقبل غيرها؛ مهما كان القائل صاحب فضل ومكانة» (١/ ٣٦٣ـ٣٦٤).

وكذلك معروف من مذهب الإمام أبي حنيفة أنه يقدم الحديث الضعيف على الرأي والقياس، فكيف بالحديث الصحيح، والله أعلم.

وأما ما ذكر بالنسبة للإمام مالك فحاشا أن يخالف حديثاً وهو يعرف صحته لدى المحدثين. وهو القائل: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب السنة فخذوا به. وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه». «انظر مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» لأبي شامة المقدسي (ص ٦١ مع التعليق بتحقيقي طبعة «مكتبة الصحوة الإسلامية» بالكويت) ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٥٠ـ٣٥١).

وأما ما ذكر عن الليث بن سعد أنه عد ما يقارب سبعين مسألة مخالفة للسنة من فقه الإمام مالك، فهذا هو موطأه بين أيدينا، لماذا لم يحلها الشيخ المودودي إليه. وأما مسائل الليث ابن سعد فيمكن الحكم عليها تأييدا أو رفضا عند الوقوف عليها.) =

ويسأله منكرو الحديث: ماذا أسدى فضيلته إلينا، بعد هذا القدر من الملام، وما هو الفرق بيننا وبينه؟!!

= ٦ـ «قوله صحة الحديث من ناحية الإسناد، أما من ناحية المعنى فليس بذاك» (١/٣٦٠).

● لو تفضل الشيخ المودودي بهذا النوع من الأحاديث، الذي صححه المحدثون نظرا إلى إسناده، ورفضه الفقهاء بناحية معناه لكان أفضل وأطيب.

إن قيل مثاله «حديث المصراة» الذي رفضه بعض الفقهاء لعدم موافقته للقياس.

يقال: إن هذا القياس ليس قياسا اصطلاحيا، بل هو رأيهم الشخصي الذي نصبوه ضد الحديث النبوي الصريح الموافق للقياس الصحيح، كما فصله العلامة ابن القيم في كتابه القيم «اعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/٣٨، ٢١٦ ـ طبعة دار الجيل) وابن حجر في فتح الباري (٤/٣٦١ـ٣٦٧ ـ طبعة السلفية).

قصارى القول: إن المحدثين بالإسناد يبلغون بالحديث إلى «دهليز النبوة»، وبهذا كأنهم يسمعون ألفاظه من لسان صاحب الرسالة. فهم يعضون على الحديث بالنواجذ، بغض النظر عن قياسهم الذي يخالف أو يوافق الحديث، ويقولون: سمعنا وأطعنا. ويخافون من مخالفة أوامره ﷺ عملا بقول الله عز وجل: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ (سورة النور: ٦٤).

«من إفادات العلامة الأمر تسري في كتابه «خطاب إلى الأستاذ المودودي»).

● هذه هي بعض الأفكار المضطربة، والآراء المتضاربة للشيخ المودودي في علم الحديث وجهود المحدثين. وقال شيخ الحديث محمد زكريا الكاندهلوي بعدما ذكر بعض النصوص الماضية من كتاب الشيخ المودودي رداً على من تأثر به: «فضيلة الشيخ! اقرؤا هذا المقال البراق للأستاذ المودودي، واقرؤها بعيدين من أي تحمس، ثم قولوا منصفين: أليست هذه المقالة تهدم علم الحديث؟ بل إنها تهدم دين الإسلام قاطبة. إذ أن مدار تفسير القرآن الكريم على الحديث. وذخيرة الحديث عنده لايعتمد فيها على كلام المحدثين في الإسناد، كما لايسمح باتباعهم في صحتها وضعفها. بل الذي يطالع الكتاب والسنة بإمعان، ولا تقل مدة مطالعته عن شهر، فهو يصبح عالما بطبيعة الإسلام، ويتلاشى في «الطبيعة المحمدية». فيصبح مدار الحديث على ذوقه، فلا يحتاج إلى الإسناد، فله أن يحكم على حديث بالقبول رده سائر الفقهاء والمحدثين، كما له أن يرفض حديثاً اتفق على قبوله سائر المحدثين والفقهاء، لماذا كل ذلك؟ لأنه يريد إزالة فكرة تقديس الأسلاف عن أذهان أتباعه، فالجماعة التي تنشأ على هذه الفكرة أين تكون نهايتها»؟!

(الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره لشيخ الحديث الكاندهلوي (ص ٥٦ـ٥٧) طبعة الباكستان ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.)

هذه هي خلاصة أفكار الشيخ المودودي نحو علم الحدث والمحدثين، مع شيء من توضيحها والرد عليها، وبهذا القدر أكتفي ههنا، وفيه كفاية لمن له دراية. والله من وراء القصد، وهو يهدي الى سواء السبيل. (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مع فضيلة الشيخ الإصلاحي

إن الشيخ الإصلاحي[١٧] من العلماء الثقات المتقنين الذين تتلمذوا على مثل المفكر الشيخ الفراهي[١٨] ـ رحمه الله ـ.

أما كتاباته حول الحديث وعلومه، فيردد فيها كل ما احتوى عليه «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي تقريباً. ومن ميزات الشيخ الإصلاحي أنه لم يبرز اضطراب أفكاره على سطح الألفاظ، ولكن ذهنه متأثر بسخونة الجو النقدي، ومتألم من الانتقادات الحادة من الصحف والمجلات، فأفضاه ذلك إلى القسوة في الأسلوب، والحدة في البيان في بعض المواضع. وقال أيضا خلاف طبعه وهدوء فطرته، بعض الأشياء التي لو لم يقلها لكان أحسن وأطيب، لأنه ليس من السمات الطيبة لرجل هادىء مثله أن يهوي في حضيض الكلام إلى هذه الغاية.

● هذه الملاحظات التي سجلتها لا تهدف إلا إلى توضيح منهجنا، وكذلك التنبيه على توجيهات «هؤلاء الأفاضل» حول الحديث النبوي، وتأثيراتها المضرة، ليتبلور أمامنا أن المنهج الصحيح للدفاع عن السنة هل هو المنهج الذي انتهجته قيادة «الجماعة الإسلامية»، أم هو المنهج الذي رسمه أئمة الحديث، وسلف هذه الأمة؟.

وأيضا أن شمول الاسلام وجامعيته يظهر من منهج «الجماعة الإسلامية»، أو من منهج «أهل الحديث»؟.

وأيضا أن الأهداف التي تسعىٰ «الجماعة الإسلامية» وراء تحقيقها منذ سنين،

---

(١٧) هو: الأستاذ «أمين أحسن الإصلاحي» تقدم عنه، وعن اعتزاله عن الجماعة الإسلامية قليلاً في التعليق رقم (٣).

(١٨) هو: العلامة حميد الدين الفراهي صاحب المؤلفات العديدة في تحقيق المسائل، من تلاميذ العلامة شبلي النعماني، من العلماء البارزين في بداية القرن الميلادي (ص).

يضمنها منهج أصحاب الحديث، أو أفكارها الوجلة الضيقة؟.

- وأما ما يتعلق بهاتين الشخصيتين: «الشيخ الإصلاحي» و«الشيخ المودودي» أو بجهودهما الإصلاحية، فأنا أقدرها تقديراً كافياً من صميم قلبي، وأكره طبعاً ذلك النقد اللاذع، والكلام القاذع الذي تلوث به الجو، بسبب بعض الأساليب الصحفية الهابطة في الآونة الأخيرة. وأستنكر أبداً أن تروج هذه الأساليب المرة في نقاش الجماعات الإسلامية فيما بينها، وخاصة في هذه الظروف الراهنة التي لا تلائمها قطعاً.

ولا يغيب عن بال أحد أن قدر ما يتضخم الصراع بين «الجماعات الإسلامية» تستفيد منه الفرق الباطلة الانتهازية على المستوى نفسه.

- هناك مجال للمناقشات الواسعة من عدة وجوه[١٩] مع الشيخ المودودي في مقاله «مسلك الاعتدال»، ومع الشيخ الإصلاحي في مقاله حول السنة، ولكنني حاولت أن أركز ملاحظاتي على ما يتعلق بالحديث وعلومه فقط، ليتسنى أن يفهم بعضنا الآخر عن كثب، حول هذا الموضوع المحدد.

- لقد استأنفت قراءة مقال «مسلك الاعتدال» في هذه الأيام، وكنت قرأتها أيضا قبل عدة سنين. فما عثرت فيه على أي ميزة علمية أو فنّية، ولا رأيت أي نكتة إصلاحية. وقد حاول الشيخ الإصلاحي بعد مدة، أن يقوم بإدخال بعض الإصلاحات والتنقيحات عليه، ولكني ـ مع الاعتراف بقصور علمي ـ أقول: إنه أيضا لايوجد فيه أي مجال للثقة والاقتناع، ومناسب جداً أن يشطب هذا المقال المهمل كلياً من «التفهيمات»[٢٠].

(١٩) تقدم شيء من هذه المناقسات من بعض الوجوه في التعليق رقم (١٦) آنفا (ص).

(٢٠) «التفهيمات» هي مجموعة مقالات الشيخ المودودي، ومن ضمنها «مسلك الاعتدال» كما تقدم (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

«الحديث» و «السنّة»

إن «الحديث» و «السنة» يستعملان لدى المحدثين والفقهاء ـ رحمهم الله ـ في معنييهما المخصوصين بهما، وكذلك يعتبران لديهم مترادفين أيضا، حيثما يذكرون الأصول وأدلتها. وربما يستعملون عند العنوان والتبويب لفظ «الخبر» أيضاً في معاني الحديث والسنة المصطلح عليها، مع أن لفظ «الخبر» أعم منهما.

إن منكري الحديث بهذا المعنى يرفضون السنة، ويجرحون الحديث ويعترضون عليه. وإذا ألقيت نظرة واحدة على الكتب المطولة والمختصرة في «علم المصطلح» و «أصول الفقه» اتضح أنه لايقلصون المفهوم المصطلح عليه من هذه الألفاظ، ولا يحيدون أيضاً عن موقفهم قيد شعرة.

وعلى عكس ذلك قد ضيّق فضيلة الشيخ الإصلاحي إطار «مفهوم السنة» تضييقا للغاية (كما سيأتي قريبا إن شاء الله).

السنة في نظر أئمة السنة:

١ـ «السنة: وهي تطلق على قول الرسول ـ عليه السلام ـ، وعلى فعله والحديث مختص بقوله»[٢١].

٢ـ «يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولا عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير»[٢٢].

٣ـ «السنة في عرف المحدثين وجمهور أهل الشرع: كل ما صدر عن الرسول ﷺ

---

(٢١) «التلويح على التوضيح» (٢/٢) مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

(٢٢) «أصول الفقه» للشيخ محمد الخضري (ص ٢١٤ ـ طبعة بيروت ١٩٦٩م).

من قول أو فعل أو تقرير، سواء صدر عنه باعتباره رسولاً، أم باعتباره إنساناً من البشر»[٢٣].

٤ـ (السنة) شرعاً، فهي قول النبي ﷺ وفعله وتقريره»[٢٤].

٥ـ «أما السنة، فتطلق في الأكثر على ما أضيف إلى النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ من قول أو فعل أو تقرير، فهي مرادفة للحديث عند علماء الأصول»[٢٥].

٦ـ «أما السنة فهي لغة: الطريقة»

واصطلاحاً: مرادفة للحديث بالمعنى المتقدم الذي هو كل ما أضيف إلى النبي ﷺ[٢٦].

٧ـ «السنة ـ ههنا ـ ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول ـ ويسمى الحديث ـ أو فعل، أو تقرير»[٢٧].

٨ـ «السنة هي المروية عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً»[٢٨].

٩ـ «السنة: ما ورد عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير»[٢٩].

١٠ـ السنة لغة: العادة.

وشريعةً: مشترك بين ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وبين ما واظب النبي ﷺ عليه بلا وجوب»[٣٠].

١١ـ «السنة لغة: العادة، وههنا ما صدر عن رسول الله ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير كذا في شرح المختصر»[٣١].

---

(٢٣) «فقه الإسلام» للأستاذ حسن أحمد الخطيب (ص ٦٩ ـ طبعة أولى ١٩٥٢م).

(٢٤) «مختصر حصول المأمول من علم الأصول» للنواب صديق حسن خان (ص ٤٠ ـ طبعة السلفية بالهند).

(٢٥) «توجيه النظر إلى أصول الأثر» للشيخ طاهر بن صالح الجزائري (ص ٣ـ دار المعرفة بيروت).

(٢٦) «لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر» لعبدالله العدوي (ص ٤).

(٢٧) «القول المأمول في فن الأصول» (ص ٧٨).

(٢٨) «رسالة الأصول» لزين الدين الحلبي (ت ٨٠٨ هـ) (ص ١٦).

(٢٩) «قواعد الأصول» لصفي الدين الحنبلي (ت ٦٨٤ هـ) (ص ٩١).

(٣٠) «التعريفات» للشريف علي بن محمد الجرجاني (ص ١٢٢ـ طبعة بيروت ١٩٨٣م).

(٣١) «مسلم الثبوت».

١٢ـ «السنة هي: قول الرسول ﷺ أو فعله»[٣٢].

١٣ـ «وإنما اختار لفظ السنة دون لفظ الخبر، كما ذكره غيره لأن لفظ السنة شامل لقول الرسول وفعله عليه السلام»[٣٣].

١٤ـ «السنة شرعاً: ما نقل عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو إقراراً على فعل»[٣٤].

١٥ـ «السنة تطلق على قول الرسول وفعله وسكوته، وعلى أقوال الصحابة وأفعالهم... الخ»[٣٥].

١٦ـ «السنن تنقسم ثلاثة أقسام: قول من النبي ﷺ، وفعل منه ـ عليه السلام ـ، أو شيء رآه فعلمه فأقر عليه»[٣٦].

١٧ـ «يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص، مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز»[٣٧].

هذا المفهوم للسنة مذكور في مؤلفات أهل العلم بكثرة، وإن أئمة الإسلام يعتبرونها حجة شرعية بعد القرآن الكريم، في المعنى نفسه الذي ذكر آنفا من كتب العلماء.

وقد وجد في بعض الحدود والتعريفات الماضية للسنة شيء من التغاير الذي لايخفى على أهل العلم، وتدل هذه الحدود على أن «الحديث» والسنة في معنى واحد، ويشملان قول رسول الله ﷺ وفعله وتقريره. وعلى هذاالمعنى حجية السنة محل النزاع.

وغير خافٍ على من له أدنى إلمام بدواوين السنة أن المحدثين يذكرون فيها

---

(٣٢) «المنهاج للبيضاوي» (ت ٦٨٥ هـ) (ص ٦١).

(٣٣) «كتاب التحقيق شرح الخسامي» (ص ١٤٧).

(٣٤) نزهة الخاطر العاطر (١/٢٣٦).

(٣٥) «نور الأنوار» (ص ١٧٣).

(٣٦) «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام علي بن حزم الأندلسي (٢/١٣٨) طبعة أحمد شاكر.

(٣٧) «الموافقات» للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٤/٣ـ دار المعرفة بيروت).

السنن القولية والفعلية والتقريرية. ولا تذكر السنة في هذه الدواوين إلا في معناها المصطلح عليه لدى أئمة السنة.

ومعلوم أن هذه الدواوين قد تقلتها الأمة الإسلامية بالقبول. وعظمُ مكانة مؤلفيها، وعلو قدرهم متفق عليه بين المسلمين. ووجهات نظر هؤلاء الأئمة حول السنة، هي التي تقدم ذكرها قبل قليل.

السنة في نظر الشيخ الإصلاحي:

لقد كتب الشيخ الإصلاحي هذا المقال المنشور في مجلة «ترجمان القرآن» الصادرة في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥م، ـ الذي نحن بصدد إبداء الملاحظات عليه ـ متأثرا بالظروف التي تتمثل فيها حركة أهل الحديث، وجماعة منكري السنة وغيرهما من الجماعات أمام عينيه. فحاول فيه أن يبدي تفوقه عليها فقال:

«قبل أن أوضح المكانة الأصلية للحديث والسنة في الشريعة، أريد أن أبين الفرق الذي أراه بينهما بالاختصار، ولكن الناس لاينتبهون له عموماً».

فالحديث: هو كل قول، أو فعل، أو تقرير يروى عن النبي ﷺ ولكن المراد «بالسنة» هو «الطريقة المعلومة الثابتة» عن النبي ﷺ فقط، التي عمل عليها بالاستمرار، وحافظ عليها وداوم بالعموم»[٣٨].

هذا الحد للسنة الذي اختاره الشيخ الإصلاحي غير منطقي ولا عرفي ـ ولكنه مع هذا وذاك ـ يحتوي على الأمور الآتية:

١ـ إن الأهمية التي تحظى بها «السنة» لا يحظى بها «الحديث» في نظره كما صرّح بذلك جهارا.

٢ـ وأيضاً هذه الأهمية لا توجد إلا في المفهوم الخاص للسنة الذي قرره الشيخ نفسه، أو أراد ترسيخه في أذهان أفراد «الجماعة الإسلامية».

---

(٣٨) «مجلة ترجمان القرآن» شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥م (ص ١٣٧).

٣ـ ويتبين منه أنه اصطلاح الشيخ الخاص في معنى السنة الذي لا ينتبه الناس له عموماً.

٤ـ لا يصح إطلاق السنة على أي معنى آخر، بل منطوقها هو «الطريقة المعروفة الثابتة» فقط.

(ولقد شذ الشيخ في تحديد هذا المفهوم للسنة عن جميع علماء الأمة).

على ما أعتقد أن الشيخ الإصلاحي لا ينكر الحديث ولا يرفض السنة. ولكن الأسلوب الذي استهل به مقاله، قد تفتح وراءه أبواب خلفية يستغلها منكرو الحديث في تحقيق أهدافهم الخبيثة.

٥ـ قد ضيّق الشيخ حد السنة تضييقاً بحيث لا تشمل إلا بضعة أعمال ثبتت عن رسول الله ﷺ على سبيل الاستمرار، مثلاً بعض أركان الصلاة وغيرها.

أما تعيين نصاب الزكاة وغيره، فلعلّه لا مناص منه إلا بالاستمداد من أخبار الآحاد.

٦ـ لو قيل ألف مرة: «إن الشخص الذي لا يعتقد السنة مصدراً للدين لا أعتبره مسلماً».

ولكن تساؤلاً يجول في الخاطر، ما مدى سعة هذه السنة؟ وهي ـ على حدكم ـ لا تتجاوز بضعة أعمال. وإذا كان الأمر كذلك فَيُضْطَرُّ لإثبات سائر الإسلام إلى مصدر آخر. فما هي الحاجة لمثل هذه الادعاءات الفارغة؟!.

٧ـ يُدَّعي أن الإسلام يرشد إلى جميع نواحي الحياة الإنسانية. ولكن بالنظر إلى حد الشيخ الإصلاحي للسنة يتقلص إطاره تقلصا للغاية، حتى بعض النواحي الحساسة للحياة أيضا لعلها لا تستنير بهديه، فضلاً عن الأمور السياسية والاقتصادية. وكذلك نتخلى أيضاً عن إرشادات الإسلام الهادفة حتى في العبادات والمعاملات.

لم ينته الأمر إلى هنا، بل إذا عوملت أخبار الآحاد معاملة المعتزلة معها نحرم من توجيهات الإسلام الرشيدة في «الجهاد»، و «تقسيم الغنائم»، و «الجزية»، و «المحاربات»، وغيرها من الأمور الضرورية، وما شاكلها من كثير من المعاملات

الدولية المهمة أيضاً.

على هذا، يظل «إكمال الدين وشوله» حلما لا تفسير له في عالم الواقع. كما إذا أريد استقاء الأحكام الضرورية من القرآن الكريم والسنة المتواترة فقط، كما يراه «منكرو الحديث» يضطر فيه إلى أساليب الاستدلالات التي لا تكون أهميتها أكثر من أي صراع سياسي.

٨ـ **«إدارة الثقافة الإسلامية» و «إدارة طلوع الإسلام»**: هناك إدارتان تواجهاننا في البلاد، بعدما نشأت فتنة إنكار الحديث. وطريق استدلالهما غير خافٍ على الناس.

أولاهما: «إدارة طلوع الإسلام» بكراتشي.

والثانية: «إدارة الثقافة الإسلامية» بلاهور.

إن الأكثرية الساحقة في أعضاء هاتين «الإدارتين» لمنكري الحديث. ومنهم أناس لا ينكرونه جهاراً، ولكنهم يجنحون إلى فكرة الإنكار. فتفسر عندهم الحقائق الإسلامية الأساسية تفسيراً لا يأمن منه حتى أركان الإسلام.[٣٩] وصار الدين كله تقريباً مثنّى لعبودية الدنيا وتأليه المادة. فلم تسلم «الصلاة»، ولا «الصوم»، ولا «الحج»، ولا «الزكاة» من الفوضى الفكرية. ولم يسلم «توحيد الله عز وجل»، ولا «الرسالة»، ولا «القيامة»، ولا «الجزاء» ولا «العقاب» من الشكوك والشبهات، كما لا يخفى على من طالع كتاب «الحقائق الأساسية للإسلام» للخليفة عبدالحكيم. وكتاب «مقام الحديث» للسيد جعفر شاه، وكتاب «نظام الربوبية» للأستاذ «برويز»، وغيرها من الكتب.

إن أئمة الحديث قبل قرون قاموا بحملات واسعة ضد الخوارج، والمعتزلة، والفرق الضالة الأخرى دفاعاً عن السنة، وأذاقوهم هزائم متتالية نكراء.

وأحبطت جهودُهم «البناءة» محاولات المبتدعة في تحقيق أهدافهم الخبيثة ضد

---

(٣٩) راجع شيئا من أفكارهم في التعليق رقم (٨) (ص).

التراث الحديثي العظيم في كل مجال.

ولكن تضييق إطار السنة على حد الشيخ الإصلاحي، يعني أننا تخلينا بأنفسنا عن عناصر كثيرة من دعوانا. وإذا استمر انحراف «قياداتنا الفكرية» عن السنة على هذا النمط، فلنعترف بعجزنا وهزيمتنا، لأننا تنحينا عن الذخيرة النفيسة لأخبار الآحاد.

ولا أدري هل هذا الاحتياط غير اللازم في تضييق حد السنة ناشىء من قصور العلم وقلة المطالعة، أم نتيجة للجبن والخور؟!

اللهم أعوذ بك من الجبن.

٩- لعل الهدف الذي اضطر لأجله إلى تقليصه لا يتحقق بهذا التعريف، ولعل «جماعة برويز» من أهل القرآن، تتفق معكم مؤقتا أيما اتفاق، وذلك بعد إدخال بعض التغييرات في التعبير والأداء في هذا التعريف. ومن ثَمَّ لا يتأثر بهذا الحد لا «إنكارهم للحديث»، ولا «إقراركم بحجيته» بأي تأثير واضح، بل لا يبقى بينهما إلا فرق اعتباري محض.

١٠- **الانحراف عن محور البحث**: هذا الأسلوب من تعريف السنة، يعتبر نوعاً من الانحراف عن محور البحث. ومعروف أن مفهوم السنة المتنازع فيه، هو الذي تقدم ذكره من مؤلفات أهل العلم.

وأما هذا الحد، فيفضي إلى أننا غيَّرنا موقف الدفاع عن السنة، الذي استمررنا عليه منذ القرون المشهود لها بالخير حتى اليوم. ولم نكن نأمل من الشيخ الإصلاحي هذا الانحراف والحيدة عن موقف الحفاظ على السنة.

١١- إن ذخيرة السنن المتواترة لإثبات أعمال النبي ﷺ واستمراره عليها قليلة جداً. وإذا عمل بأخبار الآحاد كان «إثبات الظن بالظن» على رأي الشيخ الإصلاحي.

ففي الصورة الأولى، تكون نتجته إنكار الحديث في النواحي العامة للحياة، لأن هذا الحد لاينطبق على ما تحتوي عليه دواوين السنة. فبالتالي يكون هذا التعليق من الشيخ بمثابة قول من يقول: «أنا أعتبر السنة حجة قطعية، ولكن

بحد أن لا يرويها إلا عالم من مرتبة الإمام الشافعي، أو الإمام أحمد، عن مثله إلى منتهاه».

ومعلوم منذ قديم الزمان أن الشروط المستحيلة في قبول الشيء تؤدي إلى إنكاره في نهاية المطاف.

١٢ـ وأيضاً في ضوء هذا التعريف كيف تثبت «سنة السنن الفعلية» التي لم يثبت استمرار النبي ﷺ عليها، مثلا صوم يوم عاشوراء، ولعله لم يصمه إلا مرة واحدة، وصلاة القيام التي صلاها بالناس ثلاثة أيام في شهر رمضان فقط؛ والصيغ المختلفة لدعاء الاستفتاح التي لم يعمل بإحداها إلا في أوقات مختلفة مرة بعد مرة؟؟؟

هذه وغيرها من أفعال النبي ﷺ التي لم يداوم عليها، أو هي محل البحث والتحقيق لإثبات ذلك، ألا يكون إنكار سنيتها صعباً علينا بحكم هذا الحد؟!.

١٣ـ «السنة» تعم العادات والعبادات مع مراعاة بعض الشروط، عند بعض أهل العلم.

والبعض الآخر يرون أنها لا تشمل إلا الأمور التعبدية.

وهذا المبحث يتطلب الدراسة والتفكير. ولكن تعريف الشيخ الإصلاحي عاجز في هذا الباب أيضاً، ولا يوجد فيه فصل يخرج العادات المستمرة منه.

إن هذا الحد ـ على الأكثر ـ يحظى بشيء من الأهمية بحيث أنه إذا ثبت «عمل» بهذه «الشروط» أيضا يعتبر من «السنة».

١٤ـ يحق لكل واحد، وبدون رقابة، أن يصطلح على ما يشاء وبما يشاء، ولكن اصطلاحه لا يحل محل الاصطلاحات الثابتة للأئمة، مثلاً:

جاء أحد يصطلح فيقول: إن «معنى الصلاة» ـ عندي ـ هو «الربوبية الكبرى»، والمراد بـ «الآخرة» ليس «يوم الحساب» بل هو عبارة عن «التفكير في الغد في هذه الدنيا، وفكر المستقبل في هذه الحياة».

والمراد بـ «الملائكة» هو «مظاهر القدرة الإلهية التي سخرها الله عز وجل

للإنسان في هذه الدنيا».

والمراد بـ «الصوم» هو «كبح جماح النفس»، و «ضبط الغرائز الحيوانية» فقط.

وما شاكل ذلك من «الاصطلاحات».. !!

فمهما كانت هذه المصطلحات نافعة ومجدية في محلها، ولكنها لا تغني عن المعاني الحقيقية الثابتة المصطلح عليها «للصلاة» و «الصوم» و «الإيمان بالآخرة» و «الإيمان بالملائكة».

فهكذا يمكن النظر في حد الشيخ الإصلاحي كـ «اصطلاح جديد» للسنة، ولكن لا تنحل به المعضلة التي نحن بصدد البحث فيها الآن.

من وجهة النظر هذه تقريباً لم يكن «المولوي أحمد دين الأمر تسري»[٤٠] ينكر الأعمال المتعارف عليها في الشريعة، والسنن المعمول بها لدى المسلمين، وكان يعمل بـ «التأذين»، و «الصلاة» و «النكاح» على الطريق الإسلامي المألوف المتعارف عليه، كما يوجد ذكره في «برهان القرآن» وفي «تفسيره» كثيراً، مع أنه كان من منكري الحديث اتفاقاً.

فنأمل من الشيخ الإصلاحي أن يراجع منهج بحثه حول السنة، مراجعة متأنية، لأن المعضلة الأصلية لا تنحل بالانحراف عن محور البحث أبداً.

وسائل إثبات السنة:

تثبت السنة ـ على ما قال الشيخ الإصلاحي ـ بأربعة طرق:

١ـ «التواتر العملي».

٢ـ «عمل أهل المدينة».

٣ـ «عمل الخلفاء الراشدين الأربعة».

٤ـ «أخبار الآحاد»[٤١].

---

(٤٠) أحد منكري الحديث المعروفين في الهند (ص).

(٤١) أخبار الآحاد: ويقال لكل منها «خبر واحد». وهو في اللغة: ما يرويه شخص واحد. وفي الاصطلاح: «ما =

هناك مفارقة واضحة بين «الخبر المتواتر» و «التواتر العملي»، ولسنا بحاجة إلى أن نتطرق إليها الآن.

أما حجية «السنن المتواترة» فمتفق عليها بين المسلمين قطعاً، ولكن ما هو مقدار السنن التي يمكن ثبوتها بالتواتر؟ هذا مبحث قد تقدم ذكر نبذة منه سالفاً، وسيأتي شيء منه آنفاً إن شاء الله.

وقبل أن نتناول «الأحاديث النبوية» بالبحث والدراسة، والاستدلال والاستحكام، يحسن لنا أن ننظر في «عمل أهل المدينة»، و «سنة الخلفاء الراشدين»، وذلك لأنهما أيضاً لم يصلا إلينا إلّا بـ «الإسناد» و «الرواية»، وأكثر أسانيدهما «آحادية»، فإذا كان الأمر كذلك فلتكن مرتبتهما أقل من «الآحاد».

وإذا كانت «ظنية الآحاد» تسبب الشبهات والشكوك في قبولها، فهما أيضا ظنيان، بل فيهما ظن على الظن. وعلى هذا، الاشمئزاز من قبول أخبار الآحاد الصحيحة والمرفوعة، والاستدلال بـ «عمل أهل المدينة» ليس من العقل والمنطق في شيء. وقديما قالوا:

فرَّ من المطر وقام تحت الميزاب

وضح الشيخ الإصلاحي قضية «عمل أهل المدينة» بإسلوبه الخاص قائلا:

إن المدينة المنورة كانت مركزاً لجميع كبار الصحابة، فاعتبر الإمام مالك كل ما فعلوه في حياتهم العامة من الشئون والمعاملات سنة، بدليل أنه لا يمكن لهم أن يتخلوا عن سنة النبي ﷺ في هذه الفترة القريبة من عهد النبوة؟!» أ. هـ. مختصراً.

ثم يستنتج منه فيقول:

= لم يجمع شروط المتواتر». وكل ما سوى المتواتر يسمى «آحاداً».

وأما المتواتر: فهو ما رواه عدد كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، ورووا ذلك عن مثله من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، ويضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه (نزهة النظر لابن حجر ص ١٩، ٢٥ ـ طبعة النمنكاني بالمدينة).

أما التواتر العملي فهو ما تواتر العمل عليه بين المسلمين. (ص).

«انا أعتبر وجهة نظر المالكية هذه جديرة بالعناية والاهتمام»(٤٢).

١ـ حسبما اطلعت على «كتب الفقه المالكي» لم أجد من تجرأ على أن يسمى «عمل أهل المدينة» بالسنّة، لأنهم يدرون أن الطريق الوحيد لإثبات السنة هو

---

(٤٢) «مجلة ترجمان القرآن» شهر اكتوبر ١٩٥٥م.

(فائدة:) «التحقيق في مسألة إجماع أهل المدينة»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ما ملخصه: «إن إجماع أهل المدينة على أربع مراتب:

(المرتبة الأولى): ما يجري مجرى النقل عن النبي ﷺ مثل نقلهم لمقدار الصاع والمد، وكترك صدقة الخضروات والأحباس.

فهذا مما هو حجة باتفاق العلماء. أما الشافعي وأحمد وأصحابهما فهذا حجة عندهم بلا نزاع، كما هو حجة عند مالك. وذلك مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

(المرتبة الثانية): العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ فهذا حجة في مذهب مالك، وهو المنصوص عن الشافعي. وكذا ظاهر مذهب أحمد.

والمحكي عن أبي حنيفة يقتضي أن قول الخلفاء الراشدين حجة. وما يعلم لأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين مخالف لسنة الرسول ﷺ.

(المرتبة الثالثة): إذا تعارض في المسألة دليلان، كحديثين وقياسين، وجهل أيهما أرجح، وأحدهما يعمل به أهل المدينة؟ ففيه نزاع. فمذهب مالك والشافعي أنه يرجح بعمل أهل المدينة، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يرجح بعمل أهل المدينة.

ولأصحاب أحمد وجهان: أحدهما: أنه لا يرجح. والثاني: أنه يرجح به. قيل: هذا هو المنصوص عن أحمد.

(المرتبة الرابعة): هي العمل المتأخر بالمدينة، فهذا هل هو حجة شرعية يجب اتباعه أم لا؟ فالذي عليه أئمة الناس أنه ليس حجة شرعية. هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وهو قول المحققين من أصحاب مالك. كما ذكر ذلك الفاضل عبدالوهاب في كتابه «أصول الفقه» وغيره. ذكر أن هذا ليس إجماعاً ولا حجة عند المحققين من أصحاب مالك. ربما جعله حجة بعض أهل المغرب من أصحابه، وليس معه للأئمة نص ولا دليل، بل هم أهل تقليد.

قلت: ولم أر في كلام مالك ما يوجب جعل هذا حجة، وهو في الموطأ إنما يذكر الأصل المجمع عليه عندهم، فهو يحكي مذهبهم. وتارة يقول: الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا، يصير إلى الإجماع القديم، وتارة لا يذكر.

ولو كان مالك يعتقد أن العمل المتأخر حجة يجب على جميع الأئمة اتباعها، وإن خالف النصوص لوجب عليه أن يلزم الناس بذلك حد الإمكان، كما يجب عليه أن يلزمهم اتباع الحديث والسنة الثابتة التي لا تعارض فيها وبالإجماع.

وقد عرض عليه الرشيد أو غيره أن يحمل الناس على موطئه فامتنع من ذلك، وقال: «إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار، إنما جمعت علم أهل بلدي. أو كما قال».

(مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/٣٠٣ـ٣١١) تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ (ص).

«الإسناد»، ولا تأثير للوطنية في إثباتها وردها. وزد إلى ذلك أن الشبهات التي تثار اليوم ضد الإسناد، لاتكاد تكون موجودة حينذاك.

٢- ولد الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - زهاء سنة ٩٣هـ، وتوفي نحو سنة ١٧٩هـ[٤٣] وانتقل كبار الصحابة بالعموم قبل سنة ٣٠هـ للقيام بالدعوة والإرشاد، والجهاد في سبيل الله، إلى الشام، والعراق، وفارس، وغيرها من البلاد التي فتحت في عهد الخلافة الراشدة.

وبدأت «المدينة» - بصفتها «عاصمة» للخلافة الإسلامية - تكتظ «بالعلوج»[٤٤] الذي اختاروها مسكنا لهم - تقريبا - للحصول على المصالح الدنيوية. ولأجل هذا، يعتبر غياب أهل الحل والربط من الصحابة عن المدينة، سبباً ظاهراً من أسباب استشهاد «عثمان بن عفان» - رضي الله عنه -، وغيره من الوقائع والأحداث التي توالت بعد ذلك[٤٥].

فبالنظر إلى هذه الحقائق لا يكاد يحظى «عمل أهل المدينة» بهذه العناية والاهتمام، بل أقرب إلى القياس أن لا يعار عمل ذلك الوقت أدنى أهمية.

٣- إن السنة النبوية هي «المعيار» على صحة العمل، لكل بقعة من بقاع العالم - المدينة كانت أو الكوفة - أما جعل عمل أي بلد من البلاد عياراً على السنة، فليس من العقل في شيء.[٤٦] إن كانت السنة حجة في الشريعة فلا تحتاج لثبوتها إلى عمل أي مدينة من مدن العالم، ولا إلى عمل أي فرد من أفراد الأمة حتى يكون أساساً لها. وذلك لأن «الحصان لا يستخدم لجر العربة من خلفها».

---

(٤٣) راجع «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/٥- تصوير الطبعة الأولى)، وكتاب «الوفيات» لابن قنفذ الفلسطيني (ص ١٤١ - طبعة ثالثة - بيروت) (ص).

(٤٤) «العلوج»: كفار العجم، واحده «العلج» (ص).

(٤٥) وكذلك ضعف أمر المدينة لخروج خلافة النبوة منها بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - وحصلت الفتنة والفرقة. وانتقل علي بن أبي طالب إلى العراق هو وطلحة، والزبير، ولم يكن بالمدينة من هو مثل هؤلاء. .» (مجموع فتاوي شيخ الإسلام: ٢٠/٣١٣) (ص).

(٤٦) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلهذا صار علماء أهل الإسلام متفقين على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث من أي مصر كان، وصنف أبو داود السجستاني «مفاريد أهل الأمصار»، يذكر فيه ما انفرد أهل كل مصر من المسلمين من أهل العلم بالسنة (المصدر السابق: ٢٠/٣١٧) (ص).

٤- المعروف من عمل كبار الصحابة أنهم كانوا يبادرون في الرجوع إلى السنة، إذا وجدوها خلاف أعمالهم، بدون أي توقف وتلكأ. ولم يكونوا يرضون للحظة أن يبقوا على خلاف أمر النبي ﷺ. (٤٧)

وبهذا المبدأ الواضح لو كان الصحابة كلهم بالمدينة فرضاً، أيضا كانت السنة عياراً على أعمالهم وأقوالهم، لا بالعكس.

وقال الإمام الشافعي:

«كيف أترك الخبر لأقوال أقوام لو عامرتهم لحاججتهم بالحديث»(٤٨).

وقال الحافظ ابن قيم الجوزية:

«والسنة هي المعيار على العمل، وليس العمل عيارا على السنة»(٤٩).

٥- إن الأصل الأصيل المعتمد عليه هو «السنة» حيثما كانت، لأن الصحابة عاشوا مع النبي ﷺ، وتحلوا بعلم النبوة، فأينما حلوا وارتحلوا، لقنوا الناس سنة النبي ﷺ، تلقينا أمينا.

فمن العجب العجاب أن هؤلاء الصحابة إذا كانوا بالمدينة، صار علمهم حجة عند الإمام مالك، وإذا وصل هذا العلم إلى الكوفة والشام، صارت حجيته قيد النظر والدراسة، ومحل الجدال والنقاش!!!.

وأحسن ابن القيم حيث قال:

«والجدران والمساكن والبقاع لا تأثير لها في ترجيح الأقوال، إنما التأثير لأهلها وسكانها»(٥٠).

الذي نعتقد به وندين أن «السنن النبوية» و «علوم الصحابة» حيثما وجدت حجة لنا، ولا تختص حجيتها بمصر دون مصر، وبعصر دون عصر(٥١).

---

(٤٧) انظر بعض الأمثلة لرجوع الصحابة عن آرائهم إلى أحاديث النبي ﷺ في «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١/١٣٨-١٤١ دار إحياء السنة النبوية ١٩٧٥م). «مختصر المؤمل» لأبي شامة (ص ٦٩-٧٠) (ص).

(٤٨) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/١٦٥).

(٤٩) إعلام الموقعين (٢/٣٨٠).

(٥٠) المصدر السابق (٢/٣٨٠).

(٥١) «أصول الفقه» للخضري (ص ٢٧٧) (ص).

٦- إن أهل العلم بالمدينة - أيضا - كانوا يختلفون في المسائل فيما بينهم، كما يذكرها الإمام مالك نفسه في موطئه. ففي هذه الحالة كيف تكون أقوال بعض العلماء بالمدينة حجة على أقوال غيرهم من أهل العلم؟ وما هي المعايير التي تعتبر في ترجيح المسائل المختلف فيها بأنها هي «السنة» دون غيرها؟؟ وكيف يمكن مراعاة هذا الأصل من أصول الإمام مالك، خاصة اذا كان كلا الفريقين من أهل المدينة؟؟؟

أهل المدينة يخالفون السنة:

٧- لا شك أن أهل المدينة قد تركوا بعض السنن المهمة مثلا:

١- وضع اليد اليمنى على اليسرى. ليس العمل عليه عند المالكية، وهم يصلون وأيديهم مرسلة.

٢- يكتفون بالتسليم في الصلاة إلى جهة واحدة، وهذا خلاف مذهب جمهور الأئمة.

٣- تكره المالكية قراءة البسملة في الصلاة.

٤- سنة رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه، غير معمول بها لدى المالكية.

٥- لم يكن العمل بالجهر بالتكبيرات في المدينة.

٦- وصل التكبير بالقراءة من غير استفتاح ولا تعوذ. (مع أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جهر بالاستفتاح في الفريضة في مصلى النبي ﷺ، تعليماً، وعمل الصحابة به).

٧- يؤذن الفجر عند المالكية قبل دخول الوقت، مع أن السنة الصحيحة خلاف ذلك. والأذان ليس إلا وسيلة لإعلان دخول وقت الصلاة.

٨- صلى النبي ﷺ على الميت في المسجد، وليس العمل عليه عند المالكية.

لقد ذكر الإمام ابن حزم طائفة كبيرة من السنن التي تركتها المالكية ولم تتقيد بالعمل بها، مع أنها كانت معمولا بها في عهد النبي ﷺ وعصر الخلفاء الراشدين المهديين في المدينة(٥٢).

٩ـ لاينكر تأثير الحكومة والرئاسة على أعمال المدن والبلاد، وتقاليدها، «فالمدينة» كما كان فيها تأثير الخلفاء الراشدين وأئمة الهدى الآخرين، كذلك تأثرت من الفسقة والفجرة من الحكام والأمراء أيضا.

قال ابن حزم: «أما مذ مضى هذا الصدر الكريم ـ رضي الله عنهم ـ فوالله ما ولي المدينة ولا حكم فيها إلا فسّاق الناس، كعمرو بن سعيد، والحجاج بن يوسف، وطارق، وخالد بن عبدالله القسري، وعبدالله الرحمن بن الضحاك، وعثمان بن حيان المري. وكل عدو الله حاشى أبي بكر بن محمد بن حزم، وأبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز، فإنه كان كل واحد منهم فاضلا»(٥٣).

وكان من الطبيعي أن تتأثر مدينة الرسول بتأثيراتهم الخلقية، وبدعاتهم الوحشية، فكانت المدينة في عصر الإمام مالك مظهراً لهذه الثقافة المختلطة. فلا أدري إلى أي حدّ يأخذ «الشيخ الإصلاحي» وجهة نظر المالكية هذه بعين الاعتبار.

١٠ـ بعد هذه التغييرات الملموسة، والتأثيرات المختلفة التي مرت بها مدينة النبي ﷺ خلال قرن كامل، يعتبر «الشيخ» عمل أهلها أساسا للسنة، على ظن أنه لا يكون مستمداً إلا من سنة النبي ﷺ، ويتنحى عن السنة الصحيحة الثابتة على وهم أن أخبار الآحاد ظنّية.

فمن الصعوبة بمكان أن يفهم لماذا هذا الترجيح، ترجيح «الأوهام والظنون» على «العلم والحقيقة»؟!

من جهة أخرى لم يكن يتوقع هذا الموقف السلبي من قبل رجل ذي فهم ثاقب

---

(٥٢) «الأحكام» لابن حزم (٢/٢١٧ ـ ٢٢١، ٥٥٧، ٥٦١)، و«إعلام الموقعين» (٢/٣٩٥).

(٥٣) الأحكام لابن حزم (٢/٢٣٠).

مثل «الشيخ الإصلاحي» حتى يصدق عليه القول السائر: «صلت على الأسد، وبلت عن النقد».

ثم قال بكل سذاجة:

«رجّحت السنة التي عرفت بهذه الطريقة، على علم السنة الذي وصل بأخبار الآحاد»(٥٤).

يمكن أن توجه هذه الدعوة العاطفية، والنظرة الحماسية إلى الناس، باستغلال اسم «المدينة الطيبة» ولكن لا مجال لها في عالم «العلم» و «الدراية» و «البحث والدراسة» أبدا(٥٥).

١١ـ إن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ نفسه لا يعير عمل أهل المدينة ذلك الاهتمام البالغ الذي أعاره الشيخ إياه(٥٦) وهو لا يرى أبدا أن تردّ «السنة الصحيحة» بـ «عمل أهل المدينة»، لو كان ذلك في نظره على هذه الدرجة القصوى من الأهمية لم يتأخر في قبول اقتراح «هارون الرشيد» الخليفة العباسي المعروف أن يجعل موطأه دستوراً رسمياً للبلاد الإسلامية.

«إنه شاور مالكاً في أن يعلّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على مافيه فقال: لا تفعل فإنّ أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان، وكل سنّة مضت، قال: وفّقك الله يا أبا عبدالله!!»(٥٧)

---

(٥٤) «مجلة ترجمان القرآن» (شهر أكتوبر) ١٩٥٥م.

(٥٥) قال ابن حزم: «قالوا: إن جمهور الصحابة كانوا بالمدينة، وإنما خرج عنها الأقل، ومن المحال أن تغيب السنة عن الأكثر، ويدريها الأقل.

قال أبو محمد ابن حزم: وهذا فاسد من القول جدا، لأن الرواية إنما جاءت عن ألف صاحب وثلاثمائة صاحب ونيف، أكثرهم من غير أهل المدينة. وجاءت الفتيا عن مائة ونيف وثلاثين منهم فقط، أكثرهم من غير أهل المدينة، وهذه الأمور لا تطلق جزافا. ولا يؤخذ الحديث عمن لا يبالي أن يطلق لسانه بما يدري..» (الأحكام: ٦/٨٨٤ـ٨٨٥) (ص).

(٥٦) راجع لزيادة التوضيح «المرتبة الرابعة للاحتجاج بعمل أهل المدينة» في التعليق رقم (٤٢) وكذلك انظر «الرسالة» للإمام الشافعي (ص ٥٣٣ ـ ٥٣٥) طبعة أحمد شاكر.

(٥٧) إعلام الموقعين (٢/٣٨٣). ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة (٢/٨٧).

وحجة الله البالغة للدهلوي (١/١٤٥ ـ دار المعرفة بيروت). وذكر ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله» (١/١٣٢ ـ المنيرية) ما يشبه هذا الكلام منسوبا إلى «أبي جعفر المنصور» (ص).

لاريب أن الإمام مالك يعتبر بعلوم جميع أصحاب النبي ﷺ أينما حلّوا وارتحلوا. وكذلك «علم السنة» عنده ـ حيثما كان ـ في المدينة أو في غيرها من البلاد ـ هو الأساس، ولا يرى «عمل أهل المدينة» أساساً للسنة أبداً.

وأمّا ما يذكره في موطئه من «عمل أهل المدينة»، فهو للترجيح والتأييد لا كالدليل الأصلي، بل الدليل الأصلي هناك أيضا «السنة» التي تثبت بالطريق المتعارف عليه لدي المحدثين.(٥٨)

لقد تناول الشيخ الإصلاحي «قضية عمل أهل المدينة» بعناية فائقة، جرياً على رأي المتأخرين من المالكية، فيحق لهم ولمن يتحامى عنهم مثل الشيخ أن ينزلوه أي منزلة من الأهمية ولكن لا تُلقى مسؤوليات مثل هذه المحامات والوكالات على الإمام مالك ـ رحمه الله ـ لأنه لا يرى قطعاً بأن ترد السنة الصحيحة «بعمل أهل المدينة»(٥٩). فبات الأمر واضحاً أنه من المحامات التي لا يرضى عنها من يتحامى عنه، أو من أصناف الوكالات التي يرفضها الموكل نفسه.

١٢ـ انتقل من المدينة ما يقارب ثلاثمائة من أهل العلم إلى الكوفة ونواحيها، وبلاد الشام، ولم تكن هجرتهم من المدينة إلا للجهاد في سبيل الله، ونشر الإسلام، والقيام بالدعوة والإرشاد.

إذا كان الاعتماد على عمل أهل المدينة فقط، فيكون عدم حجية أفعال هؤلاء عقوبة شديدة لإيثارهم الدعوة والإرشاد على بقائهم في المدينة.

مع أن الآخرين الذين استوطنوا المدينة لمصالح دينية أو أغراض دنيوية،

---

(٥٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم أر في كلام مالك ما يوجب جعل هذا حجة، وهو في الموطأ إنما يذكر الأصل المجمع عليه عندهم، فهو يحكي مذهبهم..» (مجموع الفتاوي: ٢٠/ ٣١٠).

روى ابن عبدالبر بإسناده إلى الدراوردي قال: «إذا قال مالك: وعليه أدركت أهل بلدنا، وأهل العلم ببلدنا، والأمر المجتمع عليه عندنا، فإنه يريد ربيعة بن أبي عبدالرحمن وابن هرمز» (التمهيد لابن عبدالبر: ٤/٣ ـ طبعة وزارة الأوقاف المغربية ط. ثانية ١٩٨٢م) (ص).

(٥٩) قال الفاضل عبدالوهاب في كتابه أصول الفقه: إن هذا ليس إجماعاً ولا حجة عند المحققين من أصحاب مالك، وربما جعله حجة بعض أهل المغرب من أصحابه، وليس معه للأئمة نصّ ولا دليل، بل هم أهل تقليد» (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٣١٠) (ص).

صارت أفعالهم معيارا على السنة النبوية. إذا بلغت العصبية الوطنية إلى هذا المدى البعيد من الثقة والاعتماد، فهل يبقى هناك أي قيمة للعلم والرواية، والبحث والتحقيق في الإسلام:

فما حبّ الديار شققن قلبي * * * ولكن حبّ من سكن الديارا

١٣ـ إذا اتخذت «الأعمال الإنسانية» بشرف الوطنية المحضة وسيلةً للتشكيك في «الأحاديث الصحيحة»، و «أخبار الآحاد» انفتح باب خطير لرفض الحديث وإنكار السنة.

﴿فَإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصَارُ ولكِنْ تَعْمى القُلُوبُ الَّتِي في الصُّدورِ﴾ [سورة الحج: ٤٦].

١٤ـ من الحقائق التي لا تنكر أن ذخائر العلوم النبوية كانت توجد عند غير المدنيين من الصحابة أيضا. ومنها مالم يكن عند أهل المدينة(٦٠)

وفي هذه الحالة إن عُمِلَ بالحديث فماذا تكون أهمية «عمل أهل المدينة»؟ وإن رجّح عمل أهل المدينة على الحديث، فما هو ذنب منكري الحديث حتى يُرموا هم فقط بجريمة رفض السنة؟!

والآن نترك المجال للشيخ أن يحكم بنفسه، هل يتقوى بهذه الأصول «مذهب حجية الحديث»، أم تتقوى بها قضية إنكار السنّة؟

١٥ـ ذكر الإمام مالك في عدة مواضع من موطئه «عمل أهل المدينة» وسياقه لايتعدى حد الترجيح في المسائل، ولا يعني بذلك إثبات حجيته، وإلزامه على الآخرين، بل في بعض الأحيان لا يذكره إلا لإظهار الواقع المحض بأنه عمل بلده.

بعد ذكر اقتراح الخليفة العباسي «هارون الرشيد» بصدد إعطاء «الموطأ» صفة رسمية في البلاد، ورفضِ الإمام مالك له، قال ابن القيم:

---

(٦٠) أصول الفقه للخضري (ص ٢٧٧) (ص).

«وهذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة، وإنما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل، ولم يقل قط في موطئه، ولا غيره: «لايجوز العمل بغيره»، بل يخبر إخباراً مُجَرَّداً هذا عمل أهل بلده. فإنه ـ رضي الله عنه وجزاه عن الإسلام خيرا ـ ادَّعي إجماع أهل المدينة في نيف وأربعين مسألة»(٦١)

والغالب أن الشيخ وصل إلى توجيه عمل أهل المدينة «بالسنيّة» بتقرير أي رجل من متأخري المالكية، أو تولّدت هذه الفكرة من درايته الخاصة. وأما أقوال الإمام مالك فلا يوجد فيها أي دليل على ذلك.

معروف أن الشيخ الإصلاحي ليس من «أهل الحديث» ولكنه متعود على النظر في القضايا بالذهن المفتوح. فإن يراجع الأحكام لابن حزم، والإعلام لابن القيم، يتفق على ما أقول إن شاء الله.

العناصر التكوينية لعمل أهل المدينة:

تناول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ خلفيات «عمل أهل المدينة» بذكرها ما نصه: « (ومن المعلوم أن العمل بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين والصحابة بالمدينة) كان بحسب من فيها من المفتين والأمراء، والمحتسبين على الأسواق، ولم تكن الرعية تخالف هؤلاء. فإذا أفتى المفتون نفّذه الوالي، وعمل به المحتسب، وصار عملا، . فهذا هو الذي لا يلتفت إليه في مخالفة السنن، لا عمل رسول الله ﷺ وخلفائه، والصحابة، فذاك هو «السنة» فلا يخلط أحدهما بالآخر. فنحن لهذا العمل أشدّ تحكيما، وللعمل الآخر إذا خالف السنة أشدّ تركاً وبالله التوفيق»(٦٢).

(٦١) «إعلام الموقعين» (٢/٣٨٣) وكذا في الأحكام لابن حزم (٤/٥٥٨). وفي الأحكام (٦/٨٧٩): ثمان وأربعين مسألة. ثم قال: «مع أن الخلاف موجود في أهل المدنية في أكثر تلك المسائل بأعيانها، أما سائرها فلا خلاف فيها بين أحد لا مدني ولا غيره. ولم يدع إجماعاً في سائر مسائله فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد والجهل الفاضح، في إطلاق الدعوى على جميع أقوالهم، أو أكثرها، إنها إجماع أهل المدينة. وحتى لوصح لهم هذا القول الفاسد فوجب أن لا تقبل رواية ابن القاسم وأشهب وابن عبدالحكم وسائر المالكيين قديما وحديثا، لأنهم ليسوا مدنيين. فإن قال قائل: إنهم أخذوا من أهل المدينة. قيل: كذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر ومكة واليمن أخذوا عن أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون. .» (ص).

(٦٢) «إعلام الموقعين» (٢/٣٩٤) والزيادة منه.

ثم ذكر «السنن» التي أهملت عند المالكية، وكانت معمولا بها في عهد الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة(٦٣).

وقد بين الحافظ ابن حزم هذه الأقوال فقال:

«أما مذ مضى هذا الصدر الكريم ـ رضي الله عنهم ـ فوالله ما ولي المدينة ولا حكم فيها إلا فسّاق الناس، كعمرو بن سعيد، والحجاج بن يوسف، وطارق، وخالد بن عبدالله القسري وعبدالرحمن بن الضحاك، وعثمان بن حيان المري وكل عدو لله حاشى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز فإنه كان كل واحد منهم فاضلاً(٦٤)

ولهذا كان عمل أهل المدينة متأثرا بأعمالهم أيضا.

إن «مصر» ـ أيضا ـ اليوم تعتبر مهداً لعلم الدراية، فقبل أن نتطرق إلى موضوع آخر، نعرف رأي الشيخ «حسن أحمد الخطيب» ـ أحد علماء مصر ـ في «عمل أهل المدينة» حيث قال:

«قالوا: إن عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل الأمصار، فلا فرق بين عملهم وعمل أهل العراق والشام والحجاز، وإنما العبرة بالسنّة. فمن كانت معهم فهم أهل العمل المتّبع وكيف يكون عمل بعضهم حجة على بعض إذ اختلف علماء المسلمين، وقد انتقل أكثر أصحاب رسول الله ﷺ عن المدينة، وتفرقوا في الأمصار، وأكثر علمائهم صاروا إلى الكوفة والبصرة والشام؟. وإنما الحجة اتباع السنة فهي

---

(٦٣) «المصدر السابق» (٢/ ٣٩٥-٣٩٦) وقال: «ولو تركت السنن للعمل لتعطلت سنن رسول الله ﷺ ودرست رسومها وعفت آثارها. وكم من عمل قد اطرد خلاف السنة الصريحة على تقادم الزمان وإلى الآن، وكل وقت تترك سنة، ويعمل بخلافها، ويستمر عليها العمل فتجد يسيرا من السنة معمولا بها على نوع تقصير. وخذ بلا حساب، ما شاء الله من سنن قد أهملت، وعطل العمل بها جملة فلو عمل بها من يعرفها لقال الناس: تركت السنة.

فقد تقرر أن كل عمل خالف السنة الصحيحة لم يقع من طريق النقل البتة، وإنما يقع من طريق الاجتهاد. والاجتهاد إذا خالف السنة كان مردودا. وكل عمل طريقه النقل فإنَّهُ لا يخالف سنة صحيحة البتة» (ص).

(٦٤) الأحكام لابن حزم (٢/ ٢٣٠) وقد ذكره المصنف فيما سبق.

الأصل الذي يجب أن يرجع إليه، وليس عمل مصر أو بلد أصلا، ولا معيارا في التشريع»[٦٥].

(٦٥) «فقه الإسلام» (ص ١٧٢).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

خـــبر الآحـــــاد

إن مسألـة «خبر الواحد»(٦٦) تتعلق بها كثير من المباحث الفنية التي توجد تفصيلاتها في الكتب المطولة من «أصول الفقه»، و «أصول الحديث».

---

(٦٦) الخبر نوعان: «متواتر» و «آحاد». وحجية المتواتر متفق عليها لدى جميع العقلاء غير السمنية والبرهمية، لأنهم يرون أن العلم اليقيني لا يحصل بأي خبر من الأخبار. متى مالا يحصل اليقين من الأفراد والآحاد فكيف يحصل بالمتواتر، وهو اسم لمجموع الآحاد.

وما عدى «المتواتر» يسمى «آحادا» في الإصطلاح، كان المخبر واحدا أو أكثر. ومعلوم أن جميع معاملات الدين والدنيا تتحقق بخبر الواحد، وتتعطل المعاملات وتتردى من مستوى الدولة حتى العامة من الناس إن تُرِكَ العمل بخبر الواحد؟.

ومن ناحية أخرى يكون توفر عدد التواتر في الخبر أقل نسبيا، وكذلك يتعذر وجوده في تحقيق جميع الأعمال والأخبار.

إن مكان خبر الواحد من حيث الإفادة لم يكن موضع النقاش والجدال أبدا. وكان الأنبياء والرسل يرسلون الوفود للدعوة إلى الله، حتى كانت تقع الحروب على أخبار الوفود، ويقتل فيها آلاف من الناس، وكل ذلك اعتمادا على خبر الواحد.

وقال الله عز وجل: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا إِنْ جَاءكُمْ فَاسِقٌ بنبأ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة الحجرات: ٦].

لم يؤمر في هذه الآية الكريمة بأن يُردَّ خبر الفاسق، بل أكدّ فيها للتأكد منه. وأيضا ينبىء تخصيص وصف الفسق في الآية بأنه إذا كان المخبر ثقة دينا لا يحتاج إلى التحقق من خبره ذاك الاحتياج. وبهذا يتبين مدى أهمية خبر الواحد في أمور الدين والدنيا.

وكذلك لم يؤمر بترك الاعتماد على أقوال المنافقين اجتنابا من إرجافهم بل تُرد إلى أهل العلم والفضل، وأهل الاستنباط والاستخراج ليتمكنوا من أخذ النتائج الصحيحة منها.

وقال الله عز وجل ـ في الحث على الدعوة والإرشاد: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ منْهُم طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّينِ ولِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إذا رَجَعوا إلَيْهِم﴾ [سورة التوبة: ١٢٢].

لفظ «الطائفة» يطلق على واحد وما فوق، وكلا مهم لا يكون إلا خبراً آحادياً، ولم يشترط فيهم أي شرط عددي بحيث لا يتلفظون بشيء إلا أن يكون خمسين أو مائة.

ومعلوم بالضرورة أنهم إذا قالوا شيئا يجب الاعتماد عليه حسب هداية القرآن الكريم. وهذا مما صرّح به كتاب الله عز وجل ـ على حجّية خبر الواحد، وحتى النبي ﷺ لم يشترط عليه بأن لا يبلغ أوامر الله إلا أن يصل عدد =

المستمعين حدّ التواتر. فلو لم يكن خبر الواحد حجة شرعية لكانت «توجيهات» النبي ﷺ تقيّد بشروط بهذا الصدد لزاماً، بهذا يتضح كون الآحاد حجة شرعية.

ولأجل هذا وذاك احتجّ به أئمة السنة بعد التثبت منه والتأكد. واعتبروا به بكل أهمية إذا كان محتفًّا بالقرائن، وقبلوا ما يثبت منه بحيث العلم.

ومما لا يخفى أن غالب الأخبار «آحادية» في كتب السنة. وقام المحدثون بتحقيقها وتبيينها إذا مست الحاجة إليه، واختبروا القرائن، ووضعوا الأصول والقواعد لذلك. وهذا الذي كان ممكناً لهم، والإنسان ليس مسئولا عما هو فوق إمكانياته. وذلك لأن أعماله، وعلمه ومعارفه، وجهوده محدودة بحدود الوسائل، ولم يكلفه الله عز وجل، أكثر من هذا، ولا هو مؤهل لذلك.

تحقيق القول في خبر الواحد:

إن القرن الأول الهجري يعتبر عصراً ذهبيا للروايات الإسلامية. وكانت الروايات العلمية والعملية للشريعة في هذه الفترة من الزمن على ازدهارها وأوجها. وكل ما تحقق في ذلك العصر من الأعمال العلمية الإسلامية يستحق الاعجاب والتقدير من وجهة النظر الإسلامية للغاية قال ابن حزم:

«فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة علمها كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التأريخ فخالفوا الإجماع في ذلك» (الأحكام: ١/١٠٢) وقال الشيخ محمد إبراهيم الوزير اليماني (ت ٨٧٠ هـ):

«وقد انعقد إجماع المسلمين على وجوب قبول الثقات فيما لايدخله النظر، وليس ذلك بتقليد، بل عمل بمقتضى الأدلة القاطعة الموجبة لقبول أخبار الآحاد، وهي محررة في موضعها من فن الأصول. ولم يخالف في هذا إلا شرذمة يسيرة وهم متكلموا بغداد من المعتزلة. والإجماع منطبق قبلهم وبعدهم على بطلان قولهم» (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ١/٣٢ ـ دار المعرفة ببيروت ١٩٧٩م)

اعترض على أخبار الآحاد في كل العصور غالبا أولئك الناس الذين كانوا غافلين عن النفسيات الإنسانية وجاهلين بحدودها. وكذلك في هذا العصر أيضا يمهّدُ الطريق للتشكيك فيها من قبل عُبَّاد الطبيعة والعقل الذين تعودوا على الكلام حول السماء جالسين على الأرض.

وقصارى القول أن الضجّات ضد أخبار الآحاد أثيرت في عصور مختلفة دائماً من مثل هذه الأوساط التي كانت بنفسها إما داعية إلى البدعة، وإما متأثرة بالمبتدعة نوعا ما.

وإليكم جدولا زمنيا لإنكار الحديث مع ذكر الفرق التي أنكرته:

منكر والحديث	نوعية الأحاديث التي أنكروها	زمن الإنكار
١ـ الخوارج	الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت	سنة ٢٠٠ هـ
٢ـ الشيعة	الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة	سنة ٢٠٠ هـ
٣ـ المعتزلة والجهمية	الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل	
٤ـ القاضي عيسى بن أبان وأتباعه	الأحاديث المروية عن غير الفقهاء من الصحابة	سنة ٢٢١ هـ

٥ـ القاضي أبو زيد الدبوسي وغيره من متأخرة الفقهاء	الأحاديث المروية من غير الفقهاء من الصحابة	
٦ـ شرذمة يسيرة من متأخرة الفقهاء مع المعتزلة والمتكلمين	رد أخبار الآحاد في الأصول والفروع	بعد ٤٠٠ هـ
٧ـ الطائفة المنبهرة من الحضارة الغربية، ومنها «جراغ علي» والسيد أحمد خان وغيرهما	هذه الطائفة كانت جاهلة بفن الحديث. والأحاديث في تحقيقها «ذخيرة التأريخ» ما وافق منها طبيعتها قبلته وما خالفها ردّته	تقريبا ١٣٠٠ هـ
٨ـ عبدالله الجكرالوي، ومحمد رمضان جوجرانواله، وحشمت علي اللاهوري رفيع الدين الملتاني	إنكار الحديث بالكلية	بعد ١٣٠٠ هـ
٩ـ أحمد دين الأمرتسري، غلام أحمد برويز وغيرهما ممن تأثر بالسيد أحمد خان، ولكنهم جهال أخرقون	عندهم الكتاب والسنة بل الدين كله لعبة. أو على الأكثر «الدين» نظرية سياسية تقبل التغيير والتبديل في كل عصر. وأما «أحمد دين» فكان يستثني منه بعض الأعمال المتواترة».	١٣٠٠ هـ
١٠ـ الشيخ شبلي، والشيخ حميد الدين الفراهي، والشيخ المودودي، والشيخ أمين أحسن الإصلاحي. وعامة أبناء الندوة ماعدا السيد سليمان الندوي ـ رحمه الله ـ.	هؤلاء ليسوا بمنكري الحديث إلا أنه يظهر من مناهج تفكيرهم الاستخفاف بالحديث، واحتقاره، وتنفتح من أساليب كلامهم الأبواب السرية لإنكار الحديث.	١٣٠٠ ـ ١٤٠٠هـ

هذا الجدول نتيجة لدراستي الشخصية لتاريخ علم الحديث، ولا أصرّ على أي جزء منه. وأشكر من ينبهني على زلّاتي في إعداده. وإني أرى أن «حركة إنكار الحديث» لم تبلغ إلى ماهي فيه الآن إلا باجتياز هذه المراحل التدريجية.

إن الحديث النبوي بعد التأكد من صحته والتحقيق من إسناده، يصل في التشريع إلى ما فيه القرآن الكريم من العناية والأهمية، وما يترتب من إنكار القرآن من نتائج على إيمان الرجل ودينه، يترتب من إنكار الحديث أيضا.

متى وقع الخلاف في تأويل ألفاظ القرآن الكريم، لاتكون أي شبهة في قطعية ألفاظه، بل يبحث في تأويل المفهوم، وتعيينه. ولكن التأويل الذي يوافق القواعد الصحيحة وعلوم السنة، إنكاره يعتبر إنكاراً للقرآن. ولا

ليس هناك عدد معيّن للرواة في «الآحاد»، بل كل ما سوى «المتواتر» يسمّى «آحادا»[٦٧].

أمّا إفادة «خبر الآحاد» العلم فإن خلا عن «قرائن اليقين»، أو وجدت فيه «قرائن الضعف» لا يفيد العلم قطعاً. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ولا ريب أن مجرد «خبر الواحد» الذي لا دليل على صدقه لايفيد العلم»[٦٨].

وقد عين «الشاه ولي الله المحدث الدهلوي» خمس طبقات[٦٩] لكتب الحديث ودواوين السنّة. وقال في آخر هذا المبحث:

«أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين، وحوم حماهما مرتعهم ومسرحهم».

= يمكن لأحد أن ينجو من هذه الفتوى بدليل الاختلاف في التأويل.
وكذلك الأحاديث التي تثبت صحتها في ضوء القواعد الصحيحة وتصريحات المحدثين إنكارها يعد كفرا، ويكون مرادفا للخروج عن الملة.
إن الاختلاف المجرد في حجية الحديث، ومن قبل أمثال هؤلاء «الأفاضل» الذين لايعرفون حقيقة هذا الفن، لايمكن أن يزيل أي حقيقة من الحقائق الثابتة من مكانها. كما أن القرآن الكريم رغم الاختلاف في تأويله كلام الله ـ عز وجل ـ وحجة شرعية قطعا. كذلك الحديث بعد التحقق من صحته، والتثبت منه وحي من الله تعالى إلى النبي ﷺ وحجة في التشريع مع القرآن. وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٢هـ): «... لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه. فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله» (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ص ١٣٧ الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ).

(٦٧) راجع «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٢٥) وكذلك التعليق رقم (٤١) (ص).

(٦٨) «الرد على المنطقيّين» (ص ٣٨) (طبعة لاهور باكستان ١٩٧٦م) (طبعة مصورة).

(٦٩) أما باعتبار الصحة والشهرة فقسمها على «أربع طبقات»، وبعد الانتهاء منها قال: (وههنا طبقة خامسة): منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع...»
(فالطبقة الأولى) تحتوي على «الموطأ» للإمام مالك، والصحيحين»، و (الثانية) تشمل من السنن: سنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وكاد «مسند أحمد» أن يكون من جملة هذه الطبقة. و (الثالثة) تشمل «مسند أبي يعلى»، و «مصنف عبدالرزاق» و «مصنف ابن أبي شيبة» و «مسند عبد بن حميد» و «الطيالسي» وكتب «البيهقي» و «الطبراني»، و (الرابعة) «كتب قصد مؤلفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين، وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوهوا بأمرها» (راجع للتفصيل «حجة الله البالغة ١/١٣٣-١٣٥» (ص).

وأما «الثالثة» فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال، وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها «المتابعات» و «الشواهد» ﴿قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً﴾ [سورة الطلاق: ٣].

وأما «الرابعة» فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين. وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من «الرافضة» و «المعتزلة» وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث والله أعلم»[٧٠].

وذلك لأن قرائن الصدق في هذه الطبقة والتي تليها تكاد تنعدم، وأسانيدها لا تخلو من اضطراب، ورواتها مجاهيل عموماً، لا تذكر تراجمهم في كتب أسماء الرجال.

قرائن الصدق في خبر الواحد:

يحصل العلم بخبر الواحد، ويجب العمل به إذا احتفّ بقرائن الصدق، على سبيل المثال:

- أن يكون صحيح الاسناد.
- وتلقته الأمة بالقبول.
- والتزم مؤلف الكتاب الذي ورد فيه بالصحة.
- ووافقته الأمة على التزامه بها.
- وتناوله العلماء شرحاً، وتعليقاً، وحلّا لغرائبه، وضبطا لرجاله. وبالاختصار نظروا إليه بعين الاعتبار.
- أو نقله الواحد من الواحد مع توفر شروط الصحة فيه.
- أو عملت به الأمة مع ثقة رواته.

كتب العلامة «سيف الدين علي بن محمد الآمدي» مفصلا عن «خبر

---

(٧٠) المصدر السابق (١/ ١٣٥).

الواحد»[٧١] إلا أنه أجمل إجمالاً للغاية في بيان «مذهب أهل الظاهر»، و «مذهب أهل الحديث» في خبر الواحد. فمن أراد التفصيل في هذا الموضوع فليراجع لزاماً، كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام ابن حزم[٧٢]، وكتاب «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» للإمام ابن القيم[٧٣]، لأنهما تناولا هذا الموضوع بالتفصيل المفيد، فاتضح منه «مذهب أهل الحديث» وضوح الشمس في رابعة النهار.

ولا بأس من ذكر بعض المقتطفات من كتاب ابن حزم، حيث أثبت بالدلائل الواضحة، والبراهين الساطعة «قبول خبر الواحد» و «وجوب العمل به».

قال:

«والقسم الثاني من الأخبار: ما نقله الواحد من الواحد. فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به، ووجب العلم بصحته أيضا»[٧٤].

وبعدما ساق الأدلة القوية على ما ذهب إليه قال:

«فصحّ بهذا إجماع الأمة كلها على قبول «خبر الواحد» الثقة عن النبي ﷺ.[٧٥]

وقد فنّد آراء المخالفين له تفنيداً مسهبا، وبشدته المعهودة، فقال:

«وقد ثبت عن «أبي حنيفة» و «مالك»، و «الشافعي» و «أحمد» و «داود» - رضي الله عنهم - وجوب القول بخبر الواحد. وهذا حجة على من قلّد أحدهم في وجوب القول بخبر الواحد، وإن خالف من قلّده من بعض من ذكرنا خطأ وتناقضا لا يعري منه بشر بعد رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق»[٧٦].

(٧١) راجع «الأحكام في أصول الأحكام» للآمدي (١/٢٣٣-٢٩٩).

(٧٢) راجع «الأحكام» لابن حزم (١/٩٧-١٣٤).

(٧٣) راجع «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٣٣٢-٤٤١).

(٧٤) «الأحكام لابن حزم» (١/٩٧، ١٠٧).

(٧٥) «المصدر السابق» (١/١٠٢).

(٧٦) «المصدر السابق» (١/١٠٦).

موقف الفقهاء المتأخرين من خبر الواحد:

ذكر الإمام ابن حزم إجماع الأئمة المتقدمين على قبول خبر الواحد، وعلى وجوب العمل به. ثم ذكر المتأخرين من الفقهاء الذين تأثروا بالمعتزلة، وأهل الكلام في تشكيكهم في «خبر الواحد»، وزعموا أن «الظن الاصطلاحي»[٧٧] الذي يحصل بخبر الواحد خارج عن حدود العلم، وركّز بهذا الصدد على أصلين:

١- إن «الدين» قد اكتمل، كما هو واضح من قول الله تعالى: ﴿**اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الإِسْلَام دِيناً**﴾ [سورة المائدة: ٣].

وقد ضمن الله عز وجل حفظه فقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾ [سورة الحجر: ٩]

على رأي الفقهاء المتأخرين: إذا سيطرت الأوهام والظنون على «الدين الكامل»، واختلط الحق بالباطل اختلاطاً لا يتميز أحدهما من الآخر، فكيف يصير «الذكر» مضمون الحفظ على ما قال الله سبحانه وتعالى؟

ومعروف أن لفظ «الذكر» يشمل كتاب الله، وسنة رسوله كليهما.

فإن قبول قول المتأخرين من الفقهاء يلزم منه تخلي الله عز وجل عن حفظه. ثُمّ عقّب عليه وقال:

«هذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين، وتشكيك في الشرائع»[٧٨].

٢- إن الشبهات التي تثار حول خبر الواحد، كلها تتعلق بالإسناد. ولا ريب أن الصحابة - رضي الله عنهم - لما سمعوا أقوال النبي - ﷺ - لم يكن حينئذ «إسناد» و «لاشبهة». وبعد ذلك نشأت الفتن والشبهات، واحتاج الناس إلى الاسناد.

فهل كان ضمان حفظ الله عز وجل للذكر خاصاً لتلك الفترة من العهد النبوي،

---

(٧٧) ذهب «أئمة الأصول» إلى أن «خبر الواحد» ظني الثبوت، و لكن لايراد بهذا «الظن» الحاصل منه في «اصطلاح المحدثين» إلا أن مرتبته أقل مما يحصل بالمتواتر. وليس هذا «الظن» بمعنى «الوهم» كما يزعمه منكرو الحديث.

(٧٨) المصدر السابق (١/ ١١٠-١١١).

وانتهى حفظه بانتهائها، ولم يبق مضمون الحفظ للعصور المتلاحقة المستقبلة، وغلب الوضع، والكذب، والوهم والدجل على الدين؟؟؟

لم يقع هذا كله، فثبت لزاماً أن «الدين» يكون مضمون الحفظ إلى القيامة، ولا يتحقق هذا إلا بالحفاظ على أخبار الآحاد، وقال:

«فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله، مبلغاً إلى رسوله الله ﷺ حق مقطوع به، موجب للعمل والعلم معاً»[٧٩].

(٧٩) المصدر السابق (١/١١٢).

مذهب «أهـــل الحديـــث»

إن «خبر الواحد» إن احتف بـ «قرائن الصدق» بحيث يكون رواته ثقاتٍ وإسناده متصلا، يفيد العلم.

«وعند بعض أهل الحديث يوجب العلم لأنه يوجب العمل ولا عمل إلا من علم»(*).

ولا شك أن العمل فرع العلم، وفي صورة عدم العلم على أي شيء يكون العمل، وكيف؟ ولأجل هذا ذهب «أهل الحديث» إلى أن «خبر الواحد» يفيد العلم واليقين.

وقال الآمدي:

«والمختار حصول العلم بخبره إذا احتفت به القرائن، ويمتنع ذلك عادة دون القرائن»(٨٠).

وقال البزودي:

«قال بعض أهل الحديث يوجب علم اليقين لما ذكرنا أنه وجب العمل به، ولا عمل من غير علم. وقد ورد «الآحاد» في أحكام الآخرة، مثل «عذاب القبر»، و «رؤية الله تعالى بالأبصار»، ولاحظّ لذلك إلا العلم(٨١).

يرى بعض أهل العلم أن الاستدلال بخبر الواحد يصحّ في «الأحكام»، ولا يصح في «العقائد والأصول»(*). وأما «أهل الحديث» فإنهم لا يفرقون بين

(*) التلويح (٢/٣).

(٨٠) الأحكام للآمدي (١/٢٣٤ ـ دار الفكر).

(٨١) أصول البزدوي (٢/٣٧١ ـ دار الكتب بيروت ١٩٧٤ .م على حاشية كشف الأسرار).

(*) قال ابن القيم في مختصر الصواعق (٢/٤١٢): «وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة..».

«العقائد» و «الأحكام» في الاستدلال عليها بخبر الواحد، وهو عندهم حجة كما هو واضح من تحرير الامام البزودي الآتي:

«ذهب أكثر أهل الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة. وهو مذهب «أحمد بن حنبل»(**).

وقال ابن قيم الجوزية ـ وهو بصدد الرد على من ينفي حصول العلم عن خبر الواحد:

«فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ـ ﷺ ـ، خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية، والرافضة، والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة.

وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرّح الأئمة بخلاف قولهم.

فممن نصّ على أن «خبر الواحد» يفيد العلم: «مالك» و «الشافعي» و «أصحاب أبي حنيفة»، و «داود بن علي»، وأصحابه كأبي محمد بن حزم. ونصّ عليه الحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي.

قال ابن خوازمنداد في كتاب أصول الفقه ـ وقد ذكر خبر الواحد الذي لم يروه إلا الواحد والاثنان ـ:

«ويقع بهذا الضرب أيضاً «العلم الضروري» نصّ على ذلك «مالك» وقال أحمد في حديث الرؤية: نعلم أنها حق، ونقطع على العلم بها. وكذلك روى المروذي قال: قلت لأبي عبدالله: ههنا اثنان يقولان: إن الخبر يوجب عملا ولا يوجب علما. فعابه، قال: لا أدري ما هذا»؟(٨٢)

(**) كشف الأسرار لعبدالعزيز البخاري (٢/٣٧١ ـ تصوير دار الكتب بيروت ١٩٧٤م).

(٨٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٣٦٢-٣٦٣) وزاد: «قال القاضي: وظاهر هذا أنه يسوي بين العلم والعمل...».

يتضح من هذا، أن «الأئمة الأربعة»، وغيرهم من العلماء المتقدمين يوافقون على «مذهب أهل الحديث» في «خبر الواحد»، وحقاً أن الشبهات في قبوله، وعدم الاعتماد عليه لم تنشأ إلا بعد أن هجمت «المعتزلة»، و «المتكلمون» على العقائد الإسلامية هجوما عنيفاً للتشكيك فيها، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل تأثر به المتأخرون من الفقهاء تأثراً عجيباً.

دور الذوق والوجدان في الحصول على العلم واليقين:

إن «العلم» و «اليقين» أمر ذوقي ووجداني إلى حد كبير، لا يعتبر فيه بعدد المخبرين فحسب بل صفاتهم أيضا تنظر إليها بعين الاعتبار.

مثلاً، إن جاء رجل ديّن خلوق بخبر، نشعر فيه الاطمئنان الكافي، ونعتمد عليه، وإن كان حظّه من الزهد والورع قليلا.

ولكن ربما لايطمئن القلب ذاك الاطمئنان، على خبر العامة من الناس، أو على خبر رجال ليسوا أصحاب دين، مع كثرة عددهم، لأن صفات الرواة وقرائن الصدق الأخرى تعتبر، وتؤثّرُ في زيادة العلم واليقين.

مما يثير العجب أن «قيادة الجماعة الإسلامية» بدأت تردّد ورد «ظنّية خبر الواحد» مثل الفرق الأخرى، وكان المفروض أن يختلف منهج «الجماعات الإسلامية» ـ بهذا الصدد ـ عن منهج أصحاب البدع والأهواء.

ومن المؤسف جداً أن تسوّى «الجماعة» التي تهدف إلى «إقامة الدين» بين «رواة الحديث» و «نقله الأخبار العامة»، وتتأثر بمغالطات أهل الاعتزال والتجهّم، وتبدي الآراء الخطيرة، والأفكار المريضة في هذه الفترة الدقيقة من الزمن التي زادت فيها مشاغبات أهل البدع والأهواء في البلاد، ضد السنّة.

وغير خافٍ أن الأحاسيس الذوقية لأهل الديانة، وكيفياتهم الوجدانية لا يلمسها إلا أمثالهم من أهل الدين، ويتعذّر فهمها على المبتدعة والمخرّفين. فأئمة الحديث كانوا يقدّرون هذه الكيفيات تقديراً دقيقاً وعلى أحسَنِ الوجوه.

ولهذا اعتبروا في الآحاد مع الشروط الأخرى «بصفات الرواة»، و «القرائن الإيجابية» و «التأثيرات السلبية». فقالوا:

«والآحاد في هذا الباب قد تكون «ظنوناً» بشروطها، فإذا قويت صارت «علوماً» فإذا ضعفت صارت «أوهاماً» و «خيالات فاسدة»[٨٣].

أهمية التلقي بالقبول:

إن الأحاديث تترقى إلى درجة العلم واليقين بتلقي الأمة إياها بالقبول عملا بها، وتصديقا لها.

- كحديث عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات»[٨٤].
- حديث عائشة: «حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك»[٨٥].
- وخبر ابن عمر: «فرض رسول الله ـ ﷺ ـ صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير، والذكر والأنثى»[٨٦].
- وخبر أبي هريرة: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»[٨٧].
- وحديث عائشة وغيرها: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[٨٨].
- حديث سعيد بن زيد وعبدالرحمن بن عوف في «تعيين العشرة المبشرين بالجنّة»[٨٩] وأمثال ذلك.

---

(٨٣) قاله ابن تيمية انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٣٧٢).

(٨٤) أخرجه البخاري (١/٩ ـ مع الفتح طبعة السلفية) ومسلم برقم (١٩٠٧ ـ طبعة محمد فؤاد عبدالباقي).

(٨٥) أخرجه البخاري (٥/٢٤٩)، ومسلم (١٤٣٣).

(٨٦) أخرجه البخاري (٣/٣٦٧-٣٧٧) ومسلم برقم (٩٨٤)

(٨٧) أخرجه البخاري (٩/١٦٠) ومسلم (١٤٠٨).

(٨٨) أخرجه البخاري (٦/٢١١) ومسلم (١٤٤٤) وغيرهما من أصحاب السنن. وقال الترمذي (١١٤٧): والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم بينهم في ذلك خلافاً. وقال في الحديث رقم (١١٤٦) بعدما رواه عن علي: «وفي الباب عن ابن عباس وعائشة وأم حبيبة».

(٨٩) أخرجه أبو داود برقم (٤٦٥) والترمذي (٣٧٤٨، ٣٧٥٨) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ـ رضي الله عنه ـ والحديث صحيح.
وكذلك أخرجه الترمذي (٣٤٧٤) عن عبدالرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بعد سرد هذه الأحاديث وغيرها:

«فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين. وأما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع»(٩٠)

ولقد اتفقت الأمة على صحة «أحاديث الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم ـ رحمهما الله ـ، وحصل هذان الكتابان على درجة التلقي بالقبول.

وذلك ـ على قول ابن الصلاح ـ:

«لا تفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به..»(٩١).

نحن لا نكلّف «الشيخ الإصلاحي» أبداً أن يعتقد «العصمة» في «أئمة الحديث» وأنّي ذلك لأحد غير النبي ﷺ، ولكن كان له أن ينظر في «عصمة الأمة»(٩٢)، لأن تلقي الأمة هذه الأحاديث بالقبول قرينة جد قوية من القرائن المعتبرة بهذا الصدد، لدى أئمة الحديث وأهله.

يوجد في كتاب «دراسات اللبيب»(٩٣) مبحث مفصل نفيس حول إفادة «أحاديث الصحيحين» العلم واليقين، وتلقي الأمة إياها بالقبول. وإننا نتغاضى ههنا عن سرده لطوله، فليراجع ما هنالك لأنه ممتع ومفيد جداً لطلّاب الحق وأهل التحقيق.

---

(٩٠) «مختصر الصواعق» (٢/٣٧٢-٣٧٣) وزاد: «وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة. والمسألة منقولة في كتب «الحنفية» و «المالكية» و «الشافعية» و «الحنبلية».

«.. وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني ومن تبعه مثل أبي المعالي، والغزالي، وابن عقيل..» (ص).

(٩١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٤) طبعة المكتبة العلمية بيروت ١٩٨١م.

(٩٢) «إن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة. كما لو اجتمعت على موجب عموم، أو مطلق، أو اسم حقيقة، أو على موجب قياس، فإنها لاتجتمع على خطأ. وإن كان الواحد منهم ـ لو جرّد النظر إليه ـ لم يؤمن عليه الخطأ فإن «العصمة» تثبت بالسنة الإجماعية كما أن خبر التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد واحد من المخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع. والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها ورؤياها..» قاله ابن تيمية («مختصر الصواعق المرسلة» ٢/٣٧٤) (ص).

(٩٣) كتاب «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب» للشيخ محمد معين السندي (ت ١١٦١ هـ). طبع في مطبعة العرب بكراتشي سنة ١٩٦٥م.

ومن العلماء المعاصرين كان الشيخ السيد «أنور شاه» الكشميري ـ رحمه الله ـ فريد عصره في دقة النظر، وسعة الاطلاع، وهو يقول في تعليقه على صحيح البخاري:

«حاصله أنه يفيد القطع إذا احتف بالقرائن، كخبر الصحيحين على الصحيح، بيد أنه يكون نظريا. ونسب[٩٤] إلى «أحمد» أن «أخبار الآحاد» تفيد القطع مطلقاً[٩٥].

في الحقيقة أن هذا الاختلاف يرجع إلى قوة القرائن وضعفها.

خلفية هذا الاختلاف:

إن الإنسان بطبيعته يكون رهينا للمحيط الذي ينشأ فيه ويترعرع. ومعروف أن المعتزلة وأهل الكلام كانوا ـ دائماً ـ على صلة وثيقة ببلاط الحكومة، وخاصةً بلاط «الخلافة العباسية»، وكان معتركاً للمناظرات بين العلماء، بل للمخاصمات الحادّة والمشاجرات العنيفة ولم يكن كل ذلك إلّا لإثبات «الفتح الزائف» على الفريق المخالف، وإنزال الهزيمة المزعومة التي تمهد الطريق للوصول إلى السيطرة الرسمية في مكاتب الدولة وكانوا يستحلون «الكلام الاصطلاحي» و «الكذب الصريح» للتمتع بشرف البلاط الرسمي.

فكان ولابد من «التحزب» و «التحيّز»، بل كان تحاشي الكذب والافتراء يعدّ نوعاً من المحال في هذه الظروف الصعبة.

إن «الجماعات» لاتكاد تتورع عن الافتراء والبهتان على مخالفيها فضلاً عن الأفراد فمن يقبل «خبر الواحد» في «هذا المحيط»، ولماذا؟؟

فبالنظر إلى هذا الواقع نرى المعتزلة والمتكلمين مضطرين إلى ذلك، ومعذورين بحكم الظروف والملابسات.

---

(٩٤) راجع «مختصر الصواعق» (٢/٣٧٦).

(٩٥) «فيض الباري» للكشميري (٤/٥٠٦) دار المعرفة بيروت.

استغناء المحدثين عن طلب المناصب:

إن بيئة المحدثين كانت تختلف تماما عن بيئة المعتزلة والمتكلمين وغيرهم من الطوائف. وكانوا في استغناء تام عن شرف بلاط الدولة. وفضلوا الابتعاد ـ دائماً ـ عن الحكام والأمراء. وكل ما قاموا به من أعمال فابتغاء لوجه الله عز وجل، لا للتربع على عروش القضاء، وللتزلّف إلى حطام الدنيا. قال ابن القيم:

«كل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف، كما قال ابن المبارك: وجدت «الدين» لأهل الحديث، و «الكلام» للمعتزلة، و «الكذب» للرافضة، و «الحيل» لأهل الرأي[٩٦].

إذا لم يكن في مثل هذه البيئات النقية أي جشع لحطام الدنيا فمَن يمارس الكذب والافتراء، ولماذا؟؟

فالذين يسوون بين هاتين الطائفتين، يتعذر عليهم التوفيق بين هذين الأمرين المتضادين. والذين يدركون خلفياتهما يسهل عليهم التفريق بينهما بدون أي صعوبة. وذلك لأن الإنسان تنصهر نزعاته في قالب المحيط الذي ينشأ فيه ويعيش. ولنعم ما قيل:

«عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه»

الاستفادة من الأحاديث:

انحرف قلم «رجل متزن ومفكر» مثل «الشيخ الإصلاحي» تحت هذا العنوان في مجلة «ترجمان القرآن» (١٤٠ـ١٤٥) إلى التشنيع والتعريض، فبدأ يستهزىء بأهل الحديث.

لو لم ينتهج «الشيخ الإصلاحي» هذا الأسلوب الساخر اللاذع لكانت استفادتنا من «توجيهاته» أكثر، ولكان نظرنا في تقصيرنا ونقائصنا أدق وأعمق.

---

(٩٦) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٣٥٩) وزاد: «وسوء الرأي والتدبير لآل أبي فلان»، و «المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي» (ص ٤٨٠ ـ طبعة السلفية).

ولكن الحق ـ والحق يقال ـ أن «التوتر الذهني» الذي أصيب به الشيخ، عند هجوم الجرائد والمجلات عليه في البلاد، ردا على عنفه في «نقد الحديث»، دَفَعَه الآن إلى أن يحاول في هذه الصفحات أن ينتقم لنفسه على مستوى «المذهب» و «الجماعة» مستهزئاً بها وبمنهجها في الاستفادة من الأحاديث.

عفا الله عنا وعنه!!

التعصب للمصادر والتغالي فيها:

نحن أذهاننا ـ بحمد الله ـ مع الاعتراف بتقصيرنا والعلم بحالنا ـ صافية كليا من أكدار التعصب، والتحزب، والغلو في أي مصدر من مصادر الحديث، وأي ديوان من دواوين السنة ـ. نعم! نقدر آثار سلفنا الصالح، ونحترم جهودهم ومآثرهم، فتعبيركم عن هذا بالتعصب للمصادر والتغالي فيها، لايضرنا، وبعد هذا لكم الخيار المطلق ولزملائكم أيضاً أن يرمونا بما يشاؤون.

لا يوجد عندنا «تشيع»، ولا «تحزب» ولا «تعصب» لمصدر دون مصدر، بل نعترف بجميع المصادر الإسلامية ونحترمها، ولكن حسب ترتيبها في الرتبة والأهمية، مع التركيز على ما نهدف إليه.

ولأجل هذا، فلدينا احترام كامل «للفقه» و «الدراية» و «القياس» على حسب الأهمية والترتيب.

فلا نرضى أن ترفض الأحاديث الصحيحة ـ ولو كانت آحادا ـ بحيل الفقهاء ومغالطات أهل الكلام. وكذلك أعمال الرجال ـ عندنا ـ مهما كانوا، وأينما حلوا، في المدينة أو في خراسان، في الكوفة أو في الشام، لا تعدل «سنة صحيحة» أبداً. والوهم أن «أعمال فلان» سنة لإقامته في المدينة، بل هي عيار على السنة الصحيحة لا يساوي عندنا شيئاً، ولا نقيم له وزناً[٩٧].

نحن ـ والحمد لله ـ نراعي المراتب ـ ونقدرها، ويوجد هذا عندنا قبل أن يبذل

---

(٩٧) وذلك لما تقدم من وجوه كثيرة (ص).

«فضيلة الشيخ» نصحه بذلك بمدة طويلة.

وأما ما شكاه «الشاه الدهلوى» و «الإمام الخطابي» بالنسبة لجمع الحديث وتدوينه فصحيح وفي محله، لأن المنهج الذي اختاره «ابن أبي الدنيا»، و «الطبراني»، و «الديلمي»، و «الهيثمي»، و «السيوطي» وغيرهم للتأليف في الأحاديث، تضرر به «مذهب أهل الحديث»، ومنهج السلف الصالح أيما تضرر. وذلك لأن أصحاب البدع والأهواء يستدلّون بهذه الأحاديث من دون النظر في صحتها، والتأكد من أسانيدها.

مع هذا وذاك ليس فيه أي عصبية للفن، ولا يساء الظن بأمثال «الهيثمي» و «السيوطي» وغيرهما من العلماء لأنهم تعصبوا لمؤلفاتهم. بل نعتبر هذا زلة من زلات منهج التأليف والتصنيف. وهؤلاء أنفسهم لا يقولون أن كل ما تحتوي عليه مؤلفاتهم صحيح يعتمد عليه، ويجب العمل بمقتضاه. فليطمئن «الشيخ» على أنه لا توجد ـ عندنا ـ هذه المنقصة أبداً.

هناك عند فضيلتكم «عالمان» أو «ثلاثة» تلقوا دراستهم في مدارس أهل الحديث، فليسأل هؤلاء:

هل أخذوا الأحاديث ـ ولو مرة ـ جزافاً من غير التثبت فيها قبل الالتزام بالجماعة الإسلامية، أو رأوا العمل بالروايات المقلوبة والموضوعة حيناً؟ إذا لم ترن العصبية للجماعة على أذهانهم دلّوكم على أنه لا توجد مثل هذه التعميات ـ بفضل الله ـ عند أهل الحديث. بل «شعارهم الوحيد» ههنا هو الاستفادة من أقوال أئمة النقد والنظر، والاستنارة بآراء أساطين الجرح والتعديل.

وأما ما يتعلق بالتعارض بين «القرآن» و «الحديث الصحيح»، أو بين «القرآن» و «العقل السليم» فنحن ـ أولا ـ لانقول بذلك ولا نقر[٩٨]. ومع هذا، إذا لمس «التعارض» بينهما في الظاهر، قدّم الكتاب على السنة قطعاً، نظراً للأصول والأصالة.

---

(٩٨) راجع لزيادة إيضاح «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/٣٠٧-٣٠٩) (ص).

هذا، وتدلنا كتب «علوم الحديث» إلى جميع صور التوفيق بين المتعارضين، والترجيح بينهما، والتوقف فيهما. كما فُصل ذلك في موضعه(٩٩).

نعم! إن الحديث حين الاستدلال به، واستنباط المسائل منه وحي في نظرنا، وعلم النبي ﷺ إياه كما علم القرآن، الذي بلغه إلى الأمة نصاً وحرفاً، وبلغ الحديث معنى ومغزى(١٠٠).

نحن نؤمن بأن النبي ﷺ احتاط في تبليغ أوامر الله تعالى احتياطاً لازماً بكل أمانة. وكذلك الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يألوا جهداً في تبليغ ما تلقوه من رسول الله ﷺ إلى من بعدهم من التابعين. نقر بمدى أمانتهم وإخلاصهم بهذا الصدد، ونعتقد ذلك.

«عن حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن»(١٠١).

فبالنظر إلى هذا، لا نقول بالتفريق بين الوحيين، بل «الكتاب» و «السنة» كلاهما مصدر تشريعي مستقلّ بذاته وفي آن واحد. ولهذا قال رسول الله ﷺ: «أوتيت القرآن ومثله معه»(١٠٢).

---

(٩٩) راجع الاعتبار للحازمي (ص ٩-٢٢) حيث ذكر خمسين وجها من وجوه الترجيح. و «نزهة النظر» (ص ٣٧-٣٩) (ص).

(١٠٠) قال ابن حزم: «القرآن والخبر الصحيح بعضهما مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله تعالى. وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما لما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [سورة النساء: ٥٩] وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه ﷺ كله وحي. والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن» الأحكام (١/٨٨) (ص).

(١٠١) أخرجه الدارمي (١/١٤٥ ـ دار إحياء السنة) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/٩٩) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (٢/١٩١) وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/٣٤٠) والسيوطي في «مفتاح الجنة» برقم (٥١ ـ طبعة دار الهدى بالكويت مع التعليق رقم ٧٣) وإسناده صحيح. (ص).

(١٠٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤/١٣١-١٣٢) وأبو داود برقم (٤٠٦٤) والخطيب في الفقيه (١/٨٩) وذكره السيوطي في مفتاح الجنة برقم (٢٧) وإسناده صحيح (ص).

كذلك نؤمن إيماناً جازماً بالسنة، ومكانتها المستقلة في تحليل الأشياء وتحريمها، وتشريع بعض المسائل الأخرى.

وبعد هذا، يظهر أن «الشيخ» أجمل في كلامه إجمالاً للغاية في هذا المقام حيث قال:

«المكان الأصلي للسنة في الدين بعد «القرآن» ليس قبله، أو مساوياً له. فإذا عكس أحدٌ هذا الترتيب بحيث يجعله قبل القرآن أو مساوياً له، ابتلى بالغلو في السنة الذي أصيب به «أهل الظاهر» الذين جعلوا «كل حديث» متواتراً».

فليتفضل «الشيخ» بشرح هذا «اللغز».

وكذلك لا نعتقد أنه يوجد رجل:

«يعتبر بالحديث اعتباراً كلياً، ويتغاضى عن «القرآن» و «الاجتهاد»»[١٠٣].

يقيناً، ما رأينا رجلا يقدم «السنة» على «الكتاب» عند التعارض، أو من ناحية الأصالة، وقوة طريقة الثبوت؛ ولا سمعنا أحداً قط، ينزل كل حديث منزلة التواتر.

غير خاف أن الإمام «ابن حزم» من كبار أئمة الظاهرية، وكتبه تحت متناول أيدي العلماء: «المحلى» مطبوع، و «الإحكام في أصول الأحكام» يباع في الأسواق، وكتاب «جمهرة الأنساب» متوفر.

ففي ضوء هذه المصادر المهمة للظاهرية نرى أن هذه «الادعاءات» يشك في صدقها، بل هي «بهتان صريح» على «أهل الظاهر المساكين». فلو لم تصدر هذه الكلمات العارية من الصحة من قلم رجل رزين مثل «الشيخ» لكان أولى وأطيب، لأن «الظاهرية» تعتبر بجميع مصادر الشريعة غير «القياس»[١٠٤].

ملخص القول أن بعض «الأسماء» تشير إلى رابطة قوية لأصحابها مع «منهج

---

(١٠٣) راجع «ترجمان القرآن» (اكتوبر ١٩٥٥) (ص ١٤١).

(١٠٤) راجع على سبيل المثال «الأحكام لابن حزم» (١/ ٨٧) حيث يستدل بـ «أولى الأمر منكم» في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وأَطِيعُوا الرَسُولَ وَأُولِيْ الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] على أنه أصل ثالث من أصول الشريعة، وهو «الإجماع» (ص).

خاص»، ويستدل بها على صلة وطيدة بمذهب معين.

مثلا، إن التزم أحد بـ «الجماعة الإسلامية» نعرف أنه يفضّل قيادة «الشيخ المودودي» على القيادات المعاصرة الأخرى، ويعتمد عليها أكثر، ولا يعني هذا أبدا أنه يفضل الشيخ المودودي على رسول الله ﷺ أو على أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ أو على أئمة الإسلام ـ رحمهم الله ـ أجمعين ـ.

وكذلك يعرف بمن يلتزم بـ «أهل الحديث» أنه يفضل منهج المحدثين على أصول «الحنفية» أو «الشافعية»، ويعتمد عليه في حياته العملية أكثر منه على أي منهج آخر. فلماذا يساء به الظن على زعم أنه يعتبر «الحديث» هو «الحجة» فقط، ويتغاضى عن «القرآن الكريم» و «الاجتهاد»؟!.

مما يؤسف له أن أسلوب «الشيخ» في هذه الصفحات مؤلم جداً، ومنحط عن مستوى الثقة والاعتماد. ولا نشكو ذلك إليه، بل نشكوه إلى «الاتزان»: لماذا تخلى عن صحبة «الشيخ» في هذا المكان؟!.

الشرط الثاني:

قال الشيخ في الشرط الثاني للاستفادة من الأحاديث: «أن لاتعتقد العصمة في غير النبي ﷺ»(١٠٥).

يا للعجب!! من اعتقد العصمة في غير النبي ﷺ؟ ومتى اعتقد؟؟ وكيف تجرَّأ على هذا؟؟؟

من الواقع الذي لا ينكر أن أئمة الحديث بذلوا جهداً عظيماً في نقد الأحاديث عبر مئات السنين، وحكموا عليها من حيث الصحة، والضعف، والحسن والارسال، والانقطاع، والشذوذ، والرد، والقبول حكما عقلياً حيناً، ولغوياً في حين آخر، وعرفياً في بعض الأحيان، وتلقاه العلماء بالقبول عبر التأريخ(١٠٦).

---

(١٠٥) «ترجمان القرآن» (ص ١٤٣).

(١٠٦) قال ابن القيم: «كما يرجع في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوة في هذه الأمة إلى الفقه، ويرجع في معرفة =

لأجل هذا، نرى أن لا تُعَارَضَ هذه الأصول والقواعد بدون سبب، وإن كان معها اختلاف لأحد فيجب أن يكون مبنيا على الدليل، وفي ضوء آراء أهل الصنعة. فالدعوة إلى اتباع المنهج السليم في نقد الحديث لا تعني أبداً الاعتقاد في «عصمة المحدثين»، وليس هناك أي مجال لهذه الإساءة إليهم.

أقول بكل ثقة، وعلى مستوى المسئولية إنه لا يوجد هناك حتى التفكير في عصمة أحد بعد النبي ﷺ فضلا عن «الاعتقاد».

لا ريب أن المحدثين رجال، وأصحاب «قيادة الجماعة الإسلامية» أيضا رجال ليسوا ملائكة بلا خلاف.

ولكن اختلافنا يتركز حول «التعصب»، تعصب جماعة لقائدها بحيث تعتقد فيه لحسن ظنها به أنه «عارف بمراد الله سبحانه وتعالى»، أو عالم بطبيعة النبي ﷺ. ثم تمنحه «اختيارا كليا أن يقبل ما شاء من الأحاديث، ويرد ما شاء منها، بغض النظر عن أصول المحدثين، أو أن ادعى «أحد العلماء» أو «قائد» من القادة بدون سبب، ومن غير حق: أنه رأى «لمعان الجوهر» في حديث «موضوع» أو «مرسل» أو «منقطع».

نحن لا نرضى بتاتا عن هذا الواقع المضحك، ونجابهه إلى نهاية المطاف، وندفع هذه الهجمات الهبائية على سنة رسول الله ﷺ ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

غير خافٍ أن «الجوهر» أو «لمعانه» لا يعرفه إلا الناقد الماهر الذي أشرب في قلبه حب الحديث، وواصل ليله بنهاره في اشتغاله بالسنة، فبالتالي معرفة «الطبيعة والمزاج» أيضا من حظه وحقه.

= اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو. كذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه إلى أهل الرواية والنقل لأنهم عنوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه، والفحص عنه، ونقله، ولولاهم لا ندرس علم النبي ﷺ ولم يقف أحد على سنته وطريقته. (وقال أيضا): وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمة واحدة يتقولها على رسول الله ﷺ ولا فعلوهم بأنفسهم ذلك. وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، وأدّوا كما أدي إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن ما يجلّ عن الوصف، ويقصر العلم فيما نقلوه وروه». (مختصر الصواعق المرسلة: ٢/٤٠٩-٤١٠) (ص).

والآن نتحاكم إلى «الشيخ» أن يتفضل بنفسه، من هم المتعصبون؟ أأولئك الـذين يحترمـون الأصول والقواعد، أم «أصحاب الفضيلة العلماء» الذين نصبوا أنفسهم نقاداً للجوهر بدون حق، أو منحهم «زملاؤهم» شهادة معرفة طبيعة النبي ﷺ.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [سورة النجم: ٢٣].

هذه القضية التي نحن بصدد البحث فيها، تتعلق بتقدير «الفن» واحترام «الصنعة» ليس لها أي علاقة بالعصمة. ولهذا تعبيركم عنه باعتقاد العصمة فيه، تعبير خاطيء بالكلية، ووليد العاطفة الانتقامية قطعاً.

إن الشبهـات التي أثـارهـا «الشيخ» في هذا المقـام ضد «أهـل الصنعة»، والاحتمالات التي أنشأها لرد «خبر الواحد»، والزلات التي أشار إلى وقوعها في الفهم الإنساني، على فرض إمكانها أقول:

«إن الذين يؤاخذون على هذه الزلات بعد مضي مئات السنين، ويبحثون عن مواضع الضعف وأماكن سوء الفهم، هل «الشيخ» و «زملاؤه» يستطيعون أن يحكموا عليهم بالعصمة من الزلل، والبراءة من الخطأ، والنزاهة من سوء الفهم»؟؟؟

يقيناً لا تقولون ذلك. فبالله أنصفوا! انكم لا تصلون بمزاحمة «ظنون القرون القـديمـة» بظنونكم الحديثة إلا إلى نتيجة ظنية، ومع هذا تعبرون عنها بـ «لمعان الجوهر» و «معرفة طبيعة النبي».

ولكن إن اعتُمِدَ على الآراء المباشرة للأئمة القدامى في عصورهم، وعلى نتائج جهودهم المتواصلة لعدة قرون في خدمة الحديث فترمونه بـ «دعوى العصمة». ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [سورة القلم: ٣٦.]

فيا للعجب! إن اعتـمادنـا على نقـد الأئمـة المتقـدمين ودلائلهم يسمى بـ «العصمة»، و «حكمكم» على الشيء في ضوء معلوماتكم الخاصة بعد هذه القرون الطويلة، حكماً ظنياً ضد الآراء الأصولية يسمى بـ «لمعان الجوهر».

هذه «التناقضات الجريئة» تفتح طريقاً إلى إساءة الظن بفضيلتكم وذلك لمن يتصدى للرد على هذه «الأفكار».

«فاحْفَظْ وُقِيْتَ فَتَحْتَ قَدَمِكَ هُوَّةٌ كَمْ قَدْ هَوىٰ فِيْهَا مِنَ الإِنْسَانِ»

متطلبات الساعة:

في هذه الفترة الدقيقة من الزمن التي نشأت فيها مشاغبات ضد السنة من قبل الأوساط اللادينية، لا يحسن هذا النوع من الكلام السخيف البعيد عن الأصالة، وكذلك هذا الوقت بالذات ليس في صالح توزيع «الألقاب» و «الخطابات» بين زملاء «القيادة»، ولا الانحرافُ عن محور البحث أيضاً قرين للمصلحة.

«أسلوب الاعتذار» هذا، مع «الإرشاد» إلى «الأبواب السرية» ليس في خدمة الحديث، ولا هو الدفاع عن السنة.

في الأيام الأخيرة حدثت ضجة في «عالم الجرائد والمجلات» ضد بعض محاضرات فضيلة «الشيخ المودودي» التي أتت في غير أوانها ومكانها. فبعض «زملائنا» من «أهل الحديث» الذين صاروا مع «الجماعة الإسلامية» الآن، لم يستطيعوا - بهذه المناسبة - أن يتحاموا عن وجهة نظر «الشيخ» جهارا لأجل الأمانة والديانة، ولكنهم لم يتأخروا عن الستر عليها قائلين: «بعض العلماء من المتقدمين أيضا كانوا يقولون مثل ذلك»!.

وبعضهم قاموا بالبحث عن «المصادر» التي تثبت «معرفته بطبيعة الرسول ﷺ»!!.

والحق أنه كان من المناسب في هذا الوقت، أن يُمْنَعَ «الشيخ المودودي» أيضا، من «كتابات» مثل «مسلك الاعتدال». لابد أن يُرَاعَي احترام «العلاقات بالجماعة»، ولكن «الوقت الحاضر» في أمس الحاجة إلى «احترام الحق» و «الدفاع عن السنة» الذي لا يجوز التغاضي عنه بأي حال.

وأيضاً أن الطريق الوحيد لإقامة «النظام الإسلامي» في العالم أن تواجه هجمات «الأعداء» على «السنة» على طول الجبهات وجها لوجه. فأسلوب الاعتذار هذا، لإظهار «رحابة الصدر»، وإثباتِ اللجوء إلى الحق والإنصاف يتنافى كليا مع متطلبات الساعة.

وكان للشيخ المودودي أيضاً أن يتحاشى أمثال هؤلاء «المتملّقين» الذين جل همهم أن لا يشك في ولائهم له لا غير.

مبحث عصمة الرواة:

ليس «رواة الحديث» بمعصومين، ولم يدّع ذلك أحد حتى الآن، ولا يمكن أن يدّعى مثل ذلك. ولكن تغلب «عصمة فن الحديث» على الظن بالجملة. كما وفق الله - عز وجل - «حفاظا أكفاء» أن يحفظوا كتابه مع أنه ليس كل واحدٍ بمفرده معصوماً، كذلك قيض الله - سبحانه وتعالى - «حفاظاً عباقرة» لأن يحفظوا «سنة رسوله ﷺ».

فالحاصل أن كل فرد من الأئمة بمفرده لا يعتبر معصوماً في «الإجماع» ولكن تحصل للمجتهدين في «الإجماع» «رتبة العصمة» بالنسبة الإجماعية(١٠٧) وهذا هو الأمر في «تلقي الأمة بالقبول» أيضاً.

وأعود فأقول: إن كان الحديث «دينا» فهو «مضمون الحفظ» من الله تعالى. ولم يتحقق ذلك إلا بواسطة «حفاظ الحديث»، وبذلك حصلوا على «نصيب» من «العصمة الجماعية» و «الحفظ الكلي» يقيناً.

ونعتقد أنه إن ضاع شيء من السنة فلم تكن الحاجة إليه. وأما القدر المحتاج إليه منها، فوفق الله عز وجل «أئمة الحديث» توفيقاً كاملاً للحفاظ عليه، والدفاع عنه.

---

(١٠٧) راجع «مختصر الصواعق» (٢/ ٣٧٤).

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمْ﴾ [سورة الجمعة: ٤].

مفهوم الدراسة النقدية للحديث:

تحت هذا العنوان بين الشيخ أنه ليس بضروري أن ينتقد كل حديث فقال:

«تمس الحاجة إلى النقد حيث نرى حديثا يحيك في الصدر بمجرد سماعه، ويخالف «مسميات الدين» و «معروفات الشريعة»، ويأباه العقل العام في أول وهلة.. الخ».

ومثل بهذا الصدد، بثلاثة أحاديث:

١ـ حديث معاريض إبراهيم ـ عليه السلام ـ[١٠٨].

٢ـ حديث «تلك الغرانيق العلى»[١٠٩].

---

(١٠٨) هو ما ورد في حديث الشفاعة الطويل حين يأتون إبراهيم عليه السلام ـ للشفاعة فيقول لهم: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات.. اذهبوا إلى غيري» (البخاري: ٨/٣٩٥، ٦/٣٩٥). ومسلم (١٩٤) والترمذي (٢٤٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ.

وفي حديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي (٣١٤٨): «فيقول إني كذبت ثلاث كذبات» ثم قال رسول الله ﷺ: «ما منها كذبة إلا ما حلَّ بها عن دين الله..»

هذا، وقد تعذر فهم هذا الحديث الصحيح على عقولهم، فقالوا: كيف يمكن أن يُنسب الكذب إلى إبراهيم ـ عليه السلام ـ، فبالتالي ردّوا هذا الحديث. وقال الإمام ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ ردّا على من ينكره: «وجاء الرخصة في المعاريض: وقيل: إن فيها عن الكذب مندوحة».

فمن المعاريض قول إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ في امرأته: «إنها أختي» يريد أن المؤمنين إخوة.

وقال تعالى ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهم هذا فسئلُوهُمْ إنْ كانُوا ينطِقُون﴾ [سورة الأنبياء: ٦٣].

أراد: «بل فعله كبيرهم هذا.. إن كانوا ينطقون» فجعل النطق شرطاً للفعل، وهو لا ينطق ولا يفعل.

وقوله تعالى ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [سورة الصافات: ٨٩].

يريد سأسقم لأن من كتب عليه الموت والفناء فلا بد من أن يسقم راجع «تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة» (ص ٣٥ ـ طبعة مصر ١٩٦٦م).

وأيضا راجع التفصيل عن هذا الحديث في «زوابع في وجه السنة» (ص).

(١٠٩) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/١٣١ ـ ١٣٥ طبعة دار الفكر) من طرق متعددة ومنها: عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت هذه الآية ﴿أَفَرَأَيْتُم اللَّاتَ والعُزَّى﴾ [سورة النجم: ١٩] قرأها رسول الله ﷺ فقال: «تلك =

الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى، فسجد رسول الله ﷺ، فقال المشركون: إنه لم يذكر آلهتكم قبل اليوم بخير فسجد المشركون معه فأنزل الله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُوْلٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاّ إذا تَمَنّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ إلى قوله ﴿عذابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [سورة الحج: ٥٢ـ٥٥] وهو مرسل.

قال محدث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني في رسالته «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» (ص ٣ـ المكتب الإسلامي بدمشق): وقد اختلفوا في تفسير قوله تعالى ﴿تَمَنّى﴾ و ﴿أُمْنِيَّتِه﴾. وأحسن ما قيل في ذلك أن (تمنّى) من الأمنية وهي «التلاوة»، كما قال الشاعر في عثمان ـ رضي الله عنه ـ حين قتل:

تمنى كتاب الله أول ليلة * * * وآخرها لاقى حمام المقادر

وعليه جمهور المفسرين والمحققين. وحكاه ابن كثير عن أكثر المفسرين، بل عزاه ابن القيم إلى السلف قاطبة فقال في «إغاثة اللهفان» (١/ ٩٣): «والسلف كلهم على أن المعنى إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته. وبيّنه القرطبي فقال في تفسيره (١٢/ ٨٣): «وقد قال سليمان بن حرب: إن (في) بمعنى (عنده) أي ألقي الشيطان في قلوب الكفار عند تلاوة النبي ﷺ كقوله عز وجل: ﴿ولَبِثْتَ فينا﴾ [الشعراء: ١٨] أي عندنا، وهذا هو معنى ما حكاه ابن عطية عن أبيه عن علماء الشرق، وإليه أشار القاضي أبو بكر بن عربي» قُلْتُ (أي الألباني: وكلام أبي بكر سيأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى (ص ٢٦) وهذا الذي ذكرناه من المعنى في تفسير الآية، هو اختيار الإمام ابن جرير حيث قال بعدما رواه عن جماعة من السلف (١٧/ ١٣٤):

«وهذا القول أشبه بتأويل الكلام بدلالة قوله ﴿فَيَنْسَخُ الله ما يُلْقِي الشَّيطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ الله آياتِهِ﴾ على ذلك لأن الآيات التي أخبر الله جلّ ثناؤه أنه يحكمها لا شك أنها آيات تنزيله. فمعلوم بذلك أن الذي ألقى فيه الشيطان هو ما أخبر الله تعالى ذكره أنه نسخ ذلك منه وأبطله، ثم أحكمه بنسخه ذلك منه. فتأويل الكلام إذاً: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تلا كتاب الله وقرأ، وتكلم ألقي الشيطان في كتاب الله الذي تلاه وقرأه، وحديثه الذي حدث وتكلم، فينسخ الله ما يلقي الشيطان، ويقول تعالى: فيذهب الله ما يلقي الشيطان من ذلك على لسان نبيّه ويبطله..».

ثم ذكر العلامة الألباني روايات هذه القصة وعللها (ص ٤ـ١٨) مفصلا. وأبطل هذه القصة متنا أيضا فقال ما ملخصه:

أولا: في الرويات كلها أوجلها أن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بتلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى»

ثانيا: وفي بعضها أن المؤمنين سمعوا ذلك منه ﷺ ولم يشعروا بأنه من إلقاء الشيطان. بل اعتقدوا أنه من وحي الرحمن!! بينما تقول الرواية الأخرى «لم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان» فهذه خلاف تلك.

ثالثا: وفي بعضها أن النبي ﷺ بقي مدة لايدري أن ذلك من الشيطان حتى قال له جبريل «معاذ الله لم آتك بهذا، هذا من الشيطان»!!

رابعا: وفي رواية أن النبي ﷺ سهى حتى قال ذلك! فلو كان كذلك أفلا ينتبه من سهو؟!

خامسا: وفي رواية أن ذلك ألقي إليه وهو يصلّي.

سادسا: وفي رواية أنه ﷺ تمنى أن لا ينزل شيء من الوحي يعيب آلهة المشركين، لئلا ينفروا عنه.

سابعا: أنه ﷺ قال عندما أنكر جبريل ذلك عليه: «افتريت على الله، وقلت على الله مالم يقل، وشركني الشيطان في أمر الله!!».

فهذه طامات يجب تنزيه الرسول منها، لاسيما هذا الأخير منها. فإنه لو كان صحيحاً لصدق فيه ﷺ وحاشاه، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيْلَ لأَخَذْنا مِنْهُ بالْيَمِيْنِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الوَتِيْنَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٤-٤٦].

فثبت مما تقدم بطلان هذه القصة سنداً ومتناً. والحمد لله على توفيقه وهدايته.

ثم ذكر كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «فتح الباري» (٨/ ٣٥٤-٣٥٥) في تقوية هذه القصة، والرد عليه قائلا (١٩-٢٦): «إنه لاضير علينا منه، ولئن كنا خالفناه، فقد وافقنا جماعة أئمة الحديث والعلم، فاتباعهم أولى، لأن النقد العلمي معهم، لا لأنهم كثرة، ورحم الله من قال: «الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف الرجال»

ثم ذكر في إبطال هذه القصة كلام أبي بكر بن العربي، وكلام القاضي عياض، وكلام الشوكاني، وكلام الألوسي - رحمهم الله -.

وقال الشوكاني: «ولم يصح شيء من هذا، ولا يثبت بوجه من الوجوه. ومع عدم صحته، بل بطلانه فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه. ثم ذكر بعض الآيات الدالة على البطلان ثم قال: «قال إمام الأئمة ابن خزيمة: إن هذه القصة من وضع الزنادقة».

ثم ذكر العلامة الألباني سبب سجود المشركين مع النبي ﷺ قائلا: «رب سائل يقول: إذا ثبت بطلان إلقاء الشيطان على لسانه ﷺ جملة «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى» فلم إذن سجد المشركون معه ﷺ وليس ذلك من عاداتهم؟

والجواب ما قاله المحقق الألوسي:

«وليس لأحد أن يقول: إن سجود المشركين يدل على أنه كان في السورة ما ظاهره مدح آلهتهم، وإلا لما سجدوا لأننا نقول: يجوز أن يكونوا سجدوا لدهشة أصابتهم، أو خوف اعتراهم عند سماع السورة لما فيها من قوله تعالى:

﴿وأَنَّه أَهْلَكَ عاداً الأُوْلَى * وثَمُودَ فما أَبْقَى * وقَوْمَ نُوحٍ من قَبْلُ إِنَّهُمْ كانُوا هُمْ أَظْلَمَ وأَطْغَى * والْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى * فَغَشَّاها مَا غَشَّى﴾ [سورة النجم: ٥٠-٤٠ إلى آخر السورة].

فاستشعروا نزول مثل ذلك بهم، ولعلهم لم يسمعوا قبل ذلك مثلها منه ﷺ وهو قائم بين يدي ربه - سبحانه - في مقام خطير، وجمع كثير.

ويمكن أن يقال على بعد: أن سجودهم كان لاستشعار مدح آلهتهم، ولا يلزم منه ثبوت ذلك الخبر، لجواز أن يكون ذلك الاستشعار من قوله تعالى: ﴿أفرأَيْتُم اللَّات والعُزَّى * ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخرَى﴾ [سورة النجم: ٢٩-٣٠]. والحب للشيء يعمي ويصمّ. وليس هذا بأبعد من حملهم «تلك الغرانيق العلى» على المدح حتى سجدوا لذلك آخر السورة، مع وقوعه بين ذمّين المانع من حمله على المدح في البين على من سلمت عين

٣ـ حديث «لطم موسى ملك الموت ففقأ عينه»(١١٠).

وأما ما قاله فضيلته ـ ههنا ـ صحيح إلى حد ما، ولكن من عادته أن يذكر «أهل الظاهر المساكين» في كل موضع مكروه. ولعل ذلك لأنه لا يوجد من يؤيد «هذا المنهج» في بلادنا(١١١).

وأما ما يتعلق بكتب «الظاهرية» فلا يوجد فيها ما ينسبه فضيلته إليها، ولا ريب أنهم زلّوا في بعض المسائل، ولكنهم ليسوا على هذه الدرجة من المستوى المنحط، كما تبدو من إرشاداته.

هناك شخصيتان من «المدرسة الظاهرية» معروفتان على مستوى عامة الأوساط العلمية، ألا وهما: الإمام أبو داود الظاهري والإمام ابن حزم الأندلسي!!

= قلبه من الغين»

انتهى ملخصا من كتاب «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» للألباني. فليراجع للتفصيل فإنه مهم جدا (ص).

(١١٠) قال الإمام البخاري: «حدثنا محمود، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال:

«أرسل ملك الموت إلى موسى ـ عليه السلام ـ فلمّا جاءه صكّه، فرجع إلى ربّه فقال: أرسلتني إلى عبدٍ لا يُريد الموت، فردّ الله عليه عينه وقال: ارجع، فقل له يضع يده على متن ثور، فله بكلّ ما غطت به يده بكل شعرة سنة.

قال: أي ربّ ثم ماذا؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدّسة رميةً بحجر» قال: قال رسول الله ﷺ: فلو كنت ثمّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر.

«صحيح البخاري» (٣/٢٠٦ ـ موقوفاً) و (٦/٤٤٠ـ٤٤١ مرفوعاً) حيث قال: «وأخبرنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ نحوه.» وصحيح مسلم (٢٣٧٢) وسنن النسائي (٤/١١٨ـ١١٩) ومسند أحمد (٢/٧، ٣١٥، ٣٥١ ـ الطبعة الميمنية «مصورة») (١٤/٦٤ ـ رقم ٧٦٣٤ ـ طبعة أحمد شاكر).

سيأتي كلام ابن حيان في تأويل هذا الحديث تحت عنوان «لطم موسى ملك الموت»، وراجع التعليق رقم (١٢٢) لمعرفة كلام العلماء الآخرين في تأويله أيضا. (ص).

(١١١) معروف أن «مذهب أهل الحديث» بين «الظاهرية»، و«التفقه» كما قال ولي الله الدهلوي بعد ما ذكر مذهب الفقهاء، ومذهب الظاهرية في كتابه «التفهيمات الإلهية (١/٢١٥ـ طبعة الهند ١٩٣٤م): «وإن الحق أمر بين بين».

وراجع أيضا: «حركة الانطلاق الفكري» لمؤلف هذا الكتاب (ص ٢٧٣ ـ طبعة السلفية ببنارس الهند) (ص).

صحيح أنهما لا يريان «القياس» حجة شرعية، ولكن درجتهما في «علم الحديث» أعلى بكثير من درجة أمثالنا من «أدعياء العلم والعقل».
فمن المناسب الاحتياط والحذر من أسلوب النقد هذا، الذي اختاره فضيلة الشيخ الإصلاحي ههنا.

الأحاديث الثلاثة:

اكتفى فضيلة الشيخ بذكر ثلاثة أحاديث على سبيل المثال، يأباها «العقل العام». وكان من المناسب له بدل أن يذكر هذه الأمثلة، أن ينشر بعد استشارة زملائه، مجموعة تحتوي على جميع الأحاديث التي تحيك في صدورهم، أو يأباها «العقل العام»، ليتمكن «ناقصوا العقل» من تقدير عددها، ويعرفوا مَنْ ومَنْ مِنَ العقلاء تأباها عقولهم؟؟.

وفي هذه الحالة كان من الممكن لمن يطلع عليها أن يراجع فضيلته، ويقول فيها شيئاً.

معروف أنه كلما حاول المغرضون افتعال التعارض بين «العقل» و «الأحاديث» قام أهل العلم بالتوفيق بينهما، فتبخرت الإشكالات، وانتهى الأمر بالمصالحة. وجدير بالذكر أن كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة، و «مشكل الآثار» للطحاوي، و «إعلام الموقعين» لابن القيم[١١٢] من المصادر المهمة التي أُلِّفَتْ لإزالة الشبهات التي أثيرت حول السنة، ونجحتْ إلى حد كبير في أداء دورها في عصرها.

وأما الأحاديث التي مثل بها الشيخ على مراده، فيتناسب مع المقام أن أتناولها ببيان ما لها وما عليها بالاختصار.

---

(١١٢) قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس. وأما ما يُظن مخالفته للقياس فأحد الأمرين لازم فيه ولا بد.
إما أن يكون القياس فاسداً، أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع» ثم فصّل الموضوع تفصيلاً دقيقاً في الإعلام (٢/٣ ـ وبعدها) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه (١٩/٢٨٨):
«ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح» (ص).

● حديث «الغرانيق» ساقط الاعتبار في ضوء أصول الحديث باتفاق المحدثين، وسياقة الذي اعتبر به أئمة الحديث، هو لا في الصدر يحيك، ولا «العقل العام» يأباه.

● وحديث «معاريض إبراهيم» يوجد في أكثر دواوين السنة، وهو صحيح على أصول المحدثين، لم يعترض عليه أحد منهم اعتراضا فنيا.

ويستخلص من هذا العرض السريع ما يلي:

أ ـ أن هذا الحديث لم يحك في صدر أحد من المحدثين، ولم يأبه عقله العام.

ب ـ وأيضا لم ينظر إليه أحد من «فقهاء السنة المتقدمين» بعين الشبهة. ولعل «الإمام الرازي» هو الرجل الأول الذي ثقل على طبعه هذا الحديث، وحاول إنكاره بـ «صوت مهموس»، ولكنه لم ينتبه إلى أن الرواة الذين رووا هذا الحديث هم أنفسهم رواة أحاديث أخرى كثيرة. وعلى هذا، إذا رد «هذا الحديث» فسوف تتأثر به بقية مروياتهم أيضاً، فهذا «الرد» نظراً إلى أبعاده ونتائجه ليس سهلاً ميسوراً.

جـ ـ ذكر الإمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) شبهات المعتزلة أمثال إبراهيم بن سيار «النظام». وهو يرى أن «حذيفة بن اليمان» كذب[١١٣] عند عثمان بن عفان، وهو من كبار الصحابة.

رد عليه «ابن قتيبة» قائلا: «جاءت الرخصة في المعاريض، وقيل: إن فيها عن الكذب مندوحة».

وبهذا الصدد إلزاماً له، ورداً عليه مَثَّلَ بحديث «معاريض إبراهيم» ـ عليه السلام ـ وبهذا يتضح أن معتزلياً غالياً مثل «النظام» أيضا لم يكن يشك في صحة هذا الحديث، ولا هو يربك عقله[١١٤].

---

(١١٣) حكى النظام عن «حذيفة» أنه حلف على أشياء لعثمان أنّه ما قالها، وقد سمعوه قالها، فقيل له ذلك، فقال: إني أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله».

(١١٤) راجع «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣٣ـ٣٥ = طبعة مصر ١٩٦٦م.).
وقال أيضاً: «إن الكذب والحنث في بعض الأحوال أولى بالمرء، وأقرب إلى الله من الصدق في القول، والبر في اليمين».

د ـ إن المعتزلة والمتكلمين كانوا يؤلّهون عقولهم في أمور العقائد والأصول. فكانت «السنة» تثقل عليها في مبحث «أسماء الله تعالى وصفاته»، ولكن ضغط هذا الإحساس يخف عن عقولهم في المسائل الفرعية، لأنهم كانوا يرون أنها أيضاً من المسائل الظنية، فيصح الاستدلال عليها بالدلائل الظنية مثلها.

أما «حضرات العقلانيين» في عصرنا الحاضر فلا يعفون عن «الحديث النبوي» لا في أمور العقائد والأصول، ولا في الأمور الفرعية. فصار ـ في الحقيقة ـ إباء العقل «للأحاديث» «وربكها في الصدر» لديهم كلاماً موسمياً.

هـ ـ اتفق فقهاء الحديث وشراحه تقريبا على أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ لم يكذب، بل الكتاب والسنة يشهدان بكل صراحة، على أن كل ما قاله قاله «تعريضاً» و «تورية». وهذا الأسلوب في الحوار روح الأدبيات، وهو يستعمل لدى الأوساط الدينية والسياسية والتجارية جهاراً. لقد ذكر «ابن القيم» هذا الأمر بكل رزانة واختصار ذكراً توجد فيه متعة الثقة والاطمئنان لأهل التحقيق وطلاب الحق فقال:

«فإن قيل كيف سماها إبراهيم كذبات، وهي «تورية» و «تعريض صحيح».

وقد فتح الله الكريم بالجواب عنه فنقول:

الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلم وقصده وإرادته؛ ونسبة إلى السامع وإفهام المتكلم إياه مضمونه.

فإذا أخبر المتكلم بخبر مطابق للواقع، وقَصَدَ إفهام المخاطب إياه، صدق بالنسبتين. فإن المتكلم إن قصد الواقع، وقصد مع ذلك إفهام المخاطب خلاف ما قصد، بل معنى ثالثاً لا هو الواقع ولا هو المراد، فهو «كذب» من الجهتين بالنسبتين معاً.

وإن قصد معنى مطابقا صحيحا، وقصد مع ذلك التعمية على المخاطب، وإفهامه خلاف ما قصده، فهو «صدق» بالنسبة إلى قصده، كذب بالنسبة إلى إفهامه. ومن هذا الباب «التورية» و «المعاريض»..

وبهذا أطلق عليها إبراهيم الخليل ﷺ اسم الكذب مع أنه الصادق في خبره، ولم يخبر إلا صدقا، فتأمل. . . الخ[١١٥].

ولا يتنافى مع المقام أن يذكر «تحقيق نفيس» لشيخ الإسلام ابن تيمية، أستاذ الحافظ ابن القيم، في بيان «صدق الخبر وكذبه»، حيث قال في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»:

«والخبر تارة يكون مطابقاً لمخبره كالصدق المعلوم أنه صدق. وتارة لا يكون مطابقاً لمخبره كالكذب المعلوم أنه كذب.

وقد تكون المطابقة في عناية المتكلم، وقد يكون في إفهام المخاطب. وإذا كان اللفظ مطابقاً لما عناه المتكلم، ولم يطابق إفهام المخاطب، فهذا أيضاً قد يسمى كذبا، وقد لا يسمى، ومنه «المعاريض». ولكن يباح للحاجة. . .» ملخصاً[١١٦].

و- وقد سلك بعض أهل العلم مسلكاً آخر أيضاً، فرأوا أن الكذب ليس بحرام في جميع الأحوال، بل أجازه الشارع بالضرورة في بعض الأحيان. وقال رسول الله ﷺ:

«ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس»[١١٧].

وقد ورد ذكر بعض المصالح الأخرى في الأحاديث مصرحا. ومال ابن حزم في كتابه «الفصل» إلى ذلك. وذكر الشيخ حسن أحمد الخطيب في «فقه الإسلام» هذا المسلك فقال:

«ومن ذلك إباحتهم الكذب إذا ترتب على الصدق مفسدة عظيمة، وقد فصل الحموي في «الأشباه»[١١٨] الكلام في ذلك، فقال ما خلاصته: «إن الكذب يجوز في ثلاثة مواضع: في «الإصلاح بين الناس» و «في الحرب» و «على

---

(١١٥) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٣٩).

(١١٦) «الجواب الصحيح» (٢٨٧١٤ ـ ٢٨٨ ـ طبعة المجد التجارية).

(١١٧) أخرجه البخاري (٥/ ٢٩٩) ومسلم (٢٦٠٥) عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط قالت سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «. . . فينمي خيراً أو يقول خيراً»

(١١٨) «الأشباه» (١/ ١٢٦ ـ طبعة ١٣٩٠ هـ).

الزوجة لإصلاحها. . .»[119].

شعر بذلك أحد أو لم يشعر، ولكن الإنسان في حياته يجتاز مراحل لا يستطيع أن يظهر فيها صدقه إظهاراً كاملاً، وإن أصر على إظهاره تنشأ المشكلات المتزايدة، والعراقيل الكثيرة التي تثبطه في طريقه، وتتضرر بها «الديانة» التي إقامتها من الضرورات.

ولا شك أن الاستفادة من هذه الرخصة لتحقيق المصالح الشخصية معصية. وأما للضرورات الدينية والملية ففيها فسحة لذلك. وهذا هو الأصل الذي تنبىء عنه حديث:

«إذا ابتلى أحدكم ببليتين فليختر أهونهما»[120].

ز- إن «المعاريض» في الكلام من مستلزمات الحياة التي يتعذر على الإنسان أن يتجنبها.

مثلاً أقول لفضيلة الشيخ الإصلاحي أن يراجع مقاله هذا حيث رد على السؤال السادس فقال معتذراً:

«لماذا لم تستطع الجماعة الإسلامية أن تقوم بأي خدمة بارزة نحو السنة حتى الآن».

كان للجماعة أن تقطع شوطاً في هذا المجال، ولكن الناس الذين نصبوا أنفسهم «مقاولين» للحديث النبوي، بدأ الحزن والهم يذيبهم ويقلقهم أنه لو قامت «الجماعة» بهذه الخدمة، فعَلاَمَ يجمعون حفنة من الناس حولهم؟!.

---

(١١٩) فقه الإسلام (ص ٢٣٠) وزاد: «. . ولدفع ظلم. بل إذا علم الإنسان أنه لا يتخلص من الظلمة إلا بالكذب، جاز له الكذب الصريح. وقد يجب عليه في بعض الصور إذا ترتب عليه نجاة المسلمين من عدوهم، كما أن لو طلب ظالم وديعة الإنسان، ليأخذها غصباً، فإنه يجب الإنكار والكذب في أنه لا يعلم موضعها» (ص).

(١٢٠) لم أهتد إلى هذا الحديث بهذا اللفظ، ولعلّ المؤلف يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه البخاري (٦/٥٥٦؛ ١٠/٥٢٤؛ ١٢/٨٦) ومسلم (٢٣٢٧) واللفظ له عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: «ما خيّر رسول الله ـ ﷺ ـ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما مالم يكن إثما، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله عزّ وجلّ» (ص).

معاريض فضيله الشيخ الإصلاحي:

بصرف النظر عن أنه هل يجوز لرجل عالم رزين مثل فضيلة الشيخ، أن يستخدم هذا «الأسلوب اللاذع» و «الطعن الشنيع» أم لا؟ يعرف فضيلته تماماً، ونعلم نحن أيضاً بأنه ليس هناك مقاولة لأحد في خدمة السنة في هذه البلاد. ولكن الأمر الذي يرى فضيلته أن يخفيه عن المخاطب هو «الخدمات الجليلة الواضحة» التي قدمتها «جماعة أهل الحديث» في نشر علوم الكتاب والسنة، واغترف مئات الآلاف من الناس من منهلها بالدرس والإفادة، والمدارس والكتاتيب، والمطابع والمكتبات.

من ناحية أخرى أيضا حقيقة لا تنكر أن «الجماعة الإسلامية» لم تستطع أن تقدم في هذا المجال غير «الكلام المجرد»، ولكن فضيلة الشيخ لا يحب أن تنكشف هذه الحقيقة على السائل، بل للتعمية عليها اختار التورية والتعريض بلفظ «المقاول».

أما أنا فلا أسميه إلا تعريضاً، ولكن إذا كانت عند فضيلة الشيخ الجرأة مثل إبراهيم ـ عليه السلام ـ فليعترف بأنه يكذب.

بقطع النظر عن التفنن في الكلام، أرجو من فضيلة الشيخ أن لا يتجرأ على فتح الأبواب السرية لإنكار الحديث بعد الإعراض عن «التعريض» و «التورية» ولا يكون الأمر مقتصراً على هذا، بل إذا رأى أتباع «أصحاب الفضيلة العلماء» أمثال الشيخ بأنهم يحتالون في الأمور، فهم يتجرأون على ما هو أشد منه وأنكى.

هذا، وقد كان موقف «أصحاب الفضيلة العلماء» من «حركة ختم النبوة»(*) يتسامى عن «العقل العام»، وخاصة تقارير «فضيلة الشيخ الإصلاحي» كانت على هذه الصفة، فسماها عامة الناس بالخديعة. ولكنه معلوم أن فضيلته كان مضطراً إلى إدلاء مثل هذه البيانات التعريضية ليحمي جماعته، ويستر على زلاتها أمام العامة من الناس.

(*) راجع (التعليق رقم ٥) من تقديم الشيخ الفوجياني لهذا الكتاب، للتعرف على موقف الجماعة الإسلامية من حركة ختم النبوة.

إذا بدأت مقتضيات «العقل العام» تتصادم مع «عقول العامة» جاز أن تكون «سبل التعريضات» مفتوحةً للتخلص من المشكلات والعراقيل. وإن منع من ذلك «التصوف الخيالي» و «الورع التصوري» فتنشأ في الحياة هوة يتعسر على الناس ردمها.

إن سيدنا أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ أظهر الفطنة والذكاء للغاية حيث سئل عن النبي ﷺ في سفر الهجرة إلى المدينة فقال معرّضاً: «رجل يهديني السبيل»(١٢١).

وبهذا قد زاد ـ رضي الله عنه ـ إلى اللغة والأدب زيادة مفيدة نادرة في باب التعريض.

أمْرُ «أصحاب الفضيلة» هؤلاء عجيب! يريدون من ناحية أن يتفكر الناس بأذهان متفتحة، ولكن لما تسنح لهم الفرصة للتفكير يهجم على هؤلاء «التصوف المفتعل»، ويلجأون إلى حجر «العقل العام»، ويبتدئون النيل من كرامة الآخرين بالطعن والتشنيع.

ح ـ من تجربتي الشخصية في «معاريض سيدنا إبراهيم» ـ عليه السلام ـ أني كنت في زمن الصبا قبل مرحلة اكتمال العقل ـ أتحرج من مجرد سماع نسبة الكذب إليه ـ عليه السلام ـ، وكانت المناقشات تدور مع الأساتذة والزملاء حول هذا الموضوع، ولكن لما دخلت في حياة التجربة، أبعد العَمَلُ عني جميع الشبهات، ووجدت مجتمع العالم العملي محاطاً بالتعريض والتورية.

ولأجل ذلك استعمله الأنبياء الكرام عند الضرورة، واحتاج إليه الصالحون. فهذا الحديث لا يحيك في «عقلنا العام»، بل يزيدنا يقيناً وإيماناً

---

(١٢١) أخرجه البخاري (٢٤٩/٧) عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال:
«أقبل نبي الله ـ ﷺ ـ إلى المدينة، وهو مرادف أبابكر، وأبوبكر شيخ يُعرف، ونبي الله شابّ لا يعرف. قال: فيلقى الرجل فيقول: يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: «هذا الرجل يهديني السبيل» قال: فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيل الخير. .» الحديث.
يظهر من هذا ذكاء أبي بكر النادر في التورية والتعريض، ولأجل هذا ذكره ابن الجوزي في كتابه «الأذكياء» (ص ٢٣ ـ مكتبة الغزالي) (ص).

بإكمال الدين بحيث توجد فيه متعة الإرشاد والتوجيه إلى هذه الزاوية من الحياة أيضاً.

● **حديث «لطم موسى ملك الموت»:**

قبل أن أتناول هذا الموضوع، أقول لفضيلة الشيخ الإصلاحي وأمثاله من «المحققين»: إن هذه القضية ليست وليدة اليوم، بل حاول أبطال الدراية «المعتزلة» أيضا التشكيك في هذا الحديث في القرن الثالث الهجري، فوفّق الله حُفَّاظَ السنة المحدثين أن يفحموهم بتوضيح معناه توضيحاً شافياً.

ومن المحدثين الذين أجابوهم عن هذا الحديث في ذلك العصر: المحدث المعروف الحافظ «أبو حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وقد بوب في «صحيحه» للحديث بـ «ذكر خبرٍ شنَّع به على منتحلي سنن المصطفى ﷺ مَنْ حرم التوفيق لإدراك معناه».

ثم ذكر تحته حديث «لطمة موسى لملك الموت» فقال عقبه:

«إن الله عز وجل ـ بعث رسوله ﷺ معلماً لخلقه، فأنزله موضع الإبانة عن مراده. فبلغ رسول الله ﷺ رسالته، وبين عن آياته بألفاظ مجملة ومفسرة، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم. وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق. وذلك أن الله ـ جل وعلا ـ أرسل ملك الموت إلى موسى، رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: أجب ربك ـ أمر اختبار وابتلاء، لا أمراً يريد الله ـ جل وعلا ـ إمضاءه. كما أمر خليله ـ صلى الله على نبينا وعليه ـ بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله ـ جل وعلا ـ إمضاءه، فلما عزم على ذبح ابنه، وتله للجبين ـ: «فداه بالذبح العظيم».

وقد بعث الله ـ جل وعلا ـ الملائكة إلى رسل، في صور لا يعرفونها كدخول الملائكة على إبراهيم، ولم يعرفهم، حتى أوجس منهم خيفة. وكمجيء جبريل ـ عليه السلام ـ إلى رسول الله ﷺ وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام، فلم يعرفه المصطفى ﷺ حتى ولى.

فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى ـ عليه السلام ـ عليها. وكان موسى غيوراً، فرأى في داره رجلاً لم يعرفه، فشال يده فلطمه، فأتت لطمته على فقيء عينه التي في الصورة التي يتصور بها، لا الصورة التي خلقه الله عليها.

ولما كان المصرح عن نبينا ﷺ في خبر ابن عباس حيث قال: «أمّني جبريل عند البيت مرتين» ـ فذكر الخبر، وقال في آخره ـ: هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك. كان في هذا الخبر البيان الواضح أن بعض شرائعنا قد يتفق بعض شرائع من قبلنا من الأمم.

ولما كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، أو الناظر في بيته بغير أمره من غير جناحٍ على فاعله، ولا حرجٍ على مرتكبه للأخبار الجمة الواردة فيه، التي أمليناها في غير موضع من كتبنا، كان جائزاً اتفاق هذه الشريعة شريعة موسى، بإسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه. فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحاً له، ولا حرج عليه في فعله.

فلما رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه. أمره ثانيا بأمر آخر أمر اختبار وابتلاء ـ كما ذكرنا قبل ـ إذ قال الله له: قل له: إن شئت فضع يدك على متن ثور، فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة. فلما علم موسى كليم الله ـ صلى الله على نبينا وعليه ـ أنه ملك الموت، ولم يستمهل، وقال: فالآن.

فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به، ضدَّ قول من زعم أن أصحاب الحديث حمّالة الحطب، ورعاة الليل! يجمعون مالا ينتفعون به، ويروون مالا يؤجرون عليه! ويقول بما يبطله الإسلام جهلا منه بمعاني الأخبار وترك التفقه في الآثار معتمداً في ذلك على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس!»[١٢٢].

---

(١٢٢) راجع تعليق أحمد محمد شاكر على «المسند للإمام أحمد بن حنبل» (١٤/٦٦-٦٧ طبعة دار المعارف بمصر).
وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ:
«قال ابن خزيمة: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وقالوا: ان كان موسى عرفه فقد استخف به، وإن =

لقد فهم فضيلة الشيخ أيضاً أن هذا الحديث خلاف «العقل العام» كما فهمته «المعتزلة» ولكنه على قول الحافظ «ابن حبان»، كان أمر اختبار وابتلاء، كتب له أن ينتهي كما قدر الله تعالى إنهاءه.

ومعلوم علم اليقين أن وقت الموت لا يتقدم ولا يتأخر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونْ﴾ [سورة الأعراف: ٣٤].

جاء ملك الموت إلى موسى - عليه السلام - ورجع ملطوماً، وشكا إلى الله تعالى ما حدث، وكان موسى يتمتع في هذه الفترة من الزمن بربيع حياته.

هذا المفهوم لا يصح استنباطه من الحديث، بل الحقيقة أن ملك الموت جاء

= كان لم يعرفه فكيف لم يقتص له من فقأ عينه؟

والجواب: أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى، وهو يريد قبض روحه حينئذ، وإنما بعثه إليه اختباراً وإنما لطم موسى ملك الموت لأنه رأى آدميا دخل داره بغير إذنه، ولم يعلم أنه ملك الموت. وقد أباح الشارع فقأ عين الناظر في دار المسلم بغير إذن. وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوط في صور آدميين فلم يعرفاهم ابتداء، ولو عرفهم إبراهيم لما قدم لهم المأكول، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه».

وعلى تقدير أن يكون عرفه فمن أين لهذا المبتدع مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر؟.

ثم من أين له أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتص له؟

ولخص الخطابي كلام ابن خزيمة وزاد فيه: أن موسى دفعه عن نفسه لما ركب فيه من الحدة، ورد الله عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله، فلهذا استسلم حينئذٍ.

وقال النووي: لا يمتنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحاناً للملطوم.

وقال غيره: إنما لطمه لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخبر لما ثبت أنه لم يقبض نبي حتى يخيّر. فلهذا لما خيّره في المرة الثانية أذعن. وقيل: هذا أولى الأقوال بالصواب. وفيه نظر لأنه يعود أصل السؤال فيقال: لما أقدم ملك الموت على قبض نبي الله، وأخَلَّ بالشرط؟ فيعود الجواب أن ذلك وقع امتحاناً.

وزعم بعضهم أن معنى قوله: «فقأ عينه» أي أبطل حجته. وهو مردود بقوله في نفس الحديث: «فردّ الله عينه»، وبقوله: «لطمه وصَكَّهُ»، وغير ذلك من قرائن السياق.

وقال ابن قتيبة: إنما فقأ موسى العين التي هي تخييل وتمثيل وليست عينا حقيقية. ومعنى ردّ الله عينه أعاده إلى خلقته الحقيقيّة، وقيل: على ظاهره. ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة، فيكون ذلك أقوى في اعتباره، وهذا هو المتعمد.

وجوّز ابن عقيل أن يكون موسى أذن له أن يفعل ذلك بملك الموت، وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك، كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الخضر».

راجع «فتح الباري لابن حجر» (٦/٤٤٢-٤٤٣ - طبعة السلفية) (ص).

إلى موسى ـ عليه السلام ـ مجيئة اختبار وابتلاء في صورة إنسان قبل الوقت المحدد لموته. وطالب من موسى ـ عليه السلام ـ ما لم يكن له أن يطالبه منه، فجوزي بما عمل، وهذه هي كانت مشيئة القدرة الإلهية.

إن الأنبياء ـ عليهم السلام ـ تمر بهم مثل هذه المراحل في حياتهم، التي تتسامى عن «العقل العام». فمن بدأ يكيل مثل هذه الأمور بمكيال «العقل العام» يبوء بالخيبة، ولا يتمتع بالراحة والاطمئنان إلا أن ينكرها، ويوفر للعقل بذلك متاعاً زائفاً من الثقة والاعتماد.

وكذلك معجزات الأنبياء، وعلاقتهم بالملأ الأعلى، وما شاكل ذلك، ليست من قضايا «العقل العام»، بل عقول الخاصة من الناس أيضاً تتحير في مثل هذا المقام. ولأجل هذا أرجو من فضيلة الشيخ إن اطمئن قلبه، أن يقبل هذه الوقائع وبنص الشارع، وإلا فليحكم بما يشاء. ولا بد من معرفة أنه إذا وضعت مثل هذه الأحداث على «مبرد العقل»، ينكسر «المبرد»، وتبقى الوقائع والأحداث محفوظة في ذاكرة الناس أبد الدهر.

الالتماس مع الاحترام:

تألمت كثيرا حينما رأيت هذا الجزء من المقال الذي أثيرت فيه الشبهات حول هذه الأحاديث الثلاثة من قبل فضيلة الشيخ الإصلاحي، وكلما حاولت أن أرد على هذه «الإرشادات» طفح قلبي بمشاعر الهم والحزن، وامتنعت عن الرد عليها، لأنني ما كنت أحب أبداً أن تخرج من يراعي جملة تمس بكرامة فضيلته. ووطنت نفسي بعد أمد بعيد للكتابة في الموضوع، والآن أيضا أشعر بالألم والحزن على ما حصل بالنسبة للسنة النبوية.

ومما يؤسف له أن «أصحاب المكانة السامية» من العلماء كيف يتجرؤون على الثرثرة ضد السنة من غير حق وبلا مبالاة؟ وفي هذه الحالة ـ وأنا أتقطع حزنا وأسى ـ لو بدرت مني أي كلمة غير رائقة أعتذر عنها من صميم قلبي، لأنني لا أقصد بها النيل من كرامة أحدٍ بالطعن والتشنيع، بل هذه الأساليب التي اسْتُعْمِلَتْ ضد السنة

وعلومها في هذا الزمن المليء بالفتن فوق أن تتحمل، فليس الهدف من وراء هذه الكتابة الطعن في فضيلته بل علاقة القلب بالسنة هي التي أجبرتني على إبداء هذه الملاحظات. وذلك لأن:

«كلام المحبين في جناب الله عز وجل ينبع من عاطفة الحب، ولا صلة له بقلة الأدب»(١٢٣).

إن بعض الأجزاء من مقال الشيخ الإصلاحي، ومقال «مسلك الاعتدال» للشيخ المودودي لا يستحقان النشر والتوزيع أبداً، لأن ما يحتوي عليه هذان المقالان من الأفكار الصحيحة أيضاً قد عُرِضَ بأسلوب خاطيء، فصارت بمثابة «كلمة حق أريد بها باطل».

وخاصة «مسلك الاعتدال» فقد قاءت فيه مزبلة الدماغ حثالة أفكارها بدون اعتدال. فلو أن أحداً من منكري الحديث كتبه، لم يكتب إلا ذلك.

المناقشات بين المحدثين:

لقد وضّح «فضيلة الشيخ المودودي» المناقشات الواقعة بين أئمة الحديث أكثر مما وضحها «أهل القرآن»، وبأسلوب من يقدم إلى «الملة الإسلامية» أمراً عجيباً وشيئاً مستحدثاً.

فليعلم فضيلة الشيخ أن المناقشات بين الناس عيب من عيوب الفطرة الإنسانية، وهي لا تختص بعلم الرجال فقط، بل لا يخلو منها أي فن من فنون الشعر والقوافي، واللغة والأدب، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والفقه والأصول وما إلى ذلك.

وعلى حد قول فضيلة الشيخ توجد هذه «المنقصة» في أئمة التفسير أيضاً، ومناقشات «العلماء» مع «الجماعة الإسلامية» أيضا حلقة من حلقاتها.

---

(١٢٣) ترجمة لبيت فارسي ذكره المصنف (ص).

وعلى هذا، هل يجوز أن نتخلى عن إفادات فضيلته، وجميع العلماء الآخرين؟؟

منذ ما وضع «علم الرجال» وجد فيه هذا النوع من المناقشات. ومع هذا، ما زال ولا يزال يستطاع فيه التمييز بين الحق والباطل، والطيب والخبيث بدون أي اشتباه، فلماذا احتيج إلى سرد مثل هذه المواد غير الضرورية وقت الدفاع عن الحديث؟!.

وللأسف الشديد أنه لما جاء وقت الحوار البنّاء الجريء وجها لوجه، غض فضيلة الشيخ بصره خجلاً وندامة، ولما آن له الأوان أن يرمل خرّ ساجداً.

هناك بُعْد المشرقين بين وجهات نظر عبدالله الجكرالوى، وخواجه أحمد دين الأمر تسري، ومستري رمضان بكجرانواله، ومحبوب شاه بكجرانواله، والسيد عمر بكجرات، والشيخ عطاء الله المحامي، والمفتي محمد دين محامي كجرات، وبين «منكري الحديث» بـ «ملتان»، و «أهل القرآن» في «ديرة غازي خان» وأصحاب القيادات في «إدارة طلوع الإسلام»، وملاحدة «إدارة الثقافة الإسلامية»!!.

على من يخفى اختلافهم الصريح ويأسهم الشديد فيما بينهم منذ سنين؟ مع هذا، هل ذكروا ذلك أمام عامة الناس؟ وهل اعترف أساطين الإلحاد والفسق هؤلاء بأفكارهم المضطربة وأعمالهم السيئة نحو «الصلاة»، و «الزكاة» و «الحج»؟؟

إذا كان الأمر كذلك فما هي المصيبة التي نزلت على فضيلة الشيخ المودودي حتى اضطر إلى أن يتناغم بدون حاجة بما وقع بين الإمام ابن اسحاق والإمام مالك من مناقشات؛ ويشهر بعض الآراء المخالفة، والأفكار المتضاربة لعلماء العراق. والإمام مالك؛ ويبكي على ما وقع من مضض بين الإمام أبي حنيفة والإمام الأعمش؟؟(١٢٤).

ما هي النتائج التي تترتب على «علم الحديث»؟ وما مدى تأثير ذلك على «محاسن العلم»؟ هؤلاء النفوس الزكية المقدسة الذين يبلغ عددهم «الآلاف» لو

---

(١٢٤) راجع «التفهيمات» (١/٣٥٧-٣٥٨).

وقعت بين خمسين منهم أو مائة، مناقشات ومخاصمات فإلى أي مدى يتأثر بها علم الحديث كله؟!.

أنـا أنصح «هؤلاء الأفاضل» نصيحة مخلصة ألا يلقوا مسئولية الدفاع عن السنّة على كواهلهم أوّلا، مع أن هناك «الشيخ عبدالغفار حسن»،[١٢٥] وغيره من العلماء أيضـاً الذين يقدرون على الدفاع عنها، ولكنهم ـ على الأغلب ـ يسكتون مراعـاةً لمصلحـة الجـماعة، واحتراماً لنظمها. فليسمح لهم بأن يكتبوا حول هذا الموضوع كما توحي إليهم ضمائرهم. وهذا لا يمكن إلا باستثناء هؤلاء من الطبيعة الجماعية للجماعة ليقوموا بأداء هذا الواجب على أحسن وجه. فمن المستحسن أن تلقى مسئولية الدفاع عن السنة عليهم، وبهذا يتأدى فرض الكفاية.

---

(١٢٥) هو: أستاذنا الشيخ عبدالغفار حسن الرحماني بن عبدالستار العمر فوري. أحد العلماء المعروفين في الأوساط العلمية والدينية في شبه القارة الهندية الباكستانية. عمل في «الجماعة الإسلامية» ستة عشر عاماً. واحتل مناصب كبيرة في الجماعة.

وكذلك درّس في مختلف كليات «الجامعة الإسلامية» بالمدينة الطيبة ما يقارب خمسة عشر عاماً؛ ودرسنا عليه «مادة فقه السنة» في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالمدينة.

والـطريف أن شبـاب «جمعية أهل الحديث» الباكستانية عقدوا مرة «جلسة» على سطح «عمارة السبيعي» (مهجع الطلاب) بجوار البقيع، استضافوا فيها الشيخ عبدالغفار الرحماني، فتكلم قليلا عن الجماعات أيضا فقال ما معناه: «من العجيب أن مِنْ شباب جميعة أهل الحديث مَن يقول: أنا من «الجماعة الإسلامية»، ومن شباب «الجماعة» من يقول: أنا من «أهل الحديث».

وفعلاً أن الشيخ اعتزل عن الجماعة الإسلامية مثل كثير من زملائه المتحمسين لها والعاملين فيها. وراجع للزيادة في ترجمته «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة» للشيخ الفريوائي (ص ١١٧ طبعة الجامعة السلفية بالهند).

وكذلك راجع استياءه عما قال الشيخ المودودي في «مسلك الاعتدال» في جريدة «الاعتصام» الصادرة من «لاهور» (٣، ١٠ يناير ١٩٨٦. م) تحت عنوان «في ذكرى شيخ الشيوخ» (ص ٦ـ٩) (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدور الأول
في التشكيك في الآحاد ونقضها

قد وجد في عصر النبوة عنصر كان يذعر من توجيهات النبي ﷺ وتربيته الهادفة، ومحاسبته البناءة. فانكشف فكره عند تقسيم الغنائم حيناً فقيل: «إنَّ هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله»(١٢٦).

ونسب إلى النبي ﷺ الغلول حيناً آخر. وهكذا جربوا أساليب مختلفة لتنفير الناس عنه.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

ولكن لم يلق هذا الفكر رواجاً في عصر الطبائع الرزينة العاقلة، وقد سنحت لهم الفرصة في خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ أن يصرحوا بما في قلوبهم أيما تصريح، ويقوموا بالدور الشرير الجماعي. كما لا يخفى تفصيله على من له إلمام بدواوين السنة وكتب الأدب.

تنظيم هذا الفكر وتنقيحه:

تحولت هذه «الفكرة» في القرن الثاني الهجري إلى صورة أصولية منظمة بجهود المعتزلة، وهم مع الخوارج لم يستطيعوا أن ينكروا الحديث إنكاراً كلياً، ولكنهم قاموا بإنكاره جزئياً. فتصدى الخوارج لإنكار الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت،

---

(١٢٦) أخرجه البخاري (٦/٢٥١، ٤٣٦ ـ واللفظ له) ومسلم (١٤١). عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه قال «قسم النبي ـ ﷺ ـ قسماً، فقال رجل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله. فأتيت النبي ـ ﷺ ـ فأخبرته فغضب حتى رأيت الغضب في وجهه، ثم قال: «يرحم الله موسى، قد أوذي بأكثر من هذا» (ص).

ونادت المعتزلة إلى إنكار الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل، وتبنت الشيعة إنكار الأحاديث الواردة في مناقب الصحابة.

وأما الأحاديث الأخرى فكانوا يحترمونها احتراماً كاملاً. كانت المعتزلة في الفروع شيعة، وبعضهم «حنفية» و «شافعية» وهم يستدلون بالأحاديث في الفرعيات مثل أئمتهم.

وهكذا تدرس «الأحاديث» وتعلم في أوساط الخوارج في هذا العصر أيضا، ويوجد عندهم كتاب في الحديث في «سلطنة مسقط» مسمى بـ «الجامع الصحيح»، ويتلىٰ بكل اعتقاد واحترام. مع هذا ذكر إنكارهم الجزئي للأحاديث يوجد في دواوين السنة. وقد أشرفت الحكومة العباسية على فتنة الاعتزال حين نشأت في القرن الثاني الهجري تقريبا. (*) وعلى هذا، انفتح هذا الباب السري الخفي لإنكار الحديث في هذا القرن على وجه التقريب.

هذا، وكان جل همهم رد الأحاديث الواردة في صفات الله تعالى، التي كانت خلاف أهوائهم. وأما حالة سلامة ذوقهم نحو الحديث فلا تسألوا عنها وهم ينكرون حتى الحديث المتواتر أيضا بشبهة خبر الواحد، ويؤولون النصوص القرآنية تأويلاً لو سمعه النبي ﷺ «صاحب الوحي القرآني» لتحيّر.

التشكيك في خبر الواحد في بداية القرن الثاني:

هؤلاء لم يكونوا في القرون المشهودة لها بالخير معروفي الهويات. وأما تحديد

(*) لقد حمل المأمون الخليفة العباسي لواء فتنة خلق القرآن بتأثير من المعتزلة سنة ٢١٨ هـ وأجبرت الدولة رسميا الشعب على اعتناق هذه الفكرة الضالة المضلة. وكان للمحدثين موقف مشرف حازم للدفاع عن الحق في هذه القضية، إذ صمدوا لجميع أنواع التعذيب من الضرب، والسجن، والقتل، واستعذبوها لإعلاء كلمة الحق. وكان بطل هذه المعركة هو إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ الذي أوذي في هذه الفتنة ايذاء شديدا على مدى ثلاثة عشر عاما. حتى قال جلاّده: ضربته ما لو ضربته الفيل لهدأته. ولكنه ظل صامدا في وجه الفتنة حتى ولي المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢هـ، وأعلن ميله إلى أهل السنة. وانتهت الفتنة حتى لم تقم لها قائمة بعد ذلك.
(السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي: ص ١٤١ ـ ط. ثانية ١٩٧٨م) (ص).

وجودهم فلا يمكن إلا من قبل الناس الذين عاصروهم. قال الإمام ابن حزم: «وأيضاً فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التأريخ فخالفوا الإجماع في ذلك»(١٢٧).

إن إنكار ما ثبت من خبر الواحد الصحيح كان كفراً في رأي جماعة من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل والإمام اسحاق بن راهويه(١٢٨). وقد تعجب ابن القيم من منكري خبر الواحد في موضع من كتابه فقال: «والذي يقتضي منه العجب أنهم لا يرجعون إلى أخبار رسول الله ﷺ لأنها لا تفيد العلم، ويرجعون إلى الخيالات الذهنية، والشبهات الباطلة التي تلقوها عن أهل الفلسفة، والتجهم، والاعتزال، ويزعمون أنها براهين عقلية»(١٢٩).

وقد كتب الإمام ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة» أكثر من مائة صفحة تقريبا، ردا على موقف المعتزلة من خبر الواحد، الذين أنكروا مئات الأحاديث الصحيحة بشبهة خبر الواحد.

فألْفِتُ أنظار الطلاب الباحثين عن الحق أن يطالعوا لزاماً للدراسة التحقيقية في هذا الموضوع «باب السنة من كتاب الموافقات للشاطبي»، وباب السنة من كتاب «الأحكام لابن حزم» مع الموضع المذكور من كتاب «الصواعق المرسلة» لابن القيم ـ رحمهم الله جميعا ـ.(١٣٠).

---

(١٢٧) الأحكام لابن حزم (١/١٠٢).

(١٢٨) مختصر الصواعق (٢/٣٦٨).

(١٢٩) مختصر الصواعق (٢/٣٧٢).

(١٣٠) وكذلك يحسن لطالب العلم أن يقرأ في الموضوع من كتابات المعاصرين كتاب «رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد» للشيخ عبدالعزيز بن راشد. وكتاب «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للعلامة الألباني و «أصل الاعتقاد» (دراسة حديثة) للدكتور عمر سليمان الأشقر. والسنة المفترى عليها للأستاذ سالم البهنساوي (ص ١٣١ـ١٨٨ ـ ط ثانية ١٩٨١) (ص).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدور الثاني

قد عصم الله عز وجل «أهل الحديث»، و «الحنابلة»(١٣١) فقط من هذا الهجوم الاعتزالي على الحديث، لأن بعض أهل العلم من «المالكية»، و «الشافعية» و «الشيعة» تأثروا بالاعتزال ومع ذلك كانوا يستدلون بالأحاديث في المسائل الفرعية، ويعتقدون بظنية الآحاد.

ومن الحنفية «بشر المريسي» (ت ٢١٨ هـ) كان من غلاة المعتزلة(١٣٢).

---

(١٣١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله : «وأهل البدع في غير الحنبلية أكثر منهم في الحنبلية بوجوه كثيرة، لأن نصوص أحمد في تفاصيل السنة ونفي البدع أكثر من غيره بكثير. فالمبتدعة المنتسبون إلى غيره إذا كانوا جهمية، أو قدرية، أو شيعة، أو مرجئة، لم يكن ذلك مذهباً للإمام إلّا في الإرجاء لأنه قول أبي فلان. وأما بعض التجهم فاختلف النقل عنه. ولذلك اختلف أصحابه المنتسبون إليه مابين سنّية وجهميّة وذكور وإناث، ومشبهة ومجسمة، لأن أصوله لا تنفي البدع وإن لم تثبتها» (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/١٨٦).

دافع أبو الحسنات اللكنوي في الرفع والتكميل (ص ٢١٦ طبعة المطبوعات الإسلامية) عمن نسب إليه الإرجاء مفصلا.

(١٣٢) هو: بشر بن غياث المريسي، قال الذهبي : مبتدع ضال، لا ينبغي أن يُروى عنه ولا كرامة. تفقه على أبي يوسف فبرع، وأتقن علم الكلام، ثم جرّد القول بخلق القرآن، وناظر عليه. ولم يدرك جهم بن صفوان إنما أخذ مقالته، واحتج لها ودعا إليها. قال قتيبة بن سعد: بشر المريسي كافر» وقال أبو زرعة الرازي : «زنديق».

وقد سرد الخطيب ترجمته في إحدى عشرة صفحة (١/٥٦-٦٧) : حُكِيَ عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة، أساء أهل العلم القول فيه بسببها، وكفره أكثرهم لأجلها وروى الخطيب حادثة طريفة بإسناده إلى الثقة من أصحاب عثمان بن سعيد الرازي فقال: «لما مات بشر بن غياث المريسي أقبل عليه أهل السنة والجماعة، قالوا: ياعدوا الله تنتحل السنة والجماعة وتشهد جنازة المريسي؟!

قال: انظروني حتى أخبركم. ما شهدت جنازة رجوت فيها من الأجر ما رجوت في شهود جنازته. لما وضع في موضع الجنائز قمت في الصف، فقلت اللهم عبدك هذا كان لا يؤمن برؤيتك في الآخرة، اللهم فاحجبه عن النظر إلى وجهك يوم ينظر إليك المؤمنون!

اللهم عبدك هذا كان لايؤمن بعذاب القبر، اللهم فعذّبه في قبره عذابا لم تعذبه أحدا من العالمين!

اللهم عبدك هذا كان ينكر الميزان، اللهم فخفف ميزانه يوم القيامة!

والقاضي «عيسى بن أبان»[١٣٣] (ت ٢٢١ هـ) تلميذ الإمام محمد بن الحسن الشيباني. وترجم له الشيخ أبو الحسنات عبدالحي اللكنوي في «الفوائد البهية» ترجمة مختصرة[١٣٤]. وقال ابن النديم في فهرسته: «عيسى ابن أبان بن صدقة بن مردانشاه من أهل فسا، وكان إلى صدقه الجهبذة، وأبواب الاسخراج في أيام المنصور»[١٣٥].

وذكره الشيخ عبدالعزيز بن أحمد البخاري مؤلف كتاب «التحقيق شرح الحسامي» فقال: «عيسى بن أبان، وعبدالجبار من المعتزلة».[١٣٦]

هذه النصوص والقرائن تدل على أن القاضي عيسى بن أبان أيضا كان يجنح

= اللهم عبدك هذا كان ينكر الشفاعة فلا تشفع فيه أحداً من خلقك يوم القيامة!
قال: فسكتوا عنه وضحكوا».
انظر تأريخ بغداد (٦٦/٧ ـ دار الكتاب العربي ببيروت) و «ميزان الاعتدال للذهبي» (٣٢٢/١ ـ طبعة البجاوي).

(١٣٣) مذهب القاضي عيسى بن أبان في الحديث النبوي لم يلق رواجا لدى المتقدمين من الحنفية، كما هو ظاهر من كتاب «أصول البزدوي» وشرحه. ولكن المتأخرين منهم تبنوه، واستفادوا منه في ردّ «حديث المصرّاة» وغيره من الأحاديث.
وقد حاول بعض من ليس له نصيب من العلم والمعرفة في هذا العصر أن ينسبوا هذا المذهب المنحوس إلى سيدنا الإمام أبي حنيفة، ليلقى شيئا من العناية والأهمية، وذلك اعتمادا على ماروواه «أبو مطيع البلخي ـ الحكم بن عبدالله ـ صاحب أبي حنيفة» عنه. والحق أن هذه الرواية موضوعة مختلقة، نسبت إلى الإمام كذبا وزورا. والبلخي هذا، لا يعتمد عليه لدى أئمة النقد، قال الذهبي:
«كان بصيرا بالرأي علامة كبير الشأن، لكنه واهٍ في ضبط الأثر. قال ابن معين: ليس بشيء وقال مرة: ضعيف. وقال البخاري: ضعيف صاحب رأي. وقال النسائي ضعيف. وقال أحمد: لاينبغي أن يروى عنه. وقال أبو داود: تركوا حديثه وكان جهميّاً. وقال ابن حبان: كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها. وقال ابن عدي: هو بين الضعف!
[راجع «ميزان الاعتدال» (٥٧٤/١ـ٥٧٥) و «تاريخ بغداد» (٢٢٣/٨ـ٢٢٥)]
نسبة هذا المذهب إلى الإمام مختلقة موضوعة. وقد قام بعض الناشئة من طلبة العلم بإيضاحها وإثباتها للإمام في هذا العصر. وما يتعلق بهذا الخبر من المباحث الأخرى فتدون في وقت آخر. أما الآن فقصدنا فقط هو إظهار أن نسبة هذه النظرية الجهمية نحو الحديث إلى الإمام أبي حنيفة، زور قطعا.

(١٣٤) انظر «الفوائد» (ص ١٥١ ـ مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ).

(١٣٥) الفهرست لابن النديم (ص ٢٥٨ ـ طبعة رضا تجدد) و (ص ٢٨٩ ـ دار المعرفة) وله من الكتب «الحجج» و «خبر الواحد» و «إثبات القياس» و «اجتهاد الرأي».

(١٣٦) «التحقيق» (ص ١٧٥).

إلى «الاعتزال»، ولأجله بدأوا ينظرون إلى «الآحاد» في الفروع أيضا بعين الشبه. فصار الراوي المعروف بالعدالة والضبط غير مقبول الرواية إن لم يكن معروفاً بالفقه. بل يقدم القياس على روايته.

«وأما رواية من لم يُعْرف بالفقه، ولكنه معروف بالعدالة والضبط مثل أبي هريرة، وأنس ابن مالك، فإن وافق القياس عُمل به، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة»(١٣٧).

وقال القاضي عبدالعزيز بن أحمد البخاري شارح أصول البزدوي: «إن شرط فقه الراوي لتقديم الحديث على القياس مذهب عيسى بن أبان فقط، وذهب إليه القاضي أبو زيد الدبوسي أيضا، وخرّجوا «حديث المصراة»، و «حديث العرايا» على هذه الأصول، فأخذها كثير من المتأخرين.

ولكن الإمام أبا الحسن الكرخي وسائر متقدمي الحنفية ـ يخالفون ذلك ويقولون: إن حديث الراوي المعروف بالضبط والعدالة يقدم على القياس في كل حال وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء. والإمام أبو حنيفة نفسه يقدم الحديث الضعيف على القياس»(١٣٨) ملخصا.

هذه القاعدة مبيّنة في جميع كتب الأصول، ولم يرض المتقدمون من الحنفية أيضا بأن يقدم «القياس» حتى على «الحديث الضعيف».

هذا القول بالنظر إلى أصل المسألة أيضا خاطىء. ومن العجب العجاب أن يقول مثل القاضي «عيسى بن أبان» في أمثال «أبي هريرة» و «أنس ابن مالك» وغيرهما من أجلة الصحابة الذين بذلوا قسطا كبيرا من حياتهم في خدمة النبي ﷺ، وعرفوا اللغة العربية سليقة: إنهم «غير فقهاء»، مع أن القاضي ليس عربياً، ولا له أي صلة بأسرة علمية.(١٣٩)

---

(١٣٧) «أصول البزدوي» (٢/٣٧٧-٣٨٣-٣٩١) وقال أيضا: لم ينقل هذا القول من أصحابنا أيضا. بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس... ولم ينقل عن أحد السلف اشتراط الفقه في الراوي. فثبت أن هذا القول مستحدث (٢/٣٨٣) وراجع أيضا «حجة الله البالغة» (١/١٦١).

(١٣٨) كشف الأسرار (٢/٣٧٧-٣٩١).

(١٣٩) كما تقدم عند التعليق رقم (١٣٥) من نقل ابن النديم في فهرسته.

هذا، وفقه أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ لايحتاج إلى بيان، وكان أكابر الصحابة يرجعون إليه في معرفة المسائل. واحتل حتى مناصب الإمارة على بعض البلاد. وقد قبل حديثه خلاف القياس أئمة الحنفية أنفسهم، كما يوجد تفصيله في «كشف الأسرار» وكتاب «التحقيق» وغيرهما من الكتب المبسوطة. (١٤٠).

مع هذا وذاك فُتِحَ باب سرّي للإنكار الجزئي للأحاديث لدى متأخري الحنفية، وتعبّد طريق لرفض خبر الآحاد مع الأخذ بشيء من الاحتياط بحيث تترك الأحاديث التي رواتها ليسوا فقهاء (والمراد بالفقه ههنا أن يعرف ذلك الراوي «العربية» معرفةً جيدةً لئلا يخطيء عند الرواية بالمعنى).

وأما روايات «الفقهاء من الرواة» سواء وافقت القياس أو لم توافقه فلا يتأخر القاضي عيسى بن أبان وأتباعه عن قبولها. وهم يرون أنه لا يجوز أن ينسَدّ باب الرأي، ولا بدّ له من فسحة ـ ولو إجبارية ـ وفي أي موضع. مع هذا الاحتياط اللازم لم يلق مذهب القاضي قبولا لدى متقدمي الحنفية. وكان الإمام أبو يوسف والإمام محمد وغيرهما من تلامذة الإمام أبي حنيفة المعروفين على خلاف مع القاضي مع احتياطه في هذا الأمر.

والمذهب الصحيح هو الذي اختاره جمهور أئمة السنة. وما ذهب إليه القاضي عيسى بن أبان تفوح منه رائحة «الاعتزال». وأما وجهة نظر المحدثين في الآحاد فتختلف عن وجهة أكابر الحنفية ومتقدميها أيضا.

(١٤٠) راجع على سبيل المثال «كشف الأسرار» (٢/٣٨٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدور الثالث

في هذا العصر بدأ العمل بمذهب القاضي «عيسى بن أبان»، وعلى أساس هذا المذهب خُرِّجَت الأصول والفروع في «الفقه» وأصول الفقه.
وأوِّلَت الأحاديث الصحيحة في بعض المواضع تأويلات بعيدة عن المقصود.

ذكر العيني فائدة «نكاح الحلالة»، في تأويل حديث: «لعن الله المحلل والمحلّل له ـ ثم قال:
«لعلّه أراد باللعنة الرحمة»[١٤١].

وملخص القول أن الاعتزال قد تسرب إلى مؤلفات المتأخرين إلى حد بعيد.

أما أصول الفقه فـ «أول من صنّف فيه الإمام الشافعي»[١٤٢].

ولما دوّنت أصول الفقه بعد ذلك في صورة الفن، فكتب فيها «أهل الحديث» و «المعتزلة» كتابات كثيرة. قال صاحب كشف الظنون:
«قال الإمام علاء الدين الحنفي في ميزان الأصول: اعلم أن علم أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب) وأكثر التصانيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع (ولا اعتماد على تصانيفهم)»[١٤٣].

لقد تأثرت «الأمور العقائدية» بالاعتزال من قبل، ولم تُصَنْ منه الأحكام الفقهية أيضا.

---

(١٤١) كذلك راجع تأويلاته البعيدة المختلفة في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا على القاري (٣/٤٨٦-٤٨٧ ـ طبعة بمباي).

(١٤٢) «كشف الظنون» (١/١١) طبعة دار العلوم الحديثة بالأوفست ببيروت.

(١٤٣) «المصدر السابق» (١/١١٠) والزيادة ما بين المعكوفات منه، و «أبجد العلوم» للنواب صديق حسن خان (٢/٣٢٥).

قال الشاه ولي الله الدهلوي: «بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في «مبسوط السرخسي» و «الهداية» و «التبيين» ونحو ذلك. ألا أن أوّل من أظهر ذلك فيهم المعتزلة، وليس عليه بناء مذهبهم»(١٤٤).

هذا، ولقد تأثرت الأحكام الفرعية بذلك في الدور الثاني، فتعدت أثَراتُهُ إلى «الأعمال» بعد «العقائد».

مبحث فقه الراوي:

نقل المحدث الدهلوي أيضا، وهو بصدد ذكر عدم اشتراط الفقه في راوي الحديث: «ويكفيك دليلا على هذا قول المحققين في مسألة «لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه إذا انسد باب الرأي كحديث المصراة» أن هذا مذهب عيسى بن أبان، واختاره كثير من المتأخرين.

وذهب الكرخي وتبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوي لتقدم الخبر على القياس»(١٤٥).

ومعلوم تعمية الرأي والقياس لدى المتأخرين. وأما المتقدمون فلا يكاد يوجد ذلك عندهم. ومع أخذهم هذا الاحتياط في الأمر لم يكن المحدثون مطمئنين إلى طريقهم، ولا إلى طريق المتأخرين، لأنهم كانوا يرون المنهل الصافي للسنّة ملوثا بأكدار الرأي والقياس في كلا الموضعين.

قال الإمام الشعبي: «والله لقد بغض هؤلاء القوم إليّ المسجد حتى لهو أبغض إلى من كناسة داري، قيل: من هم يا أبا عمرو؟ قال: الآرائيون. وقال: ومنهم الحكم، وحماد، وأصحابهم»(١٤٦).

---

(١٤٤) «حجة الله البالغة» للدهلوي (١/١٦٠).

(١٤٥) المصدر السابق (١/١٦١) وراجع التعليق رقم (١٣٨).

(١٤٦) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (٢/١٤٦ ـ طبعة المنيرية) والقول المفيد للشوكاني (ص ٣٥ ـ طبعة المنيرية).

فالذين لم يطمئنوا إلى هذا المنهج المحتاط في ذلك العصر، كيف يطمئنون على عبادة الطبيعة في هذا الزمان؟ إن أهل الحديث (السلفيين) يرون كل ذلك، ولا تتأثر به سلفيتهم أي تأثر.

أكل امرء تحسبين امرءا * * * ونار توقّد بالليل ناراً (*)

نعلم علم اليقين أن الأئمة الأربعة ـ رحمهم الله ـ يعتبرون الحديث من مآخذ الدين، ويعتقدون بحجيته على تعريفه المتفق عليه لدى المحدثين وعامة المسلمين. وأن أهل الحديث يختلفون مع «الحنفية» و «المالكية» و «الشافعية» و «الحنابلة» في الأمور الفقهية، بحيث أنهم يرون «تقدير السنة» و «احترام الحديث» غير مصونٍ في هذه المذاهب الفقهية كما يجدونه مصونا في «المدرسة السلفية».

(*) «الكتاب لسيبويه (١/٦٦) تحقيق عبدالسلام هارون ـ طبعة عالم الكتب. وأمالي ابن الشجري (١/٢٩٦) طبعة حيدر آباد ١٣٤٩ هـ.
الكامل للمبرد (ص ١٦٣) طبعة كمبرج.
ينسب هذا البيت إلى الشاعر أبي داود الإيادي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الـــدور الـرابع

عنـدمـا نشب «الاستعـمار الـبريطاني» براثنه في قلب البلاد، انقسم منهج التعليم فانفصـــل «التعليم الـــديني» عن «التعليم العصري»، واختلفت خطط ومناهج المدارس الحكومية عن مناهج المدارس الدينية، وسيطر المنصّرون على بلاد الهنـد تحت إشراف «الحكـومة البريطانية» ولم يكد يتأثر العلماء، والمدارس الدينية بحملاتهم التنصيرية، ولكن «التعليم الانجليزي» وحماته تأثروا بذلك إلى حد كبير، ولم ينج من تأثيرات المنصرين «السيد أحمد خان» ولا أساتذة المدارس وطلابها. وإن صلة بعضهم بالإسلام كانت تنبني ـ حقا ـ على الولاء والإخلاص له. فقاموا بالردّ على شبهات النصارى ضد الإسلام بكل قوة. ولكن الأذهان كانت متأثرة بهم فزلّت أقلامهم.

وهذه الظاهرة لا تكاد تخفي في كتاب «أمهات المؤمنين» و «التفسير الأحمدي» للسيد أحمد خان.

لقد غض الطرف فيها عن الأحاديث التي خالفتها الأهداف، وشُوِّه جمال آية أو معجزة عارضت «الطبيعة»، وأنشىء بين تأويلها وتحريفها ترادف تتحير فيه الملائكة!!

لقد استفاد الاستعمار أيضا من هذا المنهج. وأن القلوب الكسيرة التي كانت تلتهب فيهـــا شعلة الانتقـــام من الاستعـــمار لأجـل مذابحـه الـرهيبـة في سنـة ١٨٥٧م[١٤٧]، اشتغلت عنه بهذا النوع من الدراسات والتحقيقات، وظهرت آثار هذا المنهـج في صور متنـوعة على ساحة البلاد. فأطبق «التأويل» والتحريف على أصحاب «قاديان»، وتلقّن المولوى «عبدالله الجكرالوي» درس إنكار الحديث، وتأثر

---

(١٤٧) قامت «ثورة» في الهند سنة ١٨٥٧م لتحريرها من الاستعمار الانجليزي ولكن قدّر الله أن باءت بالخيبة. فقامت جنود الاستعمار بالمذابح الكبيرة وإلى ذلك يشير المؤلف (ص).

بذلك ـ قليلا أو كثيرا ـ أمثال العلامة «شبلى»، والشيخ حميد الدين الفراهي ـ رحمهما الله ـ من أساطين العلم والفضل.

والدليل على ذلك أن بعض الأجزاء من تفسير الشيخ الفراهي التي نشرت بالعربية، لايستفاد فيها من الأحاديث إلا نادرا. وأما استفادته من النسخ المتداولة للتوراة والانجيل فهي كثيرة.

الدرايــة والتفقـه:

لقد وجّـه الشيخ «شبلي»(١٤٨) في كتابه «سيرة النعمان» انتقاداً شديداً إلى منهج المحدثين، ودافع عن منهج فقهاء الكوفة ـ رحمهم الله ـ دفاعا مستميتا بحيث لو كانوا أحياء لما رضوا بهذا «الأسلوب المبتكر» من المحاماة.

إنـه لم ينكـر «الحديث» ولكن أحَلَّ «العقل» باسم «الدراية» والتفقه» محلاّ تضرر به الحديث ومنهج المحدثين تضررا يقارب الإنكار.

ويوجد هذا المرض في كل من له صلة بندوة العلماء باستثناء بعض أهل العلم.

ومن الأخطاء الشائعة في هذا المحيط:

١ـ أن أئمة الحديث لم يكونوا فقهاء.

٢ـ وأنه قد غض الطرف في الأصول التي وضعت لنقد الحديث عن «الدراية».

٣ـ وأن الفقهاء هم الذين قاموا بنقد الحديث وفق أصول الدراية.

---

(١٤٨) هو: العـلامة شبلي بن حبيب الله البندولي النعماني، نسبة إلى النعمان بن ثابت ـ هو الإمام أبو حنيفة ـ (١٢٧٤ـ١٣٣٢ هـ). وكان عضوا بارزا من أعضاء «ندوة العلماء»، واشتغل بنظارة دار العلوم التابعة لندوة العلماء ثمانية أعوام. وكان معتزليا في الأصول شديد النكير على الأشاعرة. وله كتب ورسائل في ذلك ككتابه في «فن الكلام»، وكتابه في «تأريخ الكلام» ومن مصنفاته: «المجلد الأول من السيرة النبوية..» وكان يريد أن يصنفه في خمس مجلدات. فلم يتم إلا أن تلميذه العلامة السيد سليمان الندوي أكمل الكتاب. وهو من أهم كتب السيرة مع ما عليه من بعض المؤاخذات. انظر ترجمته في «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» للعلامة عبدالحي الحسني (٨/١٧٦ـ طبعة دار المعارف بحيدر آباد ١٩٧٠م).

٤ـ وأنه يحقّ لكل أحد الآن أيضا أن ينقد الحديث اعتمادا على وجهة النظر هذه. (أي أن يقبل ما شاء منه ويلقي ما شاء في سلة الترهات!! وإنا لله وإنا إليه راجعون).

ثم بيّن مفهوم الدراية بيانا عاما يؤدي إلى القضاء المبرم على الحديث. قال الشيخ في «سيرة النعمان»: «معنى الدراية أنه إن سرد حادث فينظر ما هي الصلة بينه وبين اقتضاء الطبيعة الإنسانيّة، وخصائص الزمان، وأحوال المنسوب إليه الحادث، والقرائن العقلية الأخرى»(١٤٩).

إن «اقتضاء الطبيعة» هو ترجمة (NATURE) في الإنجليزية وكان السير «السيد أحمد خان» أيضا يرى نفس الرأي فلم يكن يقبل شيئا مخالفا لاقتضاء الطبيعة أبداً.

لقد عمّم في هذا التعريف مفهوم الدراية تعميما لم يُبْقِ أي شرط أو قيد. ما مدى اقتضاء الطبيعة؟ وما مستوى هذا الاقتضاء؟ ومن الذي يحدّد القرائن العقلية؟ وكيف؟؟

وإن أمكن أن تحول خصائص العصر دون النصوص فليعاد النظر في جريمة «برويز»(١٥٠) أيضا.

لم يُمنح «العقلُ» هذا النصيب من الصلاحيات الواسعة حتى من قبل القاضي «عيسى بن أبان» ولا «المعتزلة» تجرأت على ذلك. ولكن الآن فُوِّضَ «الميزان» إلى «رجل أخرق»، ووكل «السيف» إلى رجل «أحمق» فليعمل كل منهما ما يحلو له، وما يشاء. وأما الدين فيحفظه ربه ويحميه!!

قبل أن نتقدم إلى الأمام يتناسب مع المقام أن يُعرَف ما هو معنى «الدراية» لدى أهل العلم ليتبيّن الفرق بين «دراية اليوم» والدراية لدى العلماء المتقدمين:

«العلم بدراية الحديث هو علم باحث عن المعنى والمفهوم من ألفاظ

---

(١٤٩) «سيرة النعمان» (١/١١٤) طبعة المكتبة الرحيمية بديوبند.

(١٥٠) هو: «غلام أحمد برويز» رأس منكري الحديث في الباكستان. تقدم في التعليق رقم (٨).

الحديث، وعن المراد منها اعتمادا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ».

هنـاك فرق شاسع بين هذه الدراية، والدراية التي تباع في أسواقنا في هذه الأيام. ففي «الدراية المصطلح عليها لدى العلماء» علم وبصيرة. وفي دراية أسواقنا «الفوضى الفكرية» و «الميوعة الذهنية» ولا يجوز أبدا أن يسمح لمثل هذا الاستهتار، والاختلال بمكانة في الشريعة عامة، وفي الحديث النبوي على وجه الخصوص.

وبناء على هذه الدراية كان «السير السيد أحمد خان» قد سوّى بين لحم الحيوان المذبوح! والحيوان المخنوق!، وكان يعتبر كليهما حلالا.

فضيلة الشيخ المودودي، والشيخ الإصلاحي:

إن أفكار الشيخين المودودي والإصلاحي نحو الحديث تتشابه بمدرسة الشيخ «شبلي» و «السير السيد أحمد خان».

هؤلاء ممن يعشقون «الدراية والتفقه» عشقا غيابيا، ولكنهم لا يظهرون ما هو «مفهوم الدراية» عندهم.

لما أثار الشيخ «شبلي» بحث «الدراية» عقب عليه علماء أهل الحديث بكل دقة واهتمام، ولم يتركوا أي جانب من جوانب الموضوع إلا وأشبعوه بحثا وتحقيقا، وقاموا بتوضيح خدمات الفقهاء والمحدثين توضيحا كاملا.

وقـد تنـاول الشيخ عبـدالعـزيزآبـادي[١٥١] في كتـابـه «حسن البيان»

---

(١٥١) هو: العلامة عبدالعزيز الرحيم آبادي (١٢٧٠-١٣٣٦ هـ) من كبار علماء أهل الحديث في الهند، وأحد أركان حركة المجاهدين. واشتغل بالتدريس والإفادة، والوعظ والتذكير، والتصنيف والتأليف. وأنشئت جمعية أهل الحديث ١٩٠٦هـ على فكرته. وله مواقف محمودة في نشر السنّة والسلفية في الهند.
وكتابه «حسن البيان فيما في سيرة النعمان» دافع فيه عن المحدثين وموقفهم من السنّة. (جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة للفريوائي ص ٩٥).

والشيخ أبو يحيى الشاهجهانفوري[١٥٢] في «الإرشاد»، والشيخ عبدالسلام[١٥٣] المباركفوري في «سيرة البخاري».

تناولوه بالدقة والأمانة، والتحقيق والتمحيص بحيث لم يتجرأ أحد أن يكتب حول هذا الموضوع مفصلا حتى الآن.

لقد استعمل الشيخ المودودي الذكاء، وأعمل الروية حين جعل «الدراية» شيئا غامضا، ولم يصرّح ما هو مراده بالدراية؟ وما هي الأصول التي وضعها الفقهاء للدراية؟؟

ولكنه لم يتأخّر عن الانتقاد على المحدثين فقال:

«إنهم (أي المحدثين) كانوا يقولون على الأكثر: إنه يغلب الظن على صحة هذا الحديث، وزيادة عليه أن هذا الظن الغالب الذي كان يحصل لهم، كان بالنظر إلى الرواية، لا بالنظر إلى الدراية، وكانت وجهة نظرهم على الأكثر أخبارية، ولم يكن الفقه موضوعهم الأصلي»[١٥٤].

«وحاول فضيلة الشيخ الإصلاحي أن يفتح مجالا لنقد الحديث أكثر من هذا، فقال: «عليه (أي على ناقد الحديث) أن يكون صاحب الأخلاق السامية الذي لم يجعل التلاعب بالدين مشغلة له، ويكون أهلا لنقد الحديث وتعريفه. وهذا المنصب لا يحتله كل «مُلّا» من ملالي الكتاتيب، ولا كل موظّف من موظفي المكاتب»[١٥٥].

---

(١٥٢) هو: المحقق أبو يحيى محمد بن كفايت الله (ت ١٣٤٢ هـ) من كبار علماء أهل الحديث واشتغل بالتدريس والتأليف. ومن آثاره: «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» (الأوردية) وهو كتاب جليل في الرد على التقليد (جهود مخلصة ص ٨٨).

(١٥٣) هو: أبو الهدى عبدالسلام بن خان محمد العلامة المحقق، أبو محدث الديار الهندية عبيد الله الرحماني (صاحب مرعاة المفاتيح رئيس الجامعة السلفية ببنارس الهند) وكتابه سيرة البخاري من أهم الكتب التي تدافع عن الحديث والمحدثين خاصة الإمام البخاري. والكتاب نقله الشيخ الفاضل/ عبدالعليم البستوي إلى العربية. وطبعته الجامعة السلفية قريباً.

وقد نشر لي مقال حول حياته في مجلة الجامعة السلفية جمادي الأولى ١٣٩٧هـ.

(١٥٤) التفهيمات (١/٣٥٦ ـ مسلك الاعتدال)

(١٥٥) «مجلة ترجمان القرآن» المجلد (٤٥) العدد الثاني ص (١٤٨).

واستطرد قائلا: إن أهلية نقد الحديث أيضاً لا يحصل عليها الإنسان بشهادات المشايخ، وتحصيل العلوم المنهجية، والدراسة في المدارس بل: «أحسن الوثائق وأفضل الشهادات - عندي - لعلم الرجل وفضله هي آثاره وخدماته الدينية»[١٥٦].

إن أهمية الآثار والمآثر لا تُنكر أصلاً، ولكن فضيلة الشيخ لم ينتبه لخطورة هذا المستوى من الكلام. فإن المرزا «غلام أحمد القادياني (المتنبي الكذاب) و «عناية الله خان المشرقي»[١٥٧] (صاحب العقائد الإلحادية الزائفة)، و «غلام أحمد برويز» (رأس منكري الحديث) لم يقوموا بإجبار الناس على تسليم حقهم في نقد الحديث، والحكم عليه من حيث الرد والقبول إلا بالنظر إلى «آثارهم» و «مآثرهم» فقط.

ولا شك أن فضيلة الشيخ الإصلاحي قد نجا من بعض الاعتراضات بعد التغاضي عن «أهمية دراسة العلوم المنهجية»، و «شهادات المشايخ»، ولكنه بتعميم «الآثار» و «الخدمات» ألقى على كاهله مسئولية مصيبة أخرى، وهي أن «أصحاب الأفكار المستهترة هؤلاء وأتباعهم يستغلون هذا الكلام، وينشرون «الآثار» ويقدمون «الخدمات» بحيث يتعذر إنقاذ العامة من الناس من براثنهم.

هذا، ولا يتناسب أبداً أن يلقي «علم الحديث» كله في الخطر بهذه القيود، وذلك لأجل الحفاظ على شخصية «الشيخ المودودي»، وتبرير ممارسة حقه في نقد الحديث فقط.[١٥٨].

---

(١٥٦) المصدر السابق.

(١٥٧) هو: عناية الله بن عطاء بن محمد خان. وأبوه (عطا) كان متأثرا بفكرة السيد أحمد خان نحو الحديث. وعناية الله المشرقي تلقى دراسته في انجلترا. وبعدما رجع إلى الهند أسس «حركة خاكسار». ولقّب نفسه بالمشرقي لأن الهند في شرق بريطانيا. وبدأ يتدخل في أمور العقائد والأحكام، ويطعن في علماء الإسلام حتى أنه كتب رسالة باسم «مذهب الشيخ»، وكان من يبيعها في السوق يصيح بأن «مذهب الشيخ» بفلس واحد. ثم قام العلماء بالرد على أفكاره المسمومة (خطاب إلى الأستاذ المودودي للأمر تسري ص ٥٢-٥٣).

(١٥٨) معروف أن فضيلة الشيخ المودودي لم يكن يحمل «شهادة المدرسة»، ولم يتلق علوم الشريعة على أيدي العلماء. فيشير المؤلف إلى هذا بأن الشيخ الإصلاحي يريد أن يخرج الشيخ المودودي ناقداً للحديث بهذه القيود. راجع تفصيل مراحل دراسة الشيخ المودودي في كتاب «أبو الأعلى المودودي فكره ودعوته» للأستاذ جيلاني (ص ٢٦-٣٠) و (رسائل ومسائل ٢/٤٩٥-٤٩٦) الطبعة الثالثة بدلهي ١٩٧٩م.

«حفظَت شيئاً وغابت عنك أشياء»

وعلى الفرض أن المعيار هو «المآثر والخدمات» فتتغير نوعيتها أيضاً بين مدة وأخرى دائماً.

أهمية الخدمات والمآثر في نقد الحديث:

إذا اعتبرت «الخدمات والمآثر» عياراً على نقد الحديث فلا بد أن تكون هناك شروط وقيود لذلك.

في العصر الأخير اشتهر «النواب صديق حسن خان»[١٥٩]، والعلامة أبو الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي[١٦٠]، «والمراز غلام أحمد القادياني»[١٦١]، «والشيخ أحمد رضا خان»[١٦٢] البريلوي (رأس الفرقة البريلوية) بكثرة آثارهم ومؤلفاتهم. هل يحق لهؤلاء جميعاً أن ينتقدوا الحديث لمآثرهم وخدماتهم؟!

وفي مجال التعليم والتربية، والتدريس والإفادة لا تخفى على أحد خدمات «السيد أحمد خان»[١٦٣] و «السيد نذير حسين المحدث الدهلوي»[١٦٤]، والشيخ

---

(١٥٩) هو: العلامة البوفالي (ت ١٣٠٧ هـ) صاحب التآليف الكثيرة الشهيرة. قام بنشر علوم الكتاب والسنة في ربوع الهند. وهو غني عن التعريف في داخل البلاد وخارجها.

(١٦٠) هو: العلامة أبو الحسنات (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) صاحب المؤلفات السائرة. ومنها «الرفع والتكمل في الجرح والتعديل» وغيره من الكتب المفيدة.

(١٦١) هو: مؤسس «القاديانية» غني عن التعريف لكذبه في ادعاء النبوة هلك سنة ١٩٠٨هـ.

(١٦٢) هو: ناشر الخرافات في الهند (١٢٧٢-١٣٤٠هـ). يعد من علماء الحنفية. ولكنه يكفر الديو بنديين، والندويين، وأهل الحديث جميعا. راجع التفصيل عن هذه «الطائفة» في كتاب «البريلوية: عقائد وتأريخ» للأستاذ إحسان إلهي ظهير. وقال العلامة عبدالحي الحسني: كان متشددا في المسائل الفقهية الكلامية متوسعاً ومسارعاً في التكفير. وقد حمل لواء التكفير والتفريق في الديار الهندية في العصر الأخير، وتولى كبره. وأصبح زعيم هذه الطائفة، وتنصر له، تنتسب إليه.» راجع «نزهة الخواطر» (٨/ ٣٩).

(١٦٣) هو: مؤسس «جامعة على كره الإسلامية» بالهند. وكان عنده بعض الأفكار الزائغة مثل إنكار الحديث والمعجزات وغيرها (ص).

(١٦٤) هو: العلامة المعروف بشيخ الكل في الكلّ (١٢٢٠-١٣٢٠هـ) شيخ صاحب التحفة، وصاحب عون المعبود وغيرهما من كبار السلفيين في الهند وخارجها ـ نشر لي مقال حول حياته في مجلة الجامعة السلفية شوال ١٣٩٦ هـ (ص).

محمد قاسم النانوتوي[١٦٥]؛ ولكن ماهي أنواع المآثر التي تمنح على أساسها شهادة نقد الحديث؟

إذا اعتبرت «الدراية»، و «الآثار الحرة» عياراً على نقد الحديث، كان ذلك مقدمة لإنكار السنة. وأعتقد أن منهج فضيلته وفضيلة الشيخ المودودي هذا يشق طريقاً للاستهتار والفوضى في نقد الحديث، ولا يكون ضرره أقل من إنكاره في أي حال.

ولا يمكن تقدير هذه الفوضى بأولئك الذين يمشون خلف فضيلتكم، ولا بأولئك الزملاء الملتزمين بالجماعة الإسلامية من أهل الحديث الذين يضطرون إلى وضع «المنقار تحت الريش» نظرا لالتزامهم بالجماعة، ولا يستطيعون أن يبدوا ما عندهم من الآراء الصريحة نظراً لمصالحها. بل تقدر هذه الفوضى بأولئك العامة من الناس الذين يطالعون منشورات الجماعة في نواحي البلاد.
وماذا سيكون موقفهم من المحدثين حينما يسمعون من منبر حرم «القيادة» أنهم كانوا محرومين من أصول الدراية، وكانت وجهات نظرهم أخبارية غير فقهية؟

وماذا سيكون رأيهم في الأئمة والتعليم الديني حين يعرفون أنه لا تنشأ أهلية النقد والتمحيص من الشهادات الممنوحة من قبل المشايخ، ولا من الدراسة في المدارسة الدينية؟!!

وكيف تجرح مشاعرهم نحو مصادر السنة والحديث حينما يسمعون من حضراتكم تعريفا ضيقا ومحتاطاً للسنة، ويسمعون ترديد وظيفة «ظنية خبر الآحاد»؟!!

هل صارت مسئوليات «الشيخ الإصلاحي» أكثر من مسئوليات شيخ الكتّاب بعد دخوله في «حرم القيادة»؟ فليتفكر مليّا قبل أن يقول شيئاً من مثل هذا الكلام!

---

(١٦٥) هو: مؤسس «دار العلوم» بديوبند كبرى الجامعات الدينية بالهند، ومن يتخرج فيها يكتب لنفسه «القاسمي» نسبة إليه. وهو من علماء الأحناف الأعلام في الهند. له مؤلفات في الرد على الهندوسية والمسيحية. ولد بنانوته سنة ١٢٤٨هـ، وتوفي ١٢٩٧ هـ راجع ترجمته في «نزهة الخواطر» (٧/٣٩١-٣٩٣) (ص).

وغير خافٍ أنه لا بكُلّ «الدرايات» يصل الإنسان إلى درجة النبوغ في علم الحديث، ولا بكل «الخدمات» يكون عارفاً بطبيعة النبي ﷺ بل المستحقون لهذه «الشهادة العالية» والدرجة السامية هم الرجال الذين يشتغلون بالحديث ليل نهار، ويقضون أعزّ أوقات حياتهم في ترديد «قال الله» و «قال الرسول».

أما «أصحاب الفضيلة العلماء» الذين مهنتهم «الريادة والقيادة» فقط، فلا يستطيعون أن يعرفوا «الجوهر»، ولا «لمعانه».

معرفة الطبيعة و «لمعان الجوهر»:

حاول فضيلة الشيخ المودودي في مقاله «مسلك الاعتدال» تقليل قيمة قواعد الحديث وأصولها زاعما أنها ظنية، وحصيلة للجهود الإنسانية. واعتبر «نظام الدين»، و «معرفة الطبيعة»، و «لمعان الجوهر» معياراً على نقد الحديث. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل جعل نقد الحديث معزولا عن الأصول والقواعد حيث اعتبره من الأمور الذوقية، فيمكن لكل صاحب «ذوق فوضوي» أن يتطاول على هذا «الفن المسكين» كيفما يشاء. وأما الشيخ الإصلاحي فحاول أن يجعل مجال نقد الحديث مفتوحا أكثر مما كان عليه من قبل، بعد أن اعتبر «المآثر والخدمات» عيارا عليه.

هذه الفسحة الزائدة والمجال الواسع لنقد الحديث لم يكن مذهباً عند القاضي «عيسى بن أبان»، ولا عند المتأخرين من الفقهاء، بل يُسْتَمَدّ شيء من «لمعانه» من المعتزلة، وشيء منه من طبيعية «السيد أحمد خان». كيف لأهل الحديث المساكين - الذين كانوا يَشْكُوْن من موقف المتأخرين من الفقهاء، ومذهب القاضي «عيسى بن أبان» - أن يطمئنوا على هذا الجود الانتقادي، والسخاء الهجومي الذي يتعرض له علم الحديث؟

إن هذه الجهود كلها بذلت للتجنب من الوقوع في «الظن»، ولكن كل ما يجري حولكم «ظنون بعضها فوق بعض». إن «الدراية» ظنية، و «القياس» ظني، «والعلة» ظنيّة، «وطردها وعكسها» كلاهما ظنّي، «معرفة الطبيعة» ظنية، و «لمعان الجوهر» ظنّي. ولكن الأصول المنظمة للمحدثين لم تعجبكم لأنها حصيلة الجهود

الإنسانية التي لا تتجاوز حدودها الفطرية.

وأرجو أن لا يغيب عن البال أن «الدراية» و «نظام الدين» و «معرفة الشريعة» و «القياس وعلله» أيضا من الجهود الإنسانية. والعجب كل العجب من الفرار من «الظن المنظم المنسق»، والوقوع في الظن الذوقي الفوضوي المضطرب. وبهذا صاروا فريسة لعدم الاعتدال في البحث عن مسلك الاعتدال. (فرّ من المطر وقام تحت الميزاب) ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [سورة الحشر: ١٨]

مدى حصول اليقين والظن من الأحاديث:

يحصل العلم القطعي اليقيني لدى المحدثين بالقرآن الكريم والأحاديث المتواترة. ويصل عدد الأحاديث المتواترة الآلاف(*). وتوجد أمثلة التواتر اللفظي، والمعنوي، والعملي بكثرة في دواوين السنة. ولكن لا يوجد التواتر في كل شعبة من شعب الدين بل يضطر إلى الرجوع في كثير منها إلى خبر الآحاد. وقد عبر بعض العلماء عن العلم الحاصل من الآحاد بـ «الظن»، بالنظر إلى أن العلم الحاصل من غير طريق التواتر يسمى في الاصطلاح بالظن.

يوجد «الظن» في جميع شعب الحياة الإنسانية: فائدة الأعمال الدينية ظنية، معاملات العالم ونتائجها ظنية، واللغة ظنية، ودلالة الألفاظ ظنية، وفي بعض الأحيان تحدّد جهة الكعبة بالظن. فالظن الذي تنحصر فيه الحياة كلها، لايمكن أن تتغاضى عنه «الشريعة»، ولا «العرف» و «التقليد». . فقد وثق «القرآن المجيد» هذا الظن، ورتّب عليه الأحكام والمسائل.

لقد هاجر موسى ـ عليه السلام ـ من مصر على خبر ظني؛ ووصل إلى مكان بمصر على خبر فتاة حيث أقام مدة طويلة؛ ورأى ما رأى على الطور عند الرجوع بالظن، وكلل بالنبوة. وقد أقام إبراهيم ـ عليه السلام ـ في فلسطين على الظن

(*) ذكر «أبو الفيض جعفر الكتاني» في كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ثلاثمائة وعشرة أحاديث متواترة (ص).

المحض، وبظن مثله أمر «هاجر» مع إسماعيل ـ عليهما السلام ـ بالإقامة في وادٍ غير ذي زرع من الحجاز.

وقد أفرج عن يوسف ـ عليه السلام ـ من السجن لأجل تفسيره الرؤيا، وبالنظر إلى نتائجها الظنية تمتع بالحكم.

وكذلك استعدّ يعقوب ـ عليه السلام ـ للسفر من كنعان إلى مصر على أساس خبر الواحد. واختار موسى ـ عليه السلام ـ حياة التيه على ظن أن بني إسرائيل سيرتاحون بذلك يوما ما.

ملخص القول أن القرآن الحكيم اعتمد سرد «أخبار الآحاد»، والأخبار الظنية بحيث توجد فيها الثقة والاعتماد.

ولقد وضح سلطان العلماء العز بن عبدالسلام في بداية كتابه «القواعد الكبرى»(١٦٦) أنه تنحصر أمور الدنيا والآخرة على الظنون إلى حد كبير. ولأجل هذا تلقت الأمة «الآحاد» بالقبول ـ مع إطلاق الظن عليها في الاصطلاح ـ كما يُتلقىٰ أي شيء معتمد عليه وموثوق به.

بعد إدراك هذا المعنى للظن الاصطلاحي، القول بأنه «لا مجال للظن في الشريعة» قول خاطىء، ووهم محض، بل القول أو الفهم بأن «المظنونات» من الأمور غير الثابتة أيضا قول نازل وفهم سقيم.

نعم! يمكن أن يقال: أن مرتبة الظنّيات، دون التواتر. أو الظنون المصطلح عليها لا تتعارض مع التواتر.

---

(١٦٦) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/ ٤ ـ طبعة الجيل بيروت) قال: «الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على ما يظهر في الظنون، وللدارين مصالح إذا فلتت فسد أمرهما ومفاسد إذا تحققت هلك أهلها. وتحصيل معظم هذه المصالح بتعاطي أسبابها مظنون غير مقطوع به...»
وقال: «معظم هذه الظنون صادق موافق غير مخالف ولا كاذب. فلا يجوز تعطيل هذه المصالح الغالبة الوقوع خوفا من ندور وكذب الظنون، ولا يفعل ذلك إلا الجاهلون» (ص).

الدراية وعلم الحديث:

لايصح ـ أيضا ـ أن يقال: إن الدراية لا تَحظى بأي أهمية في نقد الحديث، أو أن وجهة نظر المحدثين كانت أخبارية، لا فقهية، بل روعيت الدراية واحترم العقل في نقد الحديث احتراما كاملا. ولا يعني الاختلاف بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء أبدا أن أئمة الحديث كانوا غافلين عن الدراية والتفقه، لأن الخلاف موجود ـ أيضا ـ بين فقهاء العراق أنفسهم.

ويتضح من كتاب «تأسيس النظر» للعلامة عبيدالله بن عمر الدبوسي أن الاختلافات الأصولية وجدت بين الفقهاء ـ رحمهم الله ـ نتيجة الاختلافات في مناهج التفكير. وفي الحقيقة لم يكن الفقهاء محرومين من الحديث، ولا المحدثون غافلين عن الفقه، بل كان كل واحد من هؤلاء «الجوهريين النقاد» عارفاً بالدراية، وناقداً للجوهر، وبصيراً بلمعانه. فرحمهم الله رحمة واسعة. قال الحافظ ابن القيم نقلا عن شيخه الحافظ ابن تيمية ـ رحمهما الله ـ:

«قال: وقد تدبرت ما أمكنني عن أدلة الشرع فما رأيت قياساً صحيحاً يخالف حديثاً صحيحاً، كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح، بل متى رأيت قياساً يخالف أثراً، فلابد من ضعف أحدهما.. الخ»(١٦٧).

توجد مثل هذه التصريحات عن الإمام الشافعي، والشاه ولي الله الدهلوي، ونعرض عن سردها خوفا من الإطالة.

وأيضا يتضح من هذا أن «القياس» و «العقل» ليسا شيئاً واحداً، بل يجوز أن يكون القياس خلاف العقل. ولهذا اعتبار «أصول الفقه» أصولاً عقليةً اعتبار خاطىء قطعاً، وذلك لأن هذه الأصول تمثل منهجا خاصا من مناهج التفكير، كما صرح بذلك الشاه ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»؛ وفي «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» وفي «عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد».

---

(١٦٧) إعلام الموقعين (٢/٣-٤) وكذلك راجع «فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٩/٢٨٨) والتعليق رقم (١٢٢) من هذا الكتاب.

ومن هنا يعرف أن اعتبار أصول الفقه أصولا عقلية يدل على السذاجة وقلة الفهم أيضاً.

وقال العلامة ابن الجوزي:

«وما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع»[١٦٨].

ونقل الخطيب البغدادي عن أبي بكر بن الطيب قال:

«إن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل. ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي..»[١٦٩].

إن أنظار المحدثين أبعد بكثير من المضحكات التي أثيرت في مقالات الشيخين الإصلاحي، والمودودي.

لا أدري من هو «المهرج» الذي أرشد «حضرات العلماء» إلى أن المحدثين تغاضوا عن أصول الدراية، أو أن وجهاتهم كانت أخبارية محضة.

أقول بكل ثقة واعتماد: إن فقهاء العراق لم يضعوا في ضوء العقل أي أصل من أصول نقد الحديث حتى اليوم، بل هذا من أحلام الشيخ شبلي، والشيخ المودودي التي لا تفسير لها في دنيا الواقع، بل هو تخمين محض لا يمت إلى حقيقة الأمر بصلة.

إن كل ما ظهر بالنسبة لنقد الحديث حتى الآن، «عقلياً» كان أو «نقليا»، «رواية» كان أو «دراية» رهين بجهود المحدثين. ولستُ وحيداً في هذا الرأي، بل نادى بذلك بكل قوة ودليل قبل سنوات، الشيخ «عبدالجبار العمرفوري»[١٧٠]،

---

(١٦٨) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسيوطي (١/ ٢٧٧ ـ طبعة النمنكاني بالمدينة وقال أيضا: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب» (١/ ٢٧٥).

(١٦٩) المصدر السابق (١/ ٢٧٦).

(١٧٠) هو: الحافظ عبدالجبار بن بدر الدين العمر فوري ثم الدهلوي (١٢٧٧-١٣٤٤ هـ) أحد كبار علماء السنة المؤلفين بنشرها وإحيائها. وله مواقف محمودة في الرد على منكر الحديث «عبدالله الجكرالوي» الذي جاء =

والشيخ «محمد حسين البتالوي»[171]، والشيخ «عبد العزيز الرحيم آبادي»، والشيخ «عبدالسلام المباركفوري». ومن سوء حظنا أن أتباعهم واحفادهم يرون ذلك ويسمعون، ولكنهم يلجأون إلى الصمت. «فإنا لله وإنا إليه راجعون».

ولا ريب أن جهود علماء العراق في «الأصول» و «القياس» تستحق مائة ألف من كلمات الشكر والترحيب، وتدقيقاتهم في المسائل، وتشقيقاتهم في الفروع حازت - بالفعل - على الإعجاب والتقدير من قبل الأوساط العلمية.
ولكنه غير خاف أنها ليست من أصول العقل، بل هي تخريجات على منهج خاص، يُسَلّم عدمُ تناسبها مع الأصول حتى لدى أوساط «الجماعة الإسلامية» أيضا.

لقد نُشِرَ قريباً مقال قيم للشيخ الإصلاحي حول «تمليك الزكاة»، انتقد فيه مذهب الحنفية انتقادا صريحاً وشديداً، وكذلك فضيلة الشيخ المودودي أيضاً لم يقصر في النقد الصريح الحرّ على بعض المسائل الفقهية في كتابه «الحجاب». وهذا النوع من النقد أمر متفق عليه لدينا جميعاً، فلا يتناسب أن يضيع الوقت في مثل هذه المباحث.

أصـــل النـزاع:

بحثنا لايدور حول العقل والدراية من جهة هل لهما أي دور في نقد الحديث وفهمه لدى المحدثين أم لا، لأن خطاب الدين كله موجّه إلى العقلاء؟ بل بحثنا يدور حول أنه هل يسمح لكل من يدّعي العقل، أن يختبر الكتاب والسنة على مبرد عقله، ويرفض الحكم الذي لا يتفق معه، أو ينظر إلى حكمه بعين الاحتقار، متدثراً بدثار «التعصب للمصادر والمراجع»؟

= بهذه الفكرة الخبيثة. والحافظ من تلاميذ السيد نذير حسين المحدث الدهلوي. وله مؤلفات قيمة منها: «ضمام التوحيد في الرد على التقليد». ومن تلاميذه المعروفين «المحقق الأديب عبدالعزيز الميمني - رحمه الله - («جهود مخلصة» للفريوائي ص ٩٩ - ١٠٠) (ص).

(١٧١) هو العلامة أبو سعيد محمد حسين (١٢٥٦-١٣٣٨هـ) أجل تلامذة السيد نذير حسين الدهلوي، وأحد نوابغ عصره. هو أول من تنبه لفتنة القاديانية، وعكف على ردها وإبطالها في مجلته «إشاعة السنة». وله مواقف محمودة في نشر السلفية، والدفاع عن الإسلام (جهود مخلصة، ص ٩٧) (ص).

وهل يسمح للعقل والدراية بهذا القضاء المبرم على الأحاديث النبوية والسنن المصطفوية؟!!

لا وألف لا. إن الأئمة، وحفاظ الحديث، «والمتكاسلين من أهل الحديث» اليوم مازالوا ولا يزالون يخالفون هذا الموقف من الحديث إن شاء الله. وإن الحقائق الثابتة لا تتغير بالتصرف في الأداء، والتفنن في أساليب الكلام.

الالتمـــاس الأخيـــر:

قام فضيلة الشيخ الإصطلاحي بالرد على أسئلة السائل بالأرقام، وانتقيت منها المباحث الضرورية، وحاولت فيها إيضاح مذهب أهل الحديث حسب الحاجة.

كان من الممكن أن أورد شيئامن الملاحظات حول الرقمين (٦-٧) ولكنني تغاضيت عنها لأن فيهما مبالغةً وإطراء في تعريف «الجماعة الإسلامية» وحماية لها ودعـايةً؛ وللشيخ الإصـلاحي حق أن يفعل ذلك، لأن هذا هو الطريق للدعوة الحضرية، والدعاية العصرية.

وفي بعض أجزاء المقال ذِكْرُ عشقه لفضيلة الشيخ المودودي، وبيانُ محاسنه ومنـاقبه، والتشييد بعلمه ومنهجه، والدعاية لجرأته وجسارته. ومهما كان فيها من المبالغة في الوصف، وإطراء في المدح فهو نتيجة حتمية لالتزام الإنسان بأي جماعة من الجماعات.[١٧٢] وله الحق الكامل في ذلك أيضا، فلست بحاجة إلى أن أتناول ماهو خارج عن محور البحث بعدما قدمت الالتماسات السالفة حسب الحاجة حول الموضوع الأصلي.

واللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

(١٧٢) وبعد هذا كله اعتزل الشيخ الإصلاحي عن «الجماعة الإسلامية» لاختلافات حصلت بينه وبين الشيخ المودودي ـ رحمه الله ـ كما تقدم في التعليق رقم (٣) (ص).

خاتمـــة المطاف:

وفي خاتمة المطاف أعتذر عن هذه «الالتماسات الطويلة» مع ابتغائي الاختصار الشديد في عرضها.

وكذلك أعود فأكرر اعتذاري شعورا بواجبي، فإن قلبي مليء بالاحترام الكبير لهاتين الشخصيتين الكريمتين، وما أردت بعرض هذه الكلمات إلا توضيح موقفنا من الحديث النبوي، والسنة المطهرة. فإن بدر مني ما يخدش كرامتهما فأطلب منهما العفو والصفح من سويداء قلبي.

أما إيثار أية مصلحة على مذهبنا، وأية مساومة على حسابه فأمر متعذر علينا للغاية.

«وأما حبّ ليلى فلا أتوب».

تم تعريب الكتاب والتعليق عليه بعون الله ـ عز وجل صبيحة يوم الاثنين (٥/ صفر ١٤٠٥ هـ = ٢٩/ أكتوبر ١٩٨٤م).
فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه، وإخوانه وسلم تسليما كثيرا.

صلاح الدين مقبول أحمد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثبت المصادر المراجـــع

ـ أ ـ

- أبجد العلوم ـ للنواب صديق حسن خان . المطبعة الصديقية بوفال ١٢٩٥هـ .
- أبـو الأعـلى المودودي : فكره ودعوته ـ للأستاذ أسعد جيلاني . طبعة منصورة لاهور ١٩٨٣م .
- الإحكام في أصول الأحكام ـ لابن حزم الأندلسي . طبعة أحمد شاكر .
- الإحكام في أصول الأحكام ـ للآمدي . طبعة دار الفكر .
- الأذكياء ـ لابن الجوزي . مكتبة الغزالي .
- الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره ـ للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي . طبعة باكستان ١٩٧٧م .
- أصول الاعتقاد ـ للدكتور عمر سليمان الأشقر . طبعة السلفية بالكويت .
- أصـول البـزدوي على حاشية كشف الأسرار ـ لفخـر الإسلام علي بن محمد البزدوي دار الكتب بيروت ١٩٧٤م
- أصول الفقه ـ للشيخ محمد الخضري . طبعة بيروت ١٩٦٩م .
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ للحازمي .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ـ لابن القيم ، دار الجيل .
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ـ له أيضا .

ـ ب ـ

- البريلوية . عقائد وتأريخ ـ إحسان إلهي ظهير . مطابع الرشيد بالمدينة .

- تأريخ بغداد - للخطيب البغدادي . دار الكتاب العربي بيروت .
- تأويل مختلف الحديث - لابن قتيبة . طبعة مصر ١٩٦٦ .
- التحقيق شرح الحسامي - للشيخ عبدالعزيز بن أحمد البخاري .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي - للسيوطي . المكتبة العلمية بالمدينة الطيبة .
- التعريفات - للشريف على بن محمد الجرجاني . بيروت ١٩٨٣م .
- تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - ط - الحلبي بمصر .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) .
- التفهيمات (مجموعة المقالات بالأوردية) - للشيخ المودودي . الطبعة الرابعة عشرة ١٩٨٢م .
- التلويح على التوضيح - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - لابن عبد البر . ط ثانية ١٩٨٢م .
- تهذيب التهذيب - لابن حجر . ط دائرة المعارف بالهند .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر - للشيخ طاهر بن صالح الجزائري . دار المعرفة بيروت .

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله - لابن عبدالبر . ط . المنيرية .
- الجامع الصحيح (مع فتح الباري) - للإمام البخاري . طبعة السلفية بالقاهرة .
- الجامع الصحيح - للإمام مسلم . طبعة محمد فؤاد عبدالباقي .
- الجامع الصحيح - للإمام الترمذي - دار إحياء التراث العربي بيروت .
- جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة - لعبد الرحمن الفريوائي . طبعة الجامعة السلفية ببنارس الهند .
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - للإمام ابن تيمية . مطبعة المجد التجارية .

- ح -

● حجة الله البالغة ـ للشاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي. دار المعرفة بيروت.
● حركة الانطلاق الفكري ـ للشيخ محمد إسماعيل السلفي ـ طبعة السلفية بالهند.
● حصول المأمول من علم الأصول (مختصر) ـ للنواب صديق حسن خان ـ طبعة السلفية بالهند.

- خ -

● خطاب إلى الشيخ المودودي ـ لأبي الوفاء ثناء الله الأمر تسري. طبعة «لهرياسراي» ١٩٥٥. م

- د -

● دراسات في الحديث النبوي ـ للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. ط ثانية ١٩٨١. بالرياض.

- ر -

● رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ـ ط أولى ١٣٥٨هـ.
● رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد ـ للشيخ عبدالعزيز راشد ـ المكتب الإسلامي.
● الرد على المنطقيين ـ للإمام ابن تيمية. طبعة باكستان (مصورة) ١٩٧٦م.
● الرسالة ـ للإمام الشافعي. ط أحمد شاكر.
● رسالة الأصول ـ لزين الدين الحلبي (ت ٨٠٨ هـ).
● الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ـ لأبي الحسنات عبدالحي اللكنوي. المطبوعات الإسلامية بحلب.

● الـروض البـاسم في الـذب عن سنة أبي القاسم ـ لمحمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني. دار العرفة بيروت ١٩٧٩م.

ـ س ـ

● السنن ـ لأبي دواد. طبعة عزت عبيدالدعاس.
● السنن ـ للدارمي. دار الكتب العلمية.
● السنن ـ للنسائي.
● سيرة النعمان ـ للأستاذ شبلي النعماني. طبعة المكتبة الرحيمية بديوبند.

ـ ص ـ

● الصواعق المرسلة (مختصر) ـ لابن القيم.

ـ ع ـ

● علوم الحـديث (مقدمة ابن الصلاح) ـ لابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر المكتبة العلمية المدنية ١٩٨١م.

ـ ف ـ

● فتح الباري شرح البخاري ـ لابن حجر العسقلاني. طبعة السلفية بالقاهرة.
● فقه الإسلام ـ للشيخ حسن أحمد الخطيب. ط أولى ١٩٥٢م
● الفقيه والمتفقه ـ للخطيب البغدادي. دار إحياء السنة النبوية.
● الفهرست ـ لابن نديم. طبعة رضا تجدد، وطبعة دار المعرفة.
● الفوائد البهية في تراجم الحنفية ـ لأبي الحسنات اللكنوي. مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ.
● فيض الباري ـ للأستاذ أنور شاه الكشميري. دار المعرفة بيروت.

- ق -

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ـ للإمام عز الدين بن عبدالسلام . دار الجيل بيروت .
- قواعد الأصول ـ لصفي الدين الحنبلي (ت ٦٨٤هـ) .
- القول المأمول في فن الأصول .
- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ـ للشوكاني . طبعة المنيرية .

- ك -

- كشف الأسرار ـ للشيخ عبدالعزيز البخاري . دار الكتاب بيروت ١٩٧٤م .
- كشف الظنون ـ لحاجي خليفة . طبع دار العلوم بيروت .

- ل -

- لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر ـ لعبدالله بن حسين خاطر العدوي . مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ .

- م -

- مجلة ترجمان القرآن (التي أصدرها الشيخ المودودي) عدد شهر أكتوبر ١٩٥٥م .
- مجموعة فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية . تصوير الطبعة الأولى ـ الرياض .
- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ـ لأبي شامة تحقيق صلاح الدين أحمد . مكتبة الصحوة بالكويت .
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ـ لملا على القاري ـ طبعة بمباي بالهند .
- مسلك الاعتدال (مطبوع ضمن التفهيمات) للشيخ المودودي (١/ ٣٥٠ ـ ٣٦٤) .
- مسلم الثبوت .
- المسند ـ للإمام أحمد بن حنبل . طبعة أحمد شاكر، وطبعة الميمنية .

- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ـ للسيوطي . تحقيق بدر البدر. دار الهدى بالكويت.
- مفتاح دار السعادة ـ لابن القيم .
- مفتاح السعادة والسيادة ـ لطاش كبرى زادة، أحمد بن مصطفى . دائرة المعارف حيدر آباد ١٣٢٩ هـ.
- مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث .
- المنتقى من منهاج الاعتدال ـ للذهبي . طبعة السلفية بالقاهرة.
- المنهاج ـ للبيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) .
- الموافقات ـ للشاطبي . دار المعرفة بيروت .
- ميزان الاعتدال ـ للذهبي ـ طبعة البجاوي .

ـ ن ـ

- نزهة الخاطر العاطر.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ـ للشيخ عبدالحي الحسني . دائرة المعارف حيدر آباد ١٩٧٠م .
- نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ـ لابن حجر. المكتبة العلمية بالمدينة الطيبة .
- نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق ـ للألباني . المكتب الإسلامي بدمشق .
- النظم المتناثر في الحديث المتواتر ـ للشيخ جعفر الكتاني . دار الكتب العلمية بيروت .
- نور الأنوار.

ـ و ـ

- الوفيات ـ لابن قنفذ الفلسطيني . ط ثالثة بيروت .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس محتويات الكتاب

صفحة

- كلمة المترجم ٣
- نبذة عن الكتاب ٢٠
- نبذة عن المؤلف ٢٤
- التمهيد: بقلم العلامة بديع الدين شاه الراشدي ٣١
- التقديم: بقلم العلامة محمد عطاء الله حنيف الفوجياني ٤٣
- كلمة المؤلف ٤٩
- الاضطراب الفكري ٥٧

الجزء الأول من المقال ٥٧
الجزء الثاني ٥٩
الجزء الثالث ٦١
الرد على النقاط البارزة في المقال في تعليق المترجم ٦٢

- مع فضيلة الشيخ أمين أحسن الإصلاحي ٦٦

الحديث والسنة ٦٨
السنّة في نظر أئمة السنّة ٦٨
السنّة في نظر الشيخ الإصلاحي ٧١
الانحراف عن محور البحث ٧٤
وسائل إثبات السنّة ٧٦
التحقيق في مسألة إجماع أهل المدينة في التعليق ٧٨
أهل المدينة يخالفون السنة ٨١
العناصر التكوينية لعمل أهل المدينة ٨٦

- خبر الآحـــاد ٨٩

تعريف الحديث المتواتر والآحاد في التعليق ٨٩
تحقيق القول في خبر الواحد في التعليق ٩٠
جدول زمني لفتنة إنكار الأحاديث في التعليق ٩٣
قرائن الصدق في خبر الواحد ٩٣
موقف الفقهاء المتأخرين من خبر الواحد ٩٥
مذهب أهل الحديث في خبر الواحد ٩٧
دور الذوق والوجدان في الحصول على العلم واليقين ٩٩
أهمية التلقي بالقبول ١٠٠
خلفية هذا الاختلاف ١٠٢
استغناء المحدثين عن طلب المناصب ١٠٣
الاستفادة من الأحاديث ١٠٣
التعصب للمصادر والتغالي فيها ١٠٤
الشرط الثاني للاستفادة من الحديث عند الشيخ الإصلاحي ... ١٠٨
متطلبات الساعة ١١١
مبحث عصمة الرواة ١١٢
● مفهوم الدراسة النقدية للحديث ١١٣
الأحاديث الثلاثة التي يأباها عقل الشيخ الإصلاحي ١١٣
١ـ حديث معاريض إبراهيم عليه السلام ١١٣
٢ـ حديث «تلك الغرانيق العلى» ١١٣
تحقيق القول في هذه الرواية في التعليق ١١٣
٣ـ حديث «لطم موسى ملك الموت» ١١٦
الأحاديث الثلاثة وتحقيق القول فيها ١١٧
معاريض فضيلة الشيخ الإصلاحي ١٢٢
حديث «لطم موسى ملك الموت» ١٢٤
الالتماس مع الاحترام ١٢٧
المناقشات بين المحدثين ١٢٨

● التشكيك في خبر الآحـاد ١٣١
الدور الأول ١٣١
تنظيم هذه الفكرة وتنقيحها ١٣١
التشكيك في خبر الواحد في بداية القرن الثاني ١٣٢
الدور الثاني ١٣٤
الدور الثالث ١٣٨
مبحث فقه الراوي ١٣٩
الدور الرابع ١٤١
الدراية والتفقه ١٤٢
فضيلة الشيخ المودودي والشيخ الإصلاحي ١٤٤
أهمية الخدمات والمآثر في نقد الحديث ١٤٧
معرفة الطبيعة ولمعان الجوهر ١٤٩
● مدى حصول اليقين والظن من الأحاديث ١٥٠
الدراية وعلم الحديث ١٥٢
أصل النزاع ١٥٤
الالتماس الأخير ١٥٥
نهاية المطاف ١٥٦
● ثبت المصادر والمراجع ١٥٧
● فهرس محتويات الكتاب ١٦٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

مطابع دار السياسة ـ الكويت